الاقتصاد السياسي للازمة " المالية " في اليونان في 2010
دروس مفيدة للازمة الراهنة في العراق في عام 2020
الجذور – الواقع – الرهانات

د. صالح ياسر

" حين ينحسر المد فسوف تعرف من كان يسبح عاريا ".

(وارين بوفيت)

ليست " الازمة المالية " التي اندلعت قبل عقد من الزمان في اليونان بنت لحظتها، بل هي كما في بقية البلدان، تعود الى تاريخ مضى مرتبط بلحظة اندلاع " الازمة المالية " العالمية في اواسط سبتمبر/ايلول 2008 [1] وتحولت لاحقا الى ازمة اقتصادية عالمية البعد، بل يرجعها البعض حتى الى ما قبل ذلك التاريخ [2]. وفي عام 2010 تطايرت شرارات هذه الازمة مجدا وعاد شبحها يحوم ثانية حول أوربا فثمة فقاعة جديدة انفجرت...وهذه المرة في اليونان لتكون تعبيرا آخر عن سيل من " **الهزات الارتدادية** " للازمة الاقتصادية العالمية التي لاحت نذرها مجددا في سبتمبر 2008 متمظهرة على شكل أزمة مالية ما لبثت أن تحولت الى أزمة بنيوية عميقة هزت أركان الاقتصاد الرأسمالي العالمي وأصابت القلب منه – الولايات المتحدة – بـ "جلطة " ظل يعاني يعاني من آثارها لفترة طويلة، ويبدو أن الخروج منها سيطول بعد ان تغذت بشرارة جديدة تمثلت بجائحة كورونا وما رافقها من ركود اقتصادي عميق يذكرنا بـ "الركود العظيم" الذي شهده العالم خلال الفترة 1929 - 1932 . ولهذا فانه لا يمكن فهم الازمة اليونانية (الجزء) بدون التوقف عند ماجري في منطقة اليورو وأوربا عموما (الكل)، فهذه المقاربة كفيلة بإنتاج معرفة دقيقة عن هذه الازمة ومآلها وآثارها وتداعياتها، محليا وأوربيا وربما عالميا، والاستفادة من دروسها راهنا.

الوضع في اوربا كمدخل لفهم الازمة في اليونان ومخاطرها

" حين ينحسر المد فسوف تعرف من كان يسبح عاريا"، هذا المثل ينطبق على اوربا عموما ومنطقة اليورو خصوصا واليونان بوجه اخص. فعندما انفجرت الازمة المالية في 15 سبتمبر/ايلول 2008 وتحولت فيما بعد الى ازمة اقتصادية عميقة طالت الجميع، بهذه الدرجة او تلك، بما فيها القارة العجوز تكشفت الكثير من الحقائق " الغامضة ". كما طالت الازمة بحدّتها دول الاتحاد الاوربي ومنطقة اليورو مما يتطلب التوقف عند التطور التاريخي لهذه المجموعة من البلدان وبما يتيح التعرف عن جذور الاشكاليات السائدة آنذاك.

---

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر د.صالح ياسر، **الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي – محاولة في فهم الجذور** (بغداد: دار الرواد المزدهرة، 2011)؛ كذلك: صالح ياسر حسن، ملاحظات حول الأزمة " المالية " الراهنة في اليونان، " ***طريق الشعب"*** ، عدد 10 مارس، 2010

[2] أنظر: ب. كروجمان، **عودة مشكلات الازمة الاقتصادي** (وارشو: المطبعة العلمية، وارشو 2001) (باللغة البولندية).

الجماعة الاقتصادية الأوربية European Economic Community [3]

نتيجة التحولات السريعة التي شهدها الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية، الناجمة عن **توازن القوى السياسي** الجديد متمثلا بظهور النظام الاشتراكي وانهيار النظام الاستعماري، هذا إضافة الى **تفاقم** الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية، كلها أدت الى **بروز** أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية بين البلدان الرأسمالية، من بينها ظهور (**الجماعة الاقتصادية الأوربية**).

ومن المفيد الإشارة هنا الى أن فكرة توحيد أوربا ليست فكرة حديثة بل هي قديمة جداً يرجع بعض الكتاب جذورها الى القرن الرابع عشر عندما طرحت فكرة إيجاد مملكة موحدة تضم الدول الأوربية وقد سعى الى ذلك وزير خارجية فرنسا (**أرستين بريان**) أمام "عصبة الأمم المتحدة" لكن دون جدوى.

ويمكن القول أن الدول الأوروبية شعرت، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام **1945**، بمزيد من **الحاجة** لتطوير التعاون في ما بينها بهدف استعادة بعض الأدوار السياسية السابقة التي افتقدتها تدريجياً والتي **استقطبت** معظمها الولايات المتحدة الأميركية كلاعب أساسي في السياسة الدولية، إلى جانب بروز الاتحاد السوفيتي في حينه. هكذا، إذن فإن **انتقال** مركز الثقل السياسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تحديداً، **وانحسار** هذا النفوذ على المستوى الأوروبي، **خلق** الحاجة عند الطبقات المسيطرة الأوروبية المتزايدة باتجاه تعزيز العلاقات بين الدول المختلفة وتوطيدها.

وفي ضوء ذلك **أطلقت** البلدان الأعضاء في (**الجماعة الأوربية للفحم والحديد**)، في شباط من عام 1951، سلسلة حوارات ومباحثات حول موضوع إقامة (**الجماعة الأوربية للدفاع**)، وفي أيلول من عام 1952 جرت مفاوضات حول التعاون السياسي الأوربي. كان المطروح أولا **خلق سوق مشتركة**، وإقامة حرية كاملة لتبادل السلعتين الرئيسيتين اللتين استخدمتا لصنع أسلحة الحرب في أوربا أي **الفحم والفولاذ**. ومن **الأسباب الموجبة** التي ذكرتها **اتفاقية** إنشاء الجماعة الأوربية للفحم والحديد الآتي: "*تأكيداً على أنه يمكن إنشاء أوروبا عبر خطوات عملية تثبت تضامنها وتؤدي إلى تطوير التعاون الاقتصادي فيها، وحرصاً على استبدال الصراعات المزمنة الناتجة عن المصالح الخاصة والخلافات الدموية بالتعاون الاقتصادي الذي يؤسس لتشكيل مؤسسات تواجه القدر المشترك ... تمّ القرار على إنشاء منظمة الفحم والحديد الأوروبية*". وجرى **التأكيد** في تلك المباحثات والمشاورات على ضرورة **إقامة** التكامل الأوربي على غرار **الجماعة الأوربية للفحم والصلب**، ومد هذه الصيغة للتعاون على الفروع الأخرى للاقتصاد لتشمل مثلا قطاعات: **الزراعة، الطاقة، النقل، الخامات**. وانطلاقا مما أقره المؤتمر الأوربي المنعقد في آيار 1948، طُرحت في هذه المشاورات قضية **إقامة سوق أوربية مشتركة** تضم جميع الفروع الاقتصادية. وفي مؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في **الجماعة الأوربية للفحم والصلب** المنعقد في حزيران 1955 تم **الاتفاق** على إطلاق العمل بالملموس لصالح **سوق مشتركة** تضم هذه البلدان. وفي 21 نيسان من عام 1956 تم **تكوين** لجنة من الخبراء حدّد لها مهمة **بلورة** القضايا الاقتصادية والمؤسساتية المرتبطة بتشكيل المنظمة الجديدة. **وتواصلت** هذه الأعمال طيلة عام **1956** وبداية عام **1957** [4].

---

[3] هذه الفقرة تستند بالأساس على عمل سابق. انظر: د.صالح ياسر حسن، **العلاقات الاقتصادية الدولية: الابستمولوجيا – الانطولوجيا – الاكسيولوجيا** (بغداد: دار الرواد، 2006).

[4] لمزيد من التفاصيل حول بدايات تشكيل هذه الجماعة الاقتصادية أنظر زبيغنيف م. كلياتسكي، **المنظمات الدولية للبلدان الرأسمالية المتقدمة**. (وارشو: مطبعة الدولة العلمية، 1986)، ص 80 ولاحقا، باللغة البولندية. كذلك: يانوش شفيركوتسكي، **مدخل للاقتصاد العالمي** (وارشو: المطبعة الاقتصادية البولندية، 2011)، ص 176 – 179.

في **1957/5/25** وفي العاصمة الايطالية **روما**، وقع وزراء خارجية بلدان الجماعة الأوربية للفحم والصلب اتفاقية **إنشاء** (الجماعة الاقتصادية الأوربية) أو ما يطلق عليها (**السوق الأوربية المشتركة**) (وسميت في حينه معاهدة روما)، وتعد هذه المعاهدة وثيقة واسعة جدا، حيث ضمت في طياتها **248** مادة **مقسمة** الى **أربعة أجزاء**، كما ضمت كذلك **أربعة ملاحق** تضم قوائم السلع والعشرات من البروتوكولات. بدأ سريان مفعول (**معاهدة روما**) ابتداءاً من **الأول من كانون الثاني عام 1958**، بين 6 دول هي كل من **فرنسا وألمانيا الاتحادية وهولندا وبلجيكا واللوكسمبرغ**. وقد كان لهذه الحقبة **ميزتان** رئيسيتان:

- **الأولى** تتجلى بالدور الكبير الذي أعطي للسياسات العامة الهادفة الى **تنسيق** الاستثمارات على الصعيد الأوروبي وضبط السوق لا سيما في قطاعي الطاقة والزراعة.

- **والثانية** تتمثل بالغياب شبه التام للمسائل النقدية عن **أهداف** المجموعة، إذ **اقتصرت** المعاهدة على الدعوة الى إنشاء لجنة نقدية ذات صفة استشارية بحتة.

وفيما بعد في 22 حزيران **1972** تم قبول كل من **إنكلترا وايرلندا والدانمارك**. وفي 1979 انضمت **اليونان** الى المعاهدة ثم تبعتها كل من **إسبانيا والبرتغال** في عام 1985، والنمسا وفنلندا والسويد عام 1995. وقد شكلت سنوات السبعينات والثمانينات **تحولاً جذرياً** في مسار "الجماعة الأوربية" إذ قررت حكومات الدول الأعضاء (اصبح عددها 12 ابتداء من 1986) **إعطاء** الأولوية لآليات السوق في عمل المجموعة الاقتصادية الأوروبية. كما كان هناك تطور بارز آخر تمثل في **تحول** العملة الى **المحور الرئيسي** للاندماج في إطار الجماعة الأوربية. فبعد انهيار (**نظام بريتون وودز**) القائم على **ثبات التكافؤ** في أسعار العملات والذي تسبب به **قرار** الرئيس الأمريكي الأسبق (**ريتشارد نيكسون**) إنهاء العمل بربط سعر الدولار بالذهب (15 آب/أغسطس 1971) وما تبعه من **تداعيات** تمثلت بتعويم أسعار العملات كافة ابتداء من 1973، سعت بلدان السوق الأوروبية المشتركة الى حماية نفسها ضد عدم استقرار العملات. هكذا نشأ **ترتيب** العملات الأوروبية (1972) المعروف بنظام "الأفعى" ومن بعده (**النظام النقدي الأوروبي**) (1979) بغية **تأطير** التقلبات بين عملات دول السوق والحد منها.

وفي عام 1992 وقعت الدول الأعضاء (**معاهدة الاتحاد الأوربي**) التي أصبحت تعرف بـ (**معاهدة ماستريخت**) والتي دخلت حيّز التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر 1993 وقد **أدى** ذلك الى أن تعمل البلدان الأوربية الأعضاء في تجمع يعرف بـ (**الاتحاد الأوربي** European Union.). ومن أهم **مبادئ** الاتحاد الأوروبي **نقل** صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية (ما فوق القومية) الأوروبية. ولكن رغم ذلك تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدة، ولهذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه **اتحاد فدرالي**. وبهذا تكون **معاهدة ماستريخت (Maastricht Treaty)** حول الاتحاد الأوروبي قد أوصلت **منطق** الاندماج الرأسمالي الى آخره حيث توجت **مراحل وآليات** لإقامة الوحدة الاقتصادية والنقدية عبر العملة الموحدة. ومنذ هذه اللحظة بات (الاتحاد الأوروبي) يقوم على ركيزتين: **المعاهدة الواحدة** التي تكرس **هيمنة** السوق على سير الاقتصاد، **ومعاهدة ماسترخت** التي تعطي **الأولوية المطلقة** للسياسة النقدية في السياسات الاقتصادية لمنطقة **اليورو**. ومع **اعتماد** العملة الموحدة، **تخلّت** بلدان منطقة اليورو عن **التقلبات** في أسعار عملاتها المتبادلة، ويعني ذلك أن **التسويات** في ما بينها باتت تمر عبر التحول في الأسعار والأجور وعبر التقلبات التي تطرأ على اوجه النشاط الاقتصادي الكبرى (الإنتاجية، العمالة، الرأسمال).

وحددّت الجماعة الأوربية **ثلاث مراحل** لتحقيق التكامل النقدي والتوصل الى الوحدة النقدية، وهذه المراحل هي [5]:

- **الأولى** وتبدأ في يوليو/تموز 1990، و تتضمن تكملة التعاون و التنسيق الاقتصادي وصولا إلى السوق المشتركة بنهاية عام 1992، والمشاركة الكاملة لجميع عملات دول المجموعة في النطاق-الهامش-الضيق لآلية سعر الصرف.
- **الثانية**، وتبدأ في عام 1994، ويتم فيها إنشاء نظام البنوك المركزية الأوروبية (**ESCB**)، و التي سيتم فيها **التحول** من **مجرد التنسيق** بين السياسات النقدية المستقلة لكل دولة من دول المجموعة إلى إيجاد **صيغة لتطبيق سياسة نقدية موحدة** [6]، و كذلك الاستمرار في العمل على **تقليص** هوامش تحرك أسعار الصرف بين عملات دول المجموعة، وكان من المقرر أن تتبع دول المجموعة سياسات اقتصادية **تهدف** إلى **تحقيق التقارب** بين معدلات الأداء الاقتصادي، و خصوصاً فيما يتعلق بالمؤشرات الأربعة و هي: معدل التضخم، نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي و أسعار الفائدة طويلة الأجل.
- **الثالثة**: وخطط لها أن تتم في فترة تتراوح ما بين 1998 وبداية 1999 على أكثر تقدير يتم فيها تحديد أسعار صرف دول المجموعة بشكل نهائي غير قابل للتغيير، على أن يتم التعامل بعد ذلك بعملة واحدة هي (**اليورو**) [7]، و من الجدير بالذكر أن المملكة المتحدة قد احتفظت لنفسها بحق عدم الانضمام إلى هذه المرحلة (الوحدة النقدية الكاملة). أما الفترة ما بين 1999 و 2002 فتكون **فترة انتقالية** يتم التعامل فيها باليورو(**EURO**)، بجانب العملات الوطنية مع **الانسحاب التدريجي** لتلك العملات لصالح تعميم استخدام اليورو.

ومن جانب آخر وضعت **(معاهدة ماستريخت)** جملة من **المعايير** لتأهل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لعضوية الوحدة النقدية الأوروبية، وهي:

1. استقرار الأسعار. وهنا يجب أن لا يزيد متوسط معدل التضخم بأكثر من 1.5% من متوسط اقل ثلاثة معدلات تضخم لثلاث من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
2. استقرار أسعار الصرف. إن يكون تحرك قيمة العملة في الحدود المسموح بها في آلية ضبط أسعار صرف العملات لدول الاتحاد الأوروبي (**ERM**) European Exchange Rate Mechanism لفترة لا تقل عن سنتين وذلك دون اللجوء الى تخفيض سعر العملة مقابل عملة أي من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعلى أن لا يتجاوز التغير المسموح به صعوداً وهبوطاً عن حدود 6-15% عن القيمة المركزية.
3. استقرار أسعار الفائدة. بموجب هذا المعيار يجب أن لا يزيد معدل الفائدة (على المدى الطويل) عن نقطتين في المائة بالمقارنة بمتوسط اقل ثلاثة أسعار للفائدة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

---

[5] لمزيد من التفاصيل قارن: نبيل حشاد ،**الجات و منظمة التجارة العالمية** (القاهرة: دار إيجي ، 1999)، ص 68 ولاحقا ؛ كذلك: عرفات تقي الحسني ، **التمويل الدولي** (الاردن: دار مجدلاوي ، ط2 ، 2003)، ص257.

[6] See: ECB (2004), *The Implementation of Monetary Policy in the euro area*, General Documentation on Eurosystem monetary policy instruments and procedures, February 2004.

[7] (**اليورو**) هي **وحدة النقد الأوروبية**، وكانت تعرف في البداية باسم (**الايكو**). تتمتع (اليورو) بوظائف النقود حيث تعتبر وحدة حسابية تستخدم كوحدة للحساب والتبادل والاحتياطي بين البنوك المركزية. كما تعتبر كعامل رئيسي في النظام النقدي الأوروبي، إذ أنها تتكون من سلة عملات الدول الأعضاء.

4. العجز في التمويل العام. تقضي **معاهدة ماستريخت** بان لا يتعدى العجز المالي للحكومة عن 30% من إجمالي الناتج المحلي، إلا في حالة أن يكون الارتفاع عن الحد المذكور لأسباب طارئة مؤقته.
5. نسبة الديّن العام. بموجب هذا المعيار، يجب أن لا يتعدى مستوى الدين العام نسبة 60% من الناتج المحلي الاجمالي إلا في حالة الانخفاض المستمر في النسبة تجاه النسبة المذكورة. والدول التي تفشل في تحقيق معايير ماستريخت للانضمام الى الوحدة النقدية والالتحاق بالوحدة النقدية في أول يناير (كانون الثاني) 1999 يعاد النظر في موقفها كل سنتين أو عندما تطلب الانضمام الى مجموعة الوحدة النقدية الأوروبية.

وإضافة لذلك **حددّت** معاهدة ماستريخت **الإطار المؤسسي** للاتحاد النقدي الأوربي الذي يشرف على إنجاز الوحدة النقدية الأوروبية. وفي مقدمة هذه المؤسسات (**هيئة النقد الأوروبية)** التي تعتبر تمهيدا لإنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية، **والبنك المركزي الأوروبي.** هذا وكان (**البنك المركزي الأوروبي)** [8] قد بدأ عمله فعليا في كانون الثاني/يناير 1999، بعد أن **اتفقت** الدول الأعضاء على نظام هذا البنك في حزيران 1998 و يقع مقر البنك في مدينة فرانكفورت الألمانية، حيث يوجد البنك المركزي الألماني أشهر البنوك المركزية الأوروبية. ويعد البنك المركزي الأوروبي بمثابة السلطة النقدية الموحدة للاتحاد الأوروبي ، والتي تحدد السياسة النقدية واجبة التطبيق في الدول الأعضاء. **ويبلغ** رأس المال المكتتب فيه للبنك المركزي الأوروبي **50** مليار يورو، **تساهم** فيه الدول الأعضاء بنسب متفاوتة تتوقف على نسبة السكان فيها إلى إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي، وكذلك حسب مساهمة الدولة في إجمالي الناتج المحلي للاتحاد. ويقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بالاحتياطي من النقد الأجنبي وإدارته وتوظيفه ثم يقوم بتوزيع الأرباح الناتج عنها بعد الاحتفاظ بنسبة 20% لديه وتوزيع نسبة 80%على البنوك المركزية الأوربية المشاركة في نظام اليورو حسب نسبة مساهمتها في رأس مال البنك [9].

أهداف السوق

نصت المادة الثانية من **(معاهدة روما)** على أن المجتمع الجديد **يهدف** الى **التقريب** بين سياسات الدول الأعضاء تدريجيا، **وتحقيق** معدلات اكبر في نموها الاقتصادي، **ودعم** النشاط الاقتصادي المتناسق في المجتمع والتوسع المستمر المتوازن، **والاستقرار** المتزايد، **والسير** قدما في رفع مستوى المعيشة في الدول الأعضاء، هذا إضافة الى **مواجهة** الأزمات الاقتصادية والنقدية التي أصبحت تواجهها البلدان المذكورة باستمرار، باعتبارها جزء من النظام الرأسمالي العالمي، ومحاولة إيجاد حلول مشتركة لها.

وسائل تحقيق أهداف السوق

لتحقيق الأهداف التي نصت عليها المعاهدة تم اعتماد مجموعة من **الإجراءات** تنسجم وطبيعة البلدان الموقعة على المعاهدة القائمة على الحرية الاقتصادية وما يرتبط بها من آليات، من بينها:

- **إزالة** التعريفات الجمركية وحصص الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء وإلغاء الإجراءات الأخرى التي لها نفس الأثر.
- **إقامة تعرفة جمركية مشتركة وسياسة تجارية موحدة** إزاء الدول الأخرى الخارجية.

---

[8] Hanspeter K. Scheller, *The European Central Bank. History, Roll and Functions*. European Central Bank, 2004. ECP (2003), The mission of the European Central Bank, August 2003.

[9] لمزيد من التفاصيل حول هذه القضايا قارن: مجدي محمود شهاب، **الوحدة النقدية الأوروبية** (القاهرة: الدار الجامعية، 1997).

- **إلغاء كافة العقبات** التي تعترض حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات بين الدول الأعضاء.
- **اتباع سياسة مشتركة** في الزراعة والمواصلات.
- إنشاء نظام يكفل **حريّة المنافسة** في السوق المشتركة.
- **إتباع الإجراءات** التي تمكّن من **توحيد** السياسات الاقتصادية في الدول الأعضاء ومن معالجة اختلال التوازن في ميزان المدفوعات.
- **التقريب** بين التشريعات الداخلية للدول الأعضاء بالقدر اللازم لقيام السوق المشتركة.
- **إنشاء صندوق أوربي اجتماعي** لزيادة فرص العمالة والمساهمة في رفع مستوى المعيشة.
- **إنشاء بنك أوربي للاستثمار** لزيادة التوسع الاقتصادي في المجتمع عن طريق استثمار موارد جديدة.
- **اشتراك** الدول والأقاليم فيما وراء البحار مع المجتمع، وإتباع سياسة مشتركة لتنميتها اقتصاديا واجتماعياً.

إن **قراءة** الإجراءات المذكورة **تتيح** لنا **تصنيفها على هيئة سياسات** يمكن **فرزها** كما يلي:

أ. **<u>إنشاء منطقة جمركية واحدة بين الدول الأعضاء</u>**. كما هو معروف فإن أحد أهداف الجماعة الاقتصادية الأوربية عند تأسيسها إنشاء **اتحاد جمركي** يتحول فيما بعد الى **اتحاد اقتصادي** عند فترة الانتقال. ولتنفيذ هذا الهدف نصّت معاهدة روما على أحكام خاصة تتعلق **بإلغاء** الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وكذلك **القيود** الكمية، وفرض **تعريفة** جمركية موحدة على المستوردات من الدول غير الأعضاء.

ب. **<u>تنسيق السياسات الاقتصادية</u>**. نظرا لأن الجماعة الاقتصادية الأوربية تهدف الى إقامة وحدة اقتصادية، فقد نصت معاهدة روما على **تنسيق** السياسات الاقتصادية في المجالات التالية: **التنمية الاقتصادية، حرية انتقال العمل ورأس المال، سياسة مشتركة للنقل، المنافسة الحرة، ميزان المدفوعات**.

ت. **<u>تنسيق السياسات الاجتماعية</u>**. خصّت المواد 117 – 128 من معاهدة روما للسياسة الاجتماعية لدول الجماعة الاقتصادية الأوربية. **تهدف** هذه النصوص الى **التنسيق** بين الأعباء الاجتماعية في الدول الأعضاء، باعتباره شرطا أساسيا للتجارة الحرة. **وأقرّت** المعاهدة ضرورة التعاون فيما يتعلق بالعمالة، **وتشريع** العمل وظروفه والتدريب المهني، **والتأمينات** الاجتماعية، **وتوفير** الشروط الصحية والحماية من أخطار الحوادث، وتنظيم النقابات العمالية.

ث. **<u>تنسيق السياسات الزراعية</u>**. رغم أن السياسة الزراعية كانت أهم القضايا مثارا للخلاف بين الدول الأعضاء في الجماعة، إلاّ أنها توصلت الى **توافقات** بشأنها، بعد مجهودات كبيرة. وحددت المادة **39** من (معاهدة روما) أهداف السياسة الزراعية المشتركة على الوجه التالي: **تنمية** الكفاية الإنتاجية للزراعة باستخدام الوسائل الفنية الحديثة في الإنتاج **والإفادة** الى أقصى حدٍ ممكن من عوامل الإنتاج مع **ضمان** مستوى عادل من المعيشة للمشتغلين بالزراعة، وأخيراً **استقرار** الأسعار وضمان **توفير** المنتجات بانتظام، وبأسعار معقولة للمستهلكين.

ويبدو ان هذا النموذج قد **اتخذ** من التبادل التجاري **وتحقيق** حرية التجارة فيما بين بلدان المعاهدة **الوسيلة الأساسية** للوصول الى الأهداف المسطرة. فقد استهدفت إقامة **الاتحاد الجمركي** بين هذه البلدان **تحقيق** منافع أكبر في تجارتها الخارجية وخاصة البلدان النامية **وزيادة** نسب التبادل التجاري لصالحها للحد من الآثار السلبية على اقتصادياتها والتي **نجمت** من سياسة الحماية التي لجأت إليها معظم الدول النامية لتطوير صناعتها المحلية والتخلص من التبعية الاقتصادية.

العضوية في السوق

هناك **نوعان** من العضوية في السوق وهما:

- **العضوية الكاملة** التي تقتصر على الدول الأوربية الغربية (آنذاك)، حيث يجوز لكل دولة أوربية أن تكون عضواً في المنظمة عن طريق تقديم طلب الى مجلس وزراء الجماعة الذي يصدر قراره بالإجماع بعد أخذ رأي اللجنة التنفيذية.

- أما **النوع الثاني** من العضوية فيتمثل بوجود **الأعضاء المشاركين**، حيث سمحت المعاهدة أن تنظم الى السوق دول غير أوربية وذلك في حالة ارتباط هذه الدول لعلاقة ما مع دول السوق.

ومن المفيد الإشارة الى أن **الاتحاد الأوروبي** لم يضع في البداية أية شروط إضافية لانضمام الدول المرشحة للعضوية ما عدا الشروط العامة التي تم تبنيها في الاتفاقيات المؤسسة للاتحاد. غير أن **الفرق الشاسع** في المستوى الاقتصادي والسياسي بين دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد دفع مجلس الاتحاد الأوروبي في عام 1993 الى أن يضع فيما عُرف **بـ (شروط كوبنهاغن)** وهي:

1. **شروط سياسية**، والتي نصت على "*الدولة المترشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وعلى دولة القانون وأن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الاقليات* ".

2. **شروط اقتصادية**، ونصت على وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد.

3. **شروط تشريعية**، والتي اشترطت على الدولة المترشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها و قوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الاتحاد.

والدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي ولغاية 2004 هي كل من : **إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ، هولندا، ايرلندا، المملكة المتحدة، الدانيمارك، اليونان، اسبانيا البرتغال، السويد، فنلندا، النمسا، استونيا، بولندا، جمهورية التشيك، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتونيا، مالطا وهنغاريا**. في حين انظمت اليها لاحقا كل من **رومانيا وبلغاريا**.

الهيئات التنفيذية في السوق

نصّت (**معاهدة روما**) على تكوين **أربع هيئات رئيسية** تضطلع بمسؤولية تنفيذ أحكام السوق وهي [10]:

- **اللجنة التنفيذية**. وتتألف من أعضاء يتم اختيارهم وتعينهم من طرف حكومات الدول الأعضاء بالاتفاق، **ويباشرون** مهماتهم من اجل المصلحة العليا للمجتمع الأوربي، **ويتمتعون** باستقلال تام،

[10] لمزيد من التفاصيل قارن: د. محمد هشام خواجكية، **التكامل الاقتصادي في الخليج العربي**. منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (1)، تاريخ وبلد الإصدار غير موجود، ص 310 – 344 ؛ كذلك: جان فرنسوا دونيو، **السوق الأوربية المشتركة** (بيروت: منشورات عويدات، 1973)، ص 150 ولاحقا؛ كذلك: دبليو موله (W.Molle)، **اقتصاديات التكامل الاوربي. النظرية، الممارسة، السياسة** (غدانسك: 2000) (باللغة البولندية)

ولا يتلقون تعليمات من حكوماتهم ويجب أن **يمتنعوا** عن أي عمل يتنافى مع طبيعة واجباتهم. ويعين أعضاء اللجنة التنفيذية لمدّة **أربع سنوات** قابلة للتجديد، وهم **مسؤولون** أمام الجمعية العمومية. وتصدر اللجنة قراراتها فبالأغلبية وتتبعها أقسام إدارية مختلفة لمعالجة المسائل التي تدخل في اختصاصاتها.

- **المجلس الأوربي**، ويضم ممثلين من مختلف الدول الأعضاء وهو مسؤول عن صناعة القرارات الرئيسية ويتم تدوير رئاسة المجلس كل 6 اشهر بين الدول الأعضاء ووفقاً لأولوية موضوعة. يتم التصويت في المجلس إما بالإجماع أو بالغالبية المؤهلة وذلك حسب المجال الذي ينتمي إليه الموضوع المصوت عليه. **تملك** كل دولة عضوة في المجلس عدد من الأصوات يتناسب مع عدد سكانها. كما يتم **زيادة** عدد الأصوات المخصص للدول الصغيرة لخلق نوع من التوازن مع الدول الكبيرة. يبلغ عدد الأصوات الكلي 321 صوتا موزعة على الدول الاعضاء حيث يتطلب لنجاح التصويت بالأغلبية المؤهلة إلى 232 صوتا أي بنسبة تعادل 72.27 % من الأصوات. كما يتطلب أيضا موافقة أغلبية الدول الأعضاء و أن يشكل سكان هذه الدول الموافقة مجتمعة ما يعادل 62% على الأقل من سكان الاتحاد.
- **مجلس الوزراء**. مهمة المجلس هذا هي القيام بتحقيق **التنسيق** بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وفقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها في المعاهدة.
- **الجمعية العمومية**. المسؤولية الأساسية للجمعية العمومية هي دراسة الاقتراحات المقدمة من المجلس واللجنة بالشروط الواردة في المعاهدة دون أن يكون لها الحق في رفض هذه الاقتراحات. ومع ذلك فإن للجمعية العمومية الحق في إقالة اللجنة التنفيذية بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين أو بموافقة الأغلبية المطلقة لجميع الأعضاء. هذا مع العلم أن الجمعية العمومية تقوم كذلك بمناقشة القوانين الخاصة بالجماعة الأوربية.
- **المفوضية الأوربية**. تهتم المفوضية الأوروبية والتي مقرها **بروكسل** (بلجيكا) بمصالح الاتحاد الأوروبي ككل، مما يفرض على المفوضين الالتزام بذلك بغض النظر عن جنسيتهم و الدول التي ينتمون إليها. وهي **الهيئة المركزية** للاتحاد الأوربي وتتمثل وظائفها فيما يلي :
  1. **المبادرة** باقتراحات خاصة بالتشريع.
  2. **الوصاية** على المعاهدات.
  3. **الهيئة التنفيذية** لسياسات الاتحاد الأوربي وللعلاقات التجارية. يتم **التصويت** في المفوضية على **أساس الأغلبية** حيث يحق لكل دولة عضوة في الاتحاد بموجب معاهدة نيس تعين مفوض واحد. هذا مع العلم أن المفوضية الأوربية ممثلة دبلوماسياً ووظائفياً في مختلف أنحاء العالم.
- **البرلمان الأوروبي**. بموجب معاهدة **نيس** (فرنسا) يتكون البرلمان الأوربي من 732 مقعدا موزعة على الدول الأعضاء بشكل يتناسب مع عدد سكانها. يقوم مواطنو كل دولة من الدول الأعضاء باختيار ممثليهم في البرلمان ابتداء من العام 1979 عن طريق انتخابات مباشرة تتم كل **5** سنوات. يفرض عدد المقاعد المحدد لكل دولة على النواب من الدول المختلفة التجمع ضمن تيارات حسب انتماءاتهم السياسية الحزبية. يتم **التصويت** وفق لمبدأ الأغلبية. **يمتلك** البرلمان الأوروبي بعض الصلاحيات التشريعية، ويعتبر الجهاز الرقابي والاستشاري في الاتحاد الأوروبي. وبالمقابل، يقوم البرلمان **بمراقبة** عمل المفوضية الأوروبية **ويوافق** على أعضائها، كما **يشارك** بوضع القوانين، **ويصادق** على الاتفاقات الدولية وعلى **انضمام** أعضاء جدد. كما **يمتلك** صلاحيات واسعة في ما يتعلق بالميزانية المشتركة للاتحاد الأوروبي.
- **محكمة العدل**. تتألف المحكمة من أعضاء ينتخبون بالاتفاق المشترك، ويعينون لمدة ست سنوات ويشمل اختصاصها المجتمعات الأوربية الثلاث (الجماعة الأوربية للفحم والصلب، الجماعة الأوربية للطاقة الذرية، السوق الأوربية المشتركة). وبالمقابل يعهد للمحكمة تفسير المعاهدة كما أن لها أن تبحث في شرعية تصرفات المجلس أو اللجنة التنفيذية بناء على طلب إحدى الدول

الأعضاء فهي تقوم بوظيفة محكمة دستورية. كما أن المحكمة تنظر في المنازعات بين الأعضاء، وقضايا المؤسسات والشركات في حالة خلافها مع حكومة ما من حكومات الدول الأعضاء.

والجدير بالذكر انه تم تكوين هيئات أخرى مساعدة للجنة التنفيذية ومجلس الوزراء وتكون وظيفة تلك الهيئات **تقديم** المشورة **وتنفيذ** القرارات المتخذة من طرف اللجنة والمجلس. ومن بين تلك **اللجان**:

- **لجنة المندوبين الدائمين.**
- **اللجنة الاقتصادي – الاجتماعية.**
- **لجنة العملة.**
- **لجنة النقل.**
- **اللجان الاستشارية الزراعية.**
- **لجنة الطاقة.**
- **لجنة رؤساء البنوك المركزية.**
- **اللجنة الدائمة لقضايا التشغيل.**
- **اللجنة السياسية.**

من التاريخ الى الحاضر

حسابات البيدر لا تطابق حسابات الحقل!

المقدمة التاريخية اعلاه ضرورية لفهم طبيعة عمل في هذا التشكيل العابر للقومية. وبعيدا عن الاقاويل والكلمات العمومية سنتوقف عند بعض المعطيات الاحصائية التي تعكس الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية في دول الاتحاد الاوربي وماذا حقق الاتحاد وهل ساهم في تحقيق الاهداف التي تأسس من اجلها وهي: **التقريب** بين سياسات الدول الأعضاء تدريجيا، **وتحقيق** معدلات اكبر في نموها الاقتصادي، **ودعم** النشاط الاقتصادي المتناسق في المجتمع والتوسع المستمر المتوازن، **والاستقرار** المتزايد، **والسير** قدما في رفع مستوى المعيشة في الدول الأعضاء، هذا إضافة الى **مواجهة** الأزمات الاقتصادية والنقدية التي أصبحت تواجهها البلدان المذكورة باستمرار، باعتبارها جزء من النظام الرأسمالي العالمي، ومحاولة إيجاد حلول مشتركة لها.

في محاولة الاجابة على هذه الاسئلة سنعود للمعطيات الملموسة. فطبقا لدراسة رسمية نُشرت في العاصمة البلجيكية، بروكسل، وأنجزها ديوان الإحصائيات الأوروبية "اليوروستات"، التابع للمفوضية الأوروبية، ظهر ما يلي [11] :

- عدد المهددين بالفقر والتهميش في دول الاتحاد الأوروبي في عام 2010 وصل إلى 115 مليون نسمة، ما يعادل نسبة 23 في المئة من مجموع سكان دول الاتحاد الأوروبي. هذا مع العلم أن أحد أهداف المفوضية الأوروبية في استراتيجيتها لعام 2020، هو التقليل من التهميش الاجتماعي والفقر في القارة العجوز.
- خلصت الدراسة إلى نتائج مفادها أن الفقر يزحف بسرعة فائقة، ويمس شرائح جديدة من المجتمع الأوروبي، لم تكن في السابق ضمن المنتسبين إلى دائرة الفقر، وهي فئة الأطفال التي بلغت نسبة الفقر

[11] لمزيد من التفاصيل عن هذه الدراسة قارن: لخضر فراط، **شبح يخيّم على أوروبا 115 مليون فقير ومهمَّش**. المقال متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://www.al-akhbar.com/node/34896.

بينهم 27%، وكلهم تحت سن الـ 18. وتبدو هذه الظاهرة جدّ مقلقة لأصحاب القرار في الدول الأوروبية، لأنها تثبت أن نسبة كبيرة من العائلات لم تعد قادرة على إعالة أولادها مثلما ينبغي، بالتالي فإنّ الفقر والتهميش أصبحا يمسّان هذه الشريحة، التي كانت محمية في السابق. والأمر المثير للانتباه والاهتمام في هذه الدراسة، أن الديوان الأوروبي للإحصائيات رصد 27% من الأطفال في خانة المهمشين، الذين يعانون الفقر في 20 بلداً أوروبياً، من أصل 27.

- ويعني ذلك إن الوضع الاجتماعي في أوروبا أصبح " دراماتيكياً، ولا حل في الأفق يشير إلى وقف ذلك التدهور في المستقبل ".

- بينت الدراسة أن هناك تبايناً صارخاً بين الدول، فمثلا تحتل بلغاريا ورومانيا مقدمة سلم الترتيب في الفقر والتهميش الاجتماعي، بنسبة 42% للأولى، من حيث الفقر، و 41% للتهميش، وهو ما يكاد يصيب نصف المجتمع، كما تحتل دول أخرى مثل هولندا والسويد ذيل ترتيب الفقر والتهميش، بنسبة 15%، بينما نسبة الفقراء والمهمشين اجتماعياً في اللوكسمبورغ تبلغ 17%. وتذهب الدراسة إلى اعتبار نسبة 16% من سكان الاتحاد الأوروبي مهددين بالفقر النقدي، بمعنى أن مداخيل هذه الفئة تحت السقف المسموح به وطنياً، كما تحتل بلغاريا ورومانيا وإسبانيا مقدمة سلم الترتيب السيئ بـ 21% في مجال الفقر النقدي، وفق الدراسة الأوروبية.

- ان هناك 8% من مجموع سكان الاتحاد الأوروبي وُجدوا في سنة 2010 في ظروف الحرمان المادي، أي لم يستطيعوا دفع تكاليف فواتير التدفئة، أو الاستمتاع بأسبوع عطلة بعيداً عن المنزل. في المقابل، تقلّ فئة الحرمان المادي في السويد واللوكسمبورغ، حيث رصد 1%، بينما تبلغ في بلغاريا 35%، و 31% في رومانيا.

ولو قارنا المعطيات اعلاه بالجدول التالي (جدول رقم 1) الذي يوضع معدلات دخل الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي GDP (رغم كل الملاحظات على هذا المؤشر) [12] في بلدان الاتحاد الاوربي لاكشفنا طبيعة التوزيع غير العادل لثمار النمو. فهذا المؤشر يخفي في الواقع اشكالية توزيع الدخل والثروة. ففي الوقت الذي ارتفع فيه معدل دخل الفرد الواحد من 16,191.98 دولار في عام 1993 الى 31,197.06 دولار أي بزيادة قدرها حوالي 192% فان المعطيات اعلاه تبين مدى التهميش والاقصاء الذي تعاني منه قطاعات واسعة من مجتمعات بلدان الاتحاد الاوربي.

[12] لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر: د. صالح ياسر، **عندما تعتم الارقام على حركة الواقع**، متاح على الرابط التالي:
http://iraqicp.com/2010-11-21-18-06-01/9128-2011-11-03-17-24-44.html

جدول رقم (1)
تطور حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار) لبلدان الاتحاد الاوربي خلال الفترة 1993 – 2011

السنة	حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي/دولار
1993	16,191.98
1994	16,972.33
1995	17,701.40
1996	18,371.98
1997	19,180.49
1998	19,937.19
1999	20,710.05
2000	21,957.50
2001	22,874.74
2002	23,531.49
2003	24,305.10
2004	25,502.21
2005	26,721.14
2006	28,436.39
2007	30,075.80
2008	30,789.25
2009	30,388.02
2010	30,388.02
2011	31,197.21

المصدر: متاح على الرابط التالي: http://www.economywatch.com/economic-statistics/European-Union/GDP_Per_Capita_PPP_US_Dollars/

-

الازمة تضرب " الاطراف " و " المركز " ولا تستثني احدا !

هكذا اذن يبيّن مسار الاحداث ان الاتحاد الاوربي وخصوصا (منطقة اليورو) تعد واحدة من الحلقات الضعيفة في الاقتصاد العالمي حيث شهدت السنوات التي تلت انفجار الازمة في عام 2008 تداعيات اقتصادية كبيرة. ففي البداية ضرب تسونامي الازمة بلدان " الاطراف " في منطقة اليورو: اليونان والبرتغال وأيرلندا.

فمثلا تأثّرت **إيرلندا (4.480.858** نسمة في 2011/1/1) أكثر من غيرها، بأزمة الرهن العقاري الأمريكية، وواجهت الدولة الإيرلندية أزمة مصارف، هي الأكبر في تاريخها، إذ وصلت عدّة بنوك كبرى إلى حدود الإفلاس. فقامت الحكومة الإيرلندية بضخ مبالغ من الأموال العامّة في المصارف، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع العجز العام بنسبة 32% من الناتج القوميّ، ولم تستطع مواجهة الأزمة وحدها، فطلبت مساعدة صندوق النقد الأوروبي لتحقيق " الاستقرار المالي ". فقرّر الصندوق وضع 90 مليار يورو تحت

تصرّف الحكومة الإيرلنديّة التي قامت بطبع 50 مليار يورو، حسب الاتفاقيّات الأوروبيّة التي تسمح بذلك.

وثمة العديد من المؤشرات الدالة على عمق الازمة التي تعاني منها ايرلندا وهو ما يعكسه الجدول رقم (2).

- فمثلا خلال الفترة 2006 – 2010 انخفض الناتج المحلي الاجمالي بـ 13%، كما انخفضت حصة الفرد الواحد من الدخل الناتج المحلي الاجمالي خلال نفس الفترة بـ 12.1%.

- وقد القت الازمة بآثارها الاجتماعية -الاقتصادية المتعددة ومن بينها وفي مقدمتها تنامي معدلات البطالة بوتائر متصاعدة. ففي عام 2006 بلغ معدل البطالة 4.7% ليستمر في التصاعد وليصل ذروته في عام 2010 حيث بلغ 13.9%.

- ومن جانب اخر تنامى الديّن الحكومي الاجمالي من 47.303 مليار دولار في عام 2006 ليستمر بوتيرة متصاعدة وليبلغ 124.862 مليار في عام 2010 أي بزيادة قدرها 164%. وقد ادت هذه الزيادة الى ارتفاع حصة الديّن المذكور في الناتج المحلي الاجمالي من 20.3% في عام 2006 الى 60.7% في عام 2010.

جدول رقم (2)

الوضع الاقتصادي في ايرلندا – مؤشرات اقتصادية مختارة

المؤشرات	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الاجمالي GDP (بالأسعار الجارية)	178 297.1	189 932.9	179 990.1	160 596.6	155 992.0
معدل حصة الفرد الواحد من GDP بالدولار/بالأسعار الثابتة	38 623	45 294	42 644	39 562	33 968
معدل البطالة %	4.7	4.7	5.8	12.2	13.9
الدين الاجمالي الحكومي/مليار دولار	47 .303	55. 292	70. 139	108 .264	124. 862
الدين الاجمالي الحكومي % من GDP	20.3	19.8	28.0	47.1	60.7

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى المعطيات الاحصائية الواردة في:

http://stats.oecd.org/Index.aspx?DatasetCode=SNA_TABLE1
http://www.oecd.org/dataoecd/31/3/49659829.pdf
Statistics Labour Market Statistics, Labour force statistics by sex and age: indicators, OECD Employment and Labour Market Statistics (Database)

وفي المقابل، ظهرت مخاطر الأزمة في **البرتغال (10.636.979 نسمة)**، أواخر 2010، بعد أزمة اليونان، وإن كانت مؤشّراتها تتشابه مع أزمة هذه الاخيرة. إلاّ أنّ العجز العام لم يتعدَّ الـ 10 % والدين

العام لم يتعد الـ 88% سوى بقليل (88.8%) من الناتج المحلي الاجمالي (جدول رقم 3). دفع هذا الوضع الحكومة البرتغاليّة إلى طلب مساعدة الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدوليّ. وأدت المفاوضات بين الفريقين إلى إعطاء البرتغال ما يقارب الـ 80 مليار يورو في خطوة أولى نحو الانقاذ في صيف 2011.

جدول رقم (3)
الوضع الاقتصادي في البرتغال – مؤشرات اقتصادية مختارة

المؤشرات	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الاجمالي GDP (بالأسعار الجارية وبالعملة الوطنية)	160 855.4	169 319.2	171 983.1	168 503.6	172 571.2
معدل حصة الفرد الواحد من GDP بالدولار/بالأسعار الثابتة	22 967	24 201	24 939	24 935	25 417
معدل البطالة %	8.1	8.5	8.1	10.0	11.4
الدين الاجمالي الحكومي/مليار دولار	142 970	166 059	164 865	191 234	202 802
الدين الاجمالي الحكومي % من GDP	67.7	66.6	68.9	78.7	88.8

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى المعطيات الاحصائية الواردة في:
http://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=GOV_DEBT
http://stats.oecd.org/Index.aspx?DatasetCode=SNA_TABLE1
http://www.oecd.org/dataoecd/31/3/49659829.pdf
Statistics Labour Market Statistics, Labour force statistics by sex and age: indicators, OECD Employment and Labour Market Statistics (Database)

غير ان الازمة لم تظل محصورة في منطقة " الاطراف الاوربية " بل ما لبثت ان انتقلت الى " مركز " المنطقة لتطول بلدان مثل اسبانيا وايطاليا وهذان البلدان يحتلان موقعا مهما في منطقة اليورو حيث يمثلان 17% و11% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المنطقة على التوالي.

ويعكس الجدول التالي (جدول رقم 4) الوضع الاقتصادي في **اسبانيا** التي بلغ عدد سكانها 46.152.926 نسمة (في 2011/1/1) من خلال عدة مؤشرات اقتصادية. حيث يلاحظ من الجدول المذكور انخفاض معدل حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي من 28075 دولار في عام 2006 الى 26967 دولار عام 2010، أي انه انخفض خلال هذه الفترة بنسبة 4%. وبالمقابل ارتفع معدل البطالة من 7.1% الى 12% خلال نفس الفترة. في حين تنامى الديّن الحكومي الاجمالي من 427.323 مليار دولار في عام 2006 الى 733.951 مليار في عام 2010 أي بنسبة زيادة قدرها 71.7% تقريبا. وادى هذا التنامي للدين العام الى ارتفاع حصته في الناتج المحلي الاجمالي من 33% الى الى اكثر من نصف الناتج المحلي المذكور (50.1%).

ونتيجة الاثار التي تركتها الازمة على **إسبانيا** كما تعكس الارقام في الجدول رقم (4) البعض منها، تم إنزال درجة تصنيفها من درجة AA+ إلى AA من قبل وكالة التصنيف (ستاندر أند بورز)، الامر الذي أدى إلى العديد من الاثار والتداعيات الاقتصادية. وبعدما تأثّرت اليونان بأزمة 2008، انتقلت العدوى الى اسبانيا التي شهدت خمود الفورة الكبرى التي عاشتها قبل ذلك في مجال العقارات. وعلى الرغم من أنّ

العجز العام وصل إلى 11% من الناتج القوميّ، إلاّ أنّ الحكومة الاشتراكيّة التزمت في حينه بتقليصه إلى النسبة المحددة في الاتحاد الأوروبي أي 3%، إلاّ أنّها لم تنجح في ذلك.

جدول رقم (4)
الوضع الاقتصادي في اسبانيا – مؤشرات اقتصادية مختارة

المؤشرات	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الاجمالي GDP (بالأسعار الجارية)	985 547.0	1 053 161.0	1 087 749.0	1 047 831.0	1 051 342.0
معدل حصة الفرد الواحد من GDP بالدولار/بالاسعار الثابتة	28 075	28 530	28 330	27 070	26 967
معدل البطالة %	7.1	6.5	6.0	8.9	12.0
الدين الاجمالي الحكومي/مليار دولار	427. 323	465. 572	510. 256	698 .793	733. 951
الدين الاجمالي الحكومي % من GDP	33.0	30.0	33.7	46.0	50.1

http://stats.oecd.org/Index.aspx?DatasetCode=SNA_TABLE1
http://stats.oecd.org/index.aspx

أما بالنسبة إلى **إيطاليا (60.626.446 نسمة** في 2011/1/1)، فقد بدأت بوادر أزمة الديون السياديّة بالظهور خلال عام 2011 علما ان الاوضاع الاقتصادية بدأت قبل هذا التاريخ وهو ما يعكسه الجدول رقم (**5**).

جدول رقم (5)
مؤشرات اقتصادية مختارة حول الوضع في ايطاليا خلال الفترة 2003- 2010

التفاصيل	الوحدات المستخدمة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الاجمالي	مليار/دولار بالأسعار الجارية	1 563.2	1 594.9	1 649.4	1 781.5	1 893.9	1 990.5	1 951.0	1 908.6
نمو الناتج المحلي الاجمالي	النمو السنوي %	0.0	1.5	0.7	2.0	1.5	1.3 -	5.2 -	1.3
الدين العام الحكومي	% من الناتج المحلي الاجمالي	116.8	117.3	120.0	117.4	112.8	115.2	127.8	126.8
عجز الموازنة الحكومية	% من الناتج المحلي الاجمالي	3.5 -	3.6-	4.4-	3.3-	1.5-	2.7-	5.3-	4.5-
العجز في ميزان المدفوعات	% من الناتج المحلي الاجمالي	1.3-	0.9-	1.7-	2.6-	2.4-	2.9-	2.1-	3.2-
معدل البطالة	% من مجموع السكان في العمر الانتاجي	8.5	8.0	7.7	6.8	6.1	6.8	7.8	8.4

Source: OECD Factbook statistics.

ومن جهة اخرى فقد زاد الضغط على الوضع المالي من الأزمات الداخليّة السياسية، وفضائح رئيس الوزراء في حينه (برلسكوني)، وظهور أزمة الديون في اليونان والبرتغال وإسبانيا. في ظلّ هذه الأجواء، وعدت الحكومة بالقيام بإجراءات تقشفية جدّيّة للخروج من الأزمة، وإعادة التوازن إلى الموازنة في عام 2013 وخفض دينها الهائل الذي شكل في عام 2010 ما نسبته 126.8% من الناتج المحلي، لكن ظهر ان الاسواق لم تعد تؤمن بقدرة (روما) على مواجهة الازمة. ولهذا عادت وكالة التصنيف الائتمانيّ (ستاندرد أند بورز) وأسقطت التصنيف المالي لإيطاليا، ممّا أدّى إلى اشتعال الأزمة مجدداً. وفي تشرين الثاني 2011، وخلال قمّة الدول الـ 20 في مدينة (كان) الفرنسية، وُضعت إيطاليا تحت وصاية الاتّحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدوليّ من أجل القيام بإجراءات جدّيّة للخروج من الأزمة الأمر الذي دفع القوى السياسيّة الإيطاليّة إلى المطالبة بإسقاط " برلسكوني " [13] وهذا ما حصل بالفعل.

هكذا اذن دخلت منطقة اليورو في أزمة ركود اقتصاديّ عميق و طويل المدى، الأمر الذي دفع رؤساء هذه الدول وحكوماتها إلى عقد العديد من القمم واللقاءات الثنائية او المتعددة الاطراف لدراسة السبل الكفيلة بوضع خطة عمل مشتركة مع البنك المركزي الأوروبي، تؤدّي إلى الاستقرار الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي. فمثلا وضع المسؤولون الأوروبيون في عام 2008، خطة لمواجهة الأزمة المالية، كانت تهدف إلى دعم البنوك الأوروبية لمساعدتها على تجاوز الأزمة. تبيَّن بعد ذلك هشاشة الاوضاع الاقتصادية في منطقة اليورو، خاصة عندما برزت أزمة الديون السيادية مطلع 2009 في اليونان، وإسبانيا والبرتغال، بعدما خفضت وكالات التصنيف الماليّة درجة السيولة في هذه الدول، فأدّى ذلك إلى رفع فائدة الاقتراض فيها.

من العام الى الخاص

الازمة " المالية " في اليونان – الجذور

منذ دخول البلاد منطقة اليورو، اتُهمت الحكومات اليونانية المتعاقبة باعتماد سياسة خداع ممنهج وبتقديم إحصائيات غير دقيقة، زعمت من خلالها أن أداءها متوافق مع شروط الانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة، أي أن عجز ميزانيتها السنوي لا يزيد عن 3 في المئة من إجمالي الناتج المحلي للبلاد.

ثبُت في ما بعد أن لغة الأرقام الحقيقية تقول خلاف ذلك. ونتيجة لذلك، فقد صُنفت اليونان في السياسة وأسواق المال كـ "بلدٍ لا يعوّل عليه". وبدأت ضغوط الاتحاد الأوروبي تتكثّف حتى أفقدت البلاد عملياً القدرة على خوض جدل سياسي مجدٍ للخروج من محنتها، وأخضعتها لما يشبه الوصاية المُذلّة. هكذا، وإثر انكشاف أزمة اليونان في العام 2011، ترأس **(لوكاس بابديموس)** الحكومة اليونانية بعد ثلاث حكومات خدعت الأوروبيين واليونانيين على حدٍ سواء، فكان (بابديموس) **البديلَ "التكنوقراطي"** عن الخيار السياسي، أي كان الرجلَ المنفّذ لإجراءات التقشف التي تطلبها المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي ("الترويكا") من غير اعتراض. وقد ساعده تاريخُه على لعب هذا الدور بلا ريب، هو الذي كان نائباً لرئيس البنك المركزي الأوروبي.

[13] لمزيد من التفاصيل قارن: عادل خليفة، **أزمة اليورو: تأثيرها وكيفية احتوائهما**. مقال متاح على الانترنيت على الرابط التالي:-http://al-akhbar.com/node/34469

على أن المشكلة التي تكشّفت تباعاً، تمثلت في أن اليونانيين وجدوا أنفسهم يدورون في حلقة مقفلة، تقوم على الاقتراض وتسديد الديون وفوائدها، من دون أن تكون لقطاعات الاقتصاد المنتجة أو الخدمية فائدة تذكر من هذه العملية. ومع زيادة الضرائب وخفض رواتب التقاعد وإجراءات التقشف الأخرى، كبرت الضائقتان الاقتصادية والاجتماعية حتى وصلت إلى حدود صعبة الاحتمال، فأصبح نصف الجيل الشاب وأكثر من ربع التعداد الإجمالي للسكان عاطلين عن العمل، وتضاعفت نسبة الفقر، وتقلص حجم الاقتصاد بمقدار 25 في المئة... وارتفعت نسبة الانتحار بما يزيد عن الربع.

هكذا، وصلت اليونان إلى قاعٍ مالي واختناق اجتماعي، بدا معهما أن قعرها التالي يتمثّل بمتابعة تنفيذ طلبات «الترويكا»، القاضية بتطبيق إجراءات تقشفٍ ما فتئت تزداد ضراوة مع الوقت.

استنادا الى الملاحظات السابقة، يمكننا القول إن الأزمة اليونانية هذه هي الثانية فقط بعد "الكساد الكبير" الذي أحاط بالولايات المتحدة وكندا ليمتد الى مختلف مناطق العام حينذاك في ثلاثينات القرن الماضي، فمنذ البدايات الأولى للأزمة في سنة 2008 انخفض الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من 26% واستمر ينخفض بشكل حاد، فالدين العام يمثل عبئا ضخما يستمر في الضغط على الاقتصاد للأسفل فلقد وصل الى 175% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما جعل من المستحيل على اليونان سداده. ومع ذلك فالمعضلة لا تحد في الدين العام، ففي أكتوبر بلغ الدين الخاص عتبة 212 مليار يورو وهو ما يعادل 117% من الناتج المحلي الإجمالي وبالرغم من أن أكثر من 200 مليار من الضرائب تدفع للبنوك، كانت هاته الأخيرة تقف على حافة الإفلاس والشيء الوحيد الذي يجعلها مستمرة في الوقوف هو الدعم الاقتصادي المستمر الذي يقدمه البنك المركزي الأوروبي.
وعدت هذه الأزمة الاقتصادية بمثابة كارثة اجتماعية بالنسبة للشعب اليوناني ذلك لان هناك أربعة ملايين شخص يمثلون تقريبا نصف إجمالي سكان البلاد كانوا يعيشون وقت اندلاع الازمة تحت عتبة الفقر حيث كان هناك 400.000 أسرة لا دخل لها وثلث أطفال البلاد يعانون من سوء التغذية. لذا قوضت الأزمة الاقتصادية/الاجتماعية الاستقرار السياسي وأدت إلى أزمة سياسية جديدة للبرجوازية اليونانية.
من ناحية التحقيب التاريخي، يمكن القول ان الأزمة اليونانية بدأت في تشرين الأول (أكتوبر) لعام 2009م، عندما اعترفت الحكومة اليونانية الجديدة بأن الحكومة السابقة قد زيفت الحسابات القومية. وأن الحكومة الموجودة تعاني من عجز في الميزانية بنسبة 13.6 في المائة، وديون تبلغ 115 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وادى هذا الى انتشار المخاوف بين المستثمرين حول عدم قدرة اليونان على الوفاء بديونها نتيجة الزيادة الحادة لحجم الدين العام. وقد أدى ذلك إلى أزمة ثقة في الأسواق المالية اتضحت بارتفاع الفائدة على السندات اليونانية وارتفاع التأمين على السندات اليونانية ضد التخلف عن السداد. ومع تزايد حجم الديون العمومية وارتفاع عجز الموانة واجه الاقتصاد اليوناني ضعفا في النمو وهو ما عقد من وضع البلاد وصعّب من قدرتها على الحصول على قروض جديدة لتسديد ديونها السابقة.

واذا ذهبنا في التحقيب أبعد من ذلك لوجدنا ان جذور المشكلة تعود إلى سنوات سابقة حيث كان الأداء الاقتصادي لليونان سيئاً قبل انضمامها إلى منطقة اليورو فكانت دائماً تعاني من مشكلة المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي والرفاهية لمواطنيها، وأيضاً السيطرة على النفقات العامة و على زيادة الديون. وبعضويتها في منطقة اليورو شجع هذا الأمر اليونان على المزيد من الاقتراض خاصة من الدول الأوروبية الأخرى وبالتالي أصبح عليها ديون عالية جدا بحيث أصبح من الصعب أن تسددها .

وفي ضوء الملاحظات اعلاه يمكن القول أن أزمة اليونان موضوع حديثنا تعد من أكبر تحديات " النظام العالمي الجديد " منذ سبتمبر/ايلول 2008 وأكبر تحد للاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه نظرا الى ما كان يمكن أن تؤدي إليه ضغوطها المتزايدة من عواقب وخيمة، هددت بانتقال العدوى إلى العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي الاخرى.

جدول رقم (6)

مؤشرات اقتصادية مختارة حول الوضع في اليونان خلال الفترة 2003- 2010

التفاصيل	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الاجمالي GDP مليار دولار وبالأسعار الجارية	248.0	263.9	270.4	298.8	310.1	323.3	331.5	321.5
معدل حصة الفرد الواحد من GDP بالدولار	22567	23917	24184	26513	27408	29097	28501	27415
معدلات النمو السنوية لـ GDP	5.9	4.4	2.3	5.2	4.3	4.0	2.0 -	4.5 -
الدين الحكومي الاجمالي مليار دولار	167.724	183.123	195.387	224.204	238.581	261.398	298.032	326.900
الدين الحكومي الاجمالي % من GDP	105.8	108.6	110.6	107.7	105.7	110.6	127.0	147.8
ميزان الحساب الجاري مليار دولار	12.8-	13.3-	18.3-	29.8 -	44.8-	51.2-	36.0-	30.6-
انتاجية العمل	4.7	1.9	1.5	2.2	1.2	0.3 -	2.6 -	1.4 -
معدلات البطالة	9.9	10.7	10.0	9.0	8.4	7.8	9.6	12.7

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى المعطيات الاحصائية الواردة في:

OECD Factbook statistics.
Statistics Labour Market Statistics, Labour force statistics by sex and age: indicators, OECD Employment and Labour Market Statistics (Database)
Annual Naional Account; Gross Domestics Product, OECD National Accounts Statistics (Database).
General Government Debt, OECD National Accounts Statistics (Database).
Perspectives économiques de l'OCDE, Volume 2011 Numéro 2 - No. 90 - © OECD 2011
OECD Economic Outlook, Volume 2011 Issue 2 - No. 90 - © OECD 2011

ولكن هناك سؤال يطرح نفسه وهو لماذا تعتبر ازمة اليونان اكبر تحد للاتحاد الاوربي منذ تأسيسه؟ للإجابة على هذا السؤال لا بد من العودة مجددا الى المعطيات الاحصائية. ففي الوقت الذي لا يشكل حجم الناتج المحلي لليونان لحظة اندلاع الازمة اكثر من 3% من اجمالي الناتج القومي لمنطقة اليورو، فان حجم العجز في اليونان شكل حينذاك 12.2% من الناتج المحلي الاجمالي [14]. وبعبارة اكثر تبسيطا يمثل

[14] ضمن إطار الاتحاد الاقتصادي والنقدي، ودول الاتحاد الأوروبي يجب على أي بلد يؤهل لعضوية الاتحاد الالتزام بمجموعة من المعايير عرفت بـ "معايير ماستريخت " من أجل اعتماد اليورو عملة لها، والتي تتطلب: أن لا يزيد معدل التضخم عن 1.5 نقطة مئوية، وأن لا يتجاوز سعر الفائدة على القروض طويلة الأجل 2 نقطة مئوية أعلى من معدل التضخم في دول الاتحاد الأوروبي، وعدم تخفيض قيمة العملة خلال سنتين من الانضمام الى آلية سعر الصرف الأوربية. ويجب أن لا يتجاوز العجز في ميزانية الحكومة نسبة 3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في كل بلد عضو في المجموعة، كما يجب ألا يتجاوز 60 % الدين الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

هذا العجز اكثر من اربعة اضعاف ما هو مسموح فيه في منطقة اليورو، متجاوزا حجم العجز الى حوالي 326 مليار دولار في عام 2010 و 400 مليار دولار في عام 2011. في حين تسمح معايير (اتفاقية ماستريخت) بالمحافظة على 3%، كحد أعلى، وان لا تجاوز الديّن العام الـ 60% المسموح به كحد اعلى من الناتج المحلي الاجمالي وفق اتفاقية الاتحاد النقدي الأوروبي، في حين بلغ في اليونان 147.8% في عام 2010 (انظر الجدول رقم 6 اعلاه).

و تمثل هذه الارقام تعبيرا عن حجم التزوير والفساد الذي مارسته الحكومة اليمينية عندما حاولت اخفاء الحجم الحقيقي للعجز عبر تلاعبها في السجلات الماليه لإخفاء هذا العجز في ميزانيتها.

ومع أن معظم اقتصادات منطقة اليورو [15] (انظر الجدول رقم 7) قد تجاوزت هذه المعايير، بما فيها الاقتصادات الكبيرة، كألمانيا وفرنسا وإيطاليا إلا أن نسبة تجاوز هذه البلدان ظلت في " الحدود المقبولة " عموماً، في حين وصل الوضع إلى حد الانهيار في اليونان.

جدول رقم (7)
بعض المعطيات الاحصائية عن بلدان منطقة اليورو

اسم الدولة	تاريخ الانتساب الى منطقة اليورو	**عدد السكان (2011/1/1)**	الناتج المحلي الاجمالي عام **2010**
النمسا	1 January 1999	8,404,252	325.7
بلجيكا	1 January 1999	10,918,405	410.0
قبرص	1 January 2008	804,435	(2009) 24.9
استونيا	1 January 2011	1,340,194	27.3
فنلندا	1 January 1999	5,375,276	195.6
فرنسا	1 January 1999	65,075,373	2214.4
المانيا	1 January 1999	81,751,602	3058.6
اليونان	1 January 2001	11,325,897	321.5
ايرلندا	1 January 1999	4,480,858	181.1
ايطاليا	1 January 1999	60,626,442	1932.7
لوكسمبورغ	1 January 1999	511,840	43.7
مالطا	1 January 2008	417,617	(2009) 7.4
هولندا	1 January 1999	16,655,799	700.6
البرتغال	1 January 1999	10,636,979	270.4
سلوفاكيا	1 January 2009	5,435,273	126.5
سلوفينيا	1 January 2007	2,050,189	55.2
اسبانيا	1 January 1999	46,152,926	1484.6
منطقة اليورو		**331,963,357**	**11380.2**

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى المعطيات الواردة في:
Annual National accounts: Gross domestic product, OECD national statistics (Database)
http://en.wikipedia.org/wiki/Eurozone

[15] تظم منطقة اليورو البلدان التالية: النمسا، بلجيكا، قبرص، استونيا، فلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، أيرلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا. **ولمزيد من التفاصيل انظر الجدول رقم (7) اعلاه.**

لقد وضع ذلك العملة الأوروبية " اليورو " أمام تحديات صعبة، وأدى إلى انخفاض قيمتها مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم، ولم يكن أمام الاتحاد الأوروبي الكثير من الخيارات، فإما إخراج اليونان من العملة الأوروبية، وأما توجيه رسالة قوية للأسواق تشير إلى أن العملة الأوروبية وجدت لتبقى، وأنها قادرة على اجتياز "المحنة اليونانية" بتكاتف أعضاء الاتحاد النقدي بشكل خاص والأعضاء في الاتحاد الأوروبي عموماً.

وفي خطوة ذات دلالة وافق الاتحاد الأوروبي مبدئياً - رغم التردد الألماني - على تقديم دعم لليونان لإنقاذ اقتصادها المعرض للانهيار بسبب الفساد و السياسات الاقتصادية والمالية التي اتبعت في سنوات الوفرة المالية وسهولة الحصول على التسهيلات الائتمانية من المؤسسات الأوروبية العاملة في نطاق الاتحاد ومن مؤسسات التمويل الدولية، مما ضاعف من الديون المترتبة على اليونان وعجزها عن السداد.

والحقيقة أنه لم يكن أمام الاتحاد الأوروبي إلا القيام بمثل هذه الخطوة لمحاصرة الأزمة اليونانية ليس دفاعا عن اليونان بحد ذاتها بل من اجل وقف تداعياتها وامتدادها لبقية أعضاء الاتحاد، ذلك لأن العجز عن السداد أو إعلان الإفلاس سيكبد المؤسسات المالية والمصارف الأوروبية مليارات من اليورو. والمتابع للأحداث سيلاحظ حجم التأثير الذي يمكن أن يحدث إذا ما تفاقمت الأزمة على مستوى اقتصاد أوروبا بشكل خاص وعلى الاقتصاد العالمي بشكل عام، بخلاف الأضرار السياسية التي يمكن أن يتكبدها الاتحاد الأوروبي.

وفي إطار الصراع بين المراكز الرأسمالية الكبرى حول الهيمنة والنفوذ، وأيضا في اطار التخلص من تحمل المسؤولية وتحميلها للآخرين، اعتادت الدوائر الأوروبية المتنفذة توجيه اتهامات مباشرة للمضاربين وبعض المصارف ووكالات الاقتراض وخاصة الأمريكية بأنها تغذي الأزمة الحالية بحثا عن الكسب أولا ولإلحاق أكبر قدر من الضرر بمنطقة اليورو والعملة الأوروبية التي تراجعت بواقع 5% خلال شهرين فقط .

وبالمقابل فانه في الوقت الذي كانت فيه الأزمة المالية اليونانية تمثّل أصعب اختبار لمنطقة اليورو، لا يجد معارضو العملة الأوروبية الواحدة خارج منطقة اليورو صعوبة كبيرة في إخفاء سعادتهم. ويقول الخبير الاقتصادي في معهد فيينا للدراسات الاقتصادية الدولية (**ساندور ريختر**) إن الإحجام عن الانضمام لليورو زاد نتيجة للأزمة اليونانية.

اللافت للانتباه أن الحكومة اليونانية السابقة، التي كان يقودها اليمين في حينه، ضلّلت العالم عموما والاتحاد الأوربي على وجه الخصوص حول عمق المأزق المالي الذي كانت تعيشه البلاد. فعندما ضربت الأزمة العالمية في سبتمبر 2008، لم تتعامل الحكومة اليونانية السابقة بشفافية، بل لجأت الى التلاعب في السجلات المالية لإخفاء حجم العجز في ميزانيتها، ولم تتضح هذه الحقيقة المدوية إلا في وقت متأخر. ويبدو من متابعة مسارات الأزمة انه لم يكن أحد مستعداً للصدمة التي كشفتها " الحكومة الاشتراكية " التي انتخبت في تشرين الأول (أكتوبر) 2009، حيث أظهرت المراجعات الإحصائية أن التمويل العام في وضع سيئ مما دفع المفوضية الأوروبية الى تغيير توقعاتها للوضع الاقتصادي في اليونان بإشارتها انه سيواجه عجزا بنسبة 12.2 في المائة في عام (2010) وهو بذلك يمثل أكثر من أربعة أضعاف المسموح به في دول منطقة اليورو. هذا مع العلم أن حجم العجز وصل إلى 300 مليار يورو، في حين أن الناتج

المحلي الاجمالي اليوناني يعادل 250 مليار يورو، ويعني ذلك أن اليونانيين كانوا يعيشون بما يتجاوز قدراتهم.

وفي عام 2011 عاد شبح الازمة اليونانية يلقي بثقله ليس فقط على اليونان بل طال منطقة اليورو ذاتها مع تراكم الصعوبات المالية والسياسية التي تواجه الحكومة اليونانية والاختلافات التي تشق صفوف دول الاتحاد بشأن شروط صرف القروض وتمديد التسهيلات المالية بعدما اكتشف الاتحاد بأن اليونان لن تقدر على الوفاء بالتزاماتها المالية العام المقبل. وذكرت في حينه مصادر مطلعة بأن اليونان كانت في حاجة إلى 140 بليون يورو إضافية خلال 2012 - 2014. وكان المسؤولون يخشون من عواقب إفلاس اليونان على النظام المصرفي وخطر انتقال عدوى العجز عن التحكم في الديون السيادية إلى دول أخرى مثل البرتغال وارلندا واسبانيا.

وهكذا وفي شباط 2011، وضمن إطار القمّة الأوروبيّة الاستثنائيّة، التزم الأوروبيّون بتقديم دعم الى اليونان شريطة ان تبذل مجهوداً كبيراً للخروج من الأزمة. وبالفعل، زار فريق من الاتّحاد الأوروبيّ، والبنك الأوروبي اليونان لدراسة الأزمة عن كثب. وضمّ هذا الفريق خبيراً من صندوق النقد الدوليّ للتدقيق في حسابات الدولة اليونانيّة.

وفي أقلّ من شهرين، قدَّم المسؤولون في منطقة اليورو " خريطة طريق " لدعم اليونان، ووضعوا موضع التنفيذ آليّة غير مسبوقة للمساعدة تُرجمت على شكل قروض ثنائيّة وصلت إلى حدود 110 مليارات دولار (80 مليار من دول منطقة اليورو و30 مليار من صندوق النقد الدوليّ).

الخوف من انهيار "اليورو"

ردود فعل البلدان الأخرى

لقد وضعت الازمة اليونانية العملة الأوروبية أمام تحديات صعبة، وأدت إلى انخفاض قيمة "اليورو" مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم. وبحسب مقاربة الاتحاد الأوروبي للازمة فانه لم يكن لديه سوى خياران، فأما إخراج اليونان من العملة الأوروبية، وإما توجيه رسالة قوية للأسواق تشير إلى أن العملة الأوروبية وجدت لتبقى، وأنها قادرة على اجتياز المحنة اليونانية بتكاتف أعضاء الاتحاد النقدي بشكل خاص والأعضاء الـ27 في الاتحاد الأوروبي عموماً.

ورأى بعض المحللين في حينه أن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع أن يسمح بانزلاق اليونان إلى الإفلاس الوطني، ذلك لأن بعض البلدان الأعضاء الأخرى في منطقة اليورو - وبالتحديد **البرتغال وإسبانيا وإيطاليا** - قد تكون التالية في صف البلدان المعرَّضة لهجوم الأسواق المالية.. وفي هذه الحالة فقد يواجه اليورو خطر الفشل، الأمر الذي قد يعرض مشروع التكامل الأوروبي برمته للخطر الشديد لأول مرة في تاريخه.

ولهذا فانه وفي خطوة ذات دلالات كبيرة وافق الاتحاد الأوروبي مبدئياً حينها - رغم التردد الألماني - على تقديم دعم لليونان بقيمة 20 - 25 مليار يورو لإنقاذ الاقتصاد اليوناني المعرض للانهيار بسبب بعض جملة السياسات الاقتصادية والمالية التي اتبعت في سنوات الوفرة المالية وسهولة الحصول على التسهيلات الائتمانية من المؤسسات الأوروبية العاملة في نطاق الاتحاد ومن مؤسسات التمويل الدولية، مما ضاعف من الديون المترتبة على اليونان وعجزها عن السداد.

ومن منطلق المصالح الطبقية للقوى الحاكمة في اوربا فإنه لم يكن أمام الاتحاد الأوروبي إلا القيام بمثل هذه الخطوة لمحاصرة الأزمة اليونانية ووقف امتدادها لبقية أعضاء الاتحاد، ذلك لأن العجز عن السداد أو إعلان الإفلاس سيكبد المؤسسات المالية والمصارف الأوروبية مليارات من اليورو.
أمام حجم الأخطار المحتملة التي قد تطاول منطقة اليورو، حاول القطبان الكبيران في الاتحاد الأوربي: **المانيا/ميركل وفرنسا/ساركوزي** التقليل من الخلافات بينهما حول دور القطاع الخاص في حمل عبء الديون السيادية اليونانية.

واتفق الرئيس الفرنسي حينذاك (نيكولا ساركوزي) والمستشارة الالمانية (انغيلا ميركل) في 17 حزيران 2011 حول البحث عن حل سريع لمساعدة اليونان على مواجهة ديونها بمشاركة طوعية للدائنين من القطاع الخاص.
وكان البلدان يدعوان حتى تلك اللحظة الى حلول متباينة في ما يتعلق بمشاركة ام عدم مشاركة القطاع الخاص الطوعية في خطة الانقاذ الثانية التي كان يجرى اعدادها.
وكانت **المانيا** ترغب في ان تخسر المصارف التي تحوز الديّن اليوناني المسمم جزءا من وضعها في اطار اعادة جدولة الاستحقاقات. الا ان **فرنسا** كانت تفضل، على غرار البنك المركزي الأوروبي حلا طوعيا حتى لا تتسبب في ما تسميه المصارف " حدث ائتمان " يمكن ان تفسره الاسواق على انه عجز اليونان عن تسديد الديون.
وقالت المستشارة الالمانية (ميركل) في هذا اللقاء انه يتوجب " التوصل إلى حل سريع " وأوضحت " الرغبة في أن يشارك القطاع المصرفي على أسس طوعية (في خطة إنقاذ اليونان) "، مشددة على أن مشاركة المصارف في تمديد آجال الديون " يجب أن تكون طوعية فلا وجود لأي قاعدة قانونية تلزم المصارف بذلك ".

وواجهت المستشارة معارضة شديدة في صفوف الراي العام إذ لم يتردد المسؤولون في أحزاب الوسط في وصف اليونان بأنها " بئر من دون قاع "، في إشارة إلى القروض الهائلة التي حصل عليها هذا البلد في عام 2010 (110 مليارات يورو) على هيئة أقساط لكنها لم تتمكن من تصحيح أوضاع الموازنة واضطرت في الفترة الأخيرة إلى طلب تمديد القروض. لذلك شدّدت (ميركل) على وجوب مشاركة القطاع المصرفي الذي كان قد أقرض اليونان في تحمل جزء من أعباء تأجيل تسديد بعض المستحقات. واعترض البنك المركزي الأوروبي وكذلك فرنسا على المقترح الألماني لأن الأول يملك جزءاً كبيراً من السندات اليونانية كما أن البنوك الفرنسية الخاصة تعد الأكثر عرضة للضرر من عجز اليونان عن تسديد ديونها.

وشددت المانيا وفرنسا على أهمية إيجاد حل في غضون أيام. وقال ساركوزي إن " فرنسا والمانيا تدافعان عن الموقف نفسه وتدعمان بقوة اليورو ". و دعمت المفوضية الأوروبية جهود تشكيل ائتلاف حكومي بين " اليمن واليسار " من أجل تأمين وفاق داخل البرلمان في غضون نهاية الأسبوع من شأنه تشجيع وزراء المال لدول الاتحاد على الوصول إلى حل وسط غداً في لوكسمبورغ.

ولكن شعوب البلدان التي سوف تضطر إلى تحمل الفاتورة ليست مستعدة لتحمل الاختبار الواقعي الذي ينتظرها، الأمر الذي لا بد وأن يؤدي إلى تفاقم التشكك في أوروبا، والذي بات الآن مهيمناً على كافة المعسكرات السياسية في هذه القارة.

والسؤال المهم الذي كان يواجه القادة الأوروبيين في عام 2011 هو: **هل يتعين الدفع لبلدان جنوب أوروبا أم الاستسلام لنهاية اليورو؟** إن هذا السؤال استراتيجي لأنه في حد ذاته يوضح أبعاد هذه الأزمة: إنه مستقبل المشروع الأوروبي الذي هزته الازمة اليونانية من جذوره.

ويبدو ان فهم الأهمية المتزايدة للسياسة المالية يواجه قدراً كبيرا من التعقيدات بسبب الارتباك بشأن الكيفية التي تتخذ بها حكومات منطقة اليورو المختلفة قراراتها السياسية - وهي العملية التي تعتمد على خليط معقد دائم التغير من العوامل المؤسسية الغامضة والديناميكيات السياسية المحلية التي تتفاوت إلى حد كبير من بلد إلى آخر.

ومن جانبها كانت **الولايات المتحدة** تراقب مسار الازمة في اليونان، فقد أعلن رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي (بن برنانكي) مساء 2011/6/22، ان الازمة الاقتصادية في اليونان قد تشكل تهديداً لاستقرار النظام المالي العالمي، اذا لم يتم التوصل الى حل لها. وأضاف في مؤتمر صحافي: " اذا كان هناك عجز من حل هذا الوضع، فإنه سيشكل تهديداً للأنظمة المالية الاوروبية والنظام المالي العالمي والوحدة السياسية لأوروبا ". وتابع: " اعتقد ان الاوروبيين يقدّرون الاهمية الكبيرة لحل الوضع اليوناني... كنا على اتصال وثيق مع زملائنا في أوروبا من دون ان نكون مشاركين في المفاوضات ".

ولفت إلى ان " لجنة السياسة النقدية" في المصرف المركزي الاميركي التي اجتمعت طيلة يومين في واشنطن، " بحثت وضع اليونان، إذ انه واحد من الأخطار المالية التي نواجهها اليوم ". وتابع: " نحن بصدد متابعة الوضع عن كثب، إذ ان تخلّفاً عن التسديد في احدى الدول سيهزّ الاسواق المالية العالمية بالتأكيد. وستكون لذلك انعكاسات كبيرة على التفاوت في معدلات الفوائد في اسواق التسليف وأسعار الاسهم وكل ما يتعلق بها ".

مطرقة الازمة تطيح بالرؤوس الكبيرة

افضى عمق الازمة في عام 2011 وما قبله، وعدم امكانية توفير مخارج منها دون تقديم " قرابين " على مذبحها امرا غير ممكن. على هذا الطريق ضحى رئيس الوزراء اليوناني وزعيم الاشتراكيين اليونانيين (باباندريو) بوزير ماليته وعيّن منافسه الرئيس في الحزب الاشتراكي في هذا المنصب في مسعى للدفع قدماً بخطة تقشف لا تحظى بشعبية لتجنب الإفلاس وعهد اليه تطبيق " الاصلاحات " التي تطلبها البلدان الدائنة التي اصبح محاورها.

واستهدف تعيين وزير الدفاع (ايفانجيلوس فينيزيلوس) في منصب وزير المالية ضمان مساندة الحزب لخطة التقشف الحاسمة التي كان يطالب بها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي كشرط لصرف قروض طارئة كي تتمكن اليونان من تفادي تخلف عن تسديد ديون، الأمر الذي قد يثير اضطرابات مالية عالمية لا احد يعرف حدودها والعمق الذي ستأخذه.

كما عيّن باباندريو وزير المالية السابق (جورج باباكونستانتينوس)، الذي تفاوض سابقا على خطة الانقاذ الأولى وقيمتها 110 مليارات يورو ويحظى بثقة البنوك الدولية والأسواق العالمية، وزيراً للبيئة في إطار التعديل. وتوقع (فينيزيلوس) في حينه أن تنجو اليونان من أزمة الديون الصعبة من دون أن تحيد عن المستويات المستهدفة للموازنة. وقال لصحافيين بعد تعيينه إن الشكوك ساورته في شأن قبول المنصب، ولكنه اضاف قائلا: " فعلت ذلك بعد أن فكرت مليّاً ولم يخل الأمر من الشكوك. فعلت ذلك لأنني أعتبره واجبي الوطني ".

ويتمثل التحدي الاول الذي واجهته الحكومة بالسعي الى اقرار مشروع قانون التقشف قبل نهاية شهر حزيران 2011. وعارض الشارع اليوناني وقسم من انصار الحزب الاشتراكي الحاكم، بشدة المشروع لكن البلدان الدائنة اعتبرته ضروريا للإفراج عن مساعدة مالية ثانية لليونان التي كانت توشك على ان تتوقف عن تسديد الديون.

هذا وكان (جورج باباندريو) قد ناشد البرلمان، طالبا تقديم الدعم لمجلس الوزراء الجديد الذي عيّن لتطبيق اجراءات تقشفية إضافية تهدف إلى الحصول على حصة دعم مالية من الاتحاد الأوربي ومعهم صندوق النقد الدولي، شريطة "تطبيق الإصلاحات" التقشفية التي تظاهر آلاف اليونانيين ضدها، وأظهرت الاستطلاعات معارضة نصف الناخبين لها.

كما طلب (باباندريو) من البرلمان منح الثقة للحكومة التي شكلها، للمضي في تنفيذ برنامج مدته خمس سنوات يشمل زيادات ضريبية وتخفيضات إنفاق جديدة جرى الاتفاق عليها مع المقرضين الدوليين.

وقال (باباندريو) الذي وضعت الحزمة مستقبله السياسي على المحك إن البلد يمر بمنعطف حرج ولا يمكن حل مشاكله برفض المساعدة الدولية !.

وتطبيقاً لوصفات منطقة " اليورو " وصندوق النقد الدولي، طلبت الحكومة اليونانية الاستفتاء على الدستور لتغيير النظام في البلاد نحو مزيد من الخصخصة والرسملة من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية وانتشال البلاد من أزمة مديونية قد تنتقل عدواها إلى الجوار وتُهدد المشروع الأوروبي.

وألقى (باباندريو)، خلال خطابه أمام البرلمان الذي دعاه إلى التصويت على إجراءات التقشف، باللوم على القطاع العام " المنتفخ وغير الفعال "، الذي أغرق البلاد في أزمتها المالية، ووعد بإحداث تغييرات عميقة مع الاستفتاء المرتقب على الدستور، الذي سيسهل عملية التخلص من العاملين والمسؤولين غير الكفوئين. وهكذا اثبت السيد باباندريو ان " الاشتراكيين الديمقراطيين " كانوا يلعبون في بعض بلدان اوربا دور " **مدراء تسيير الازمة** " وليس التفكير في ايجاد حلول حقيقية لها. ويدلل على ذلك تصريحه اعلاه الذي حمّل القطاع العام مسؤولية الازمة ولكنه يبدو انه كان مصابا بداء النسيان فلم ينبس ببنت شفة عن الفساد الذي لعبته الشركات والبنوك التي يسيطر عليها القطاع الخاص والشركات المتعددة الجنسية.

وهكذا وعلى وقع التظاهرات الشعبية الغاضبة، وفي ظل أزمة مديونية كانت تهدّد الاتحاد الأوروبي برمته، أعلن رئيس الحكومة اليونانية (جورج باباندريو)، في حينه، أن أثينا تجري محادثات مع المانحين الدوليين من أجل **حزمة قروض ثانية** تساوي تقريباً الحزمة الأولى، التي تقدّر بـ 110 مليارات يورو، داعياً الى استفتاء على دستور يغير النظام السياسي للبلاد.

اليونان تقدم خطتها لـ "الاصلاح الاقتصادي"

فى 15 يناير 2011 قدمت الحكومة اليونانية برنامجها الاقتصادي للإصلاح، والذي احتوي على تدابير للخروج من دائرة الأزمة والتغلب عليها وفي مقدمة اهداف الخطة الحد من نسبة العجز العام بنسبة 4 في المائة إلى 8.7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي والاستمرار في ذلك ليصل إلى 5.8 ٪ في عام 2011، ثم إلى 2.8 ٪ في عام 2012 و 2 ٪ في عام 2013.

وتضمنت الخطة التقشفية جملة تدابير من بينها:

- تخفيض وترشيد النفقات؛
- زيادة الإيرادات الضريبية من خلال رفع الرسوم الجمركية على منتجات الوقود؛
- رفع سن التقاعد؛
- الحد من النفقات العامة؛
- عدم زيادة أجور موظفي الخدمة المدنية 2010، وتحديد سقف للرواتب العامة.

وبالمقابل أعلنت المفوضية الأوروبية وزعماء الاتحاد الأوروبي دعمهم لـ " برنامج الاستقرار " المقدم من الحكومة اليونانية. ولكنها بالمقابل اكدت على ضرورة فرض رقابة صارمة على اليونان من أجل ضمان كفاءة تنفيذ الخطة وقدمت بعض الاقتراحات الإضافية للوصول إلى الهدف المتمثل في خفض العجز العام. وعلى هذا الاساس، طلبت المفوضية الأوروبية من الحكومة اليونانية " تنفيذ مزيد من

الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها تحسين الشفافية والإدارة فضلا عن بعض الإصلاحات في قطاعي الضمان الاجتماعي والصحة. تحسين سوق العمل والمحافظة على استقرار القطاع المالي والمصرفي. وإعادة هيكلة الإدارة العامة والمالية وإشرافها من أجل تحسين كفاءتها مع ملاحظة أن نفقات الضمان الاجتماعي تشكل نسبة عالية إلى حد كبير من ميزانية البلاد مقارنة مع بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى ".

ولمتابعة تنفيذ البرنامج التقشفي اجتمع المجلس الاقتصادي المشكل من وزراء المالية في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 15 إلى 16 فبراير 2011 لتقييم "برنامج التثبيت الاقتصادي" المقدم من اليونان والذي تم عرضه من قبل المفوضية الأوروبية و يهدف الى خفض العجز في الميزانية العامة إلى 3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2012. واقر الاجتماع انه وابتداء من منتصف شهر مارس 2011، يتعين على اليونان أن تقدم تقريرا كل ثلاثة أشهر مشتملا على " مدى التزامها بتنفيذ البرنامج لضمان عدم تزوير المؤشرات الاقتصادية على ان تتخذ الإجراءات اللازمة لإعطاء المفوضية الأوربية السلطة للتحقق من البيانات الصادرة عن اليونان، والتي فقدت مصداقيتها من خلال الممارسات الاحتيالية، بعد انضمامها إلى منطقة اليورو في عام 2001، وقدرتها على إخفاء إدارة ديونها للحفاظ على الدين العام في إطار الحدود التي تسمح بها معاهدة ماستريخت ".

ولاحقا وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على عقد اتفاق مع اليونان يغطى ثلاث سنوات بقيمة تبلغ 26.4 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (30 مليار يورو) دعما لبرنامج التثبيت الاقتصادي اليوناني، وبموجب قرار الموافقة يتيح الصندوق لليونان حوالي 5.5 مليار يورو ووصل مجموع التمويل المقدم من الصندوق في 2010 إلى نحو 10 مليارات يورو يوازيها حوالي 30 مليار يورو تعهد بتقديمها الاتحاد الأوربي.

ويعد اتفاق الصندوق مع المفوضية الأوربية كجزء من برنامج تمويلي تعاوني مع الاتحاد الأوربي تصل قيمته إلى 110 مليار يورو (حوالي 145 مليار دولار أمريكي)، ويغطى ثلاث سنوات، يكفل الحصول على موارد استثنائية تتجاوز 3200 % من حصة اليونان.

وفي 15 شباط/فبراير 2011 عقد وزراء منطقة اليورو اجتماعا للموافقة على برنامج يتضمن منح 130 مليار يورو من المساعدات التي وعدت اوروبا بتقديمها لليونان في تشرين الاول/اكتوبر 2011. كما ناقشوا خطة لالغاء ديون البنوك تعتبر قياسية على المستوى العالمي، وذلك شرط توفر الشروط التي طلبوها !.

وجرى التاكيد على انه يتعين على البرلمان اليوناني ان يوافق على **خطة تقشف صارمة** وافقت عليها الاحزاب السياسية اليونانية وممثلي الجهات الدائنة العامة.

كما طالب الاجتماع المذكور الحكومة اليونانية بتامين 325 مليون يورو من الوفر الاضافي من ميزانية 2012. وبالمقابل طلبت منطقة اليورو من احزاب الائتلاف الحكومي في اليونان تقديم ضمانات خطية بالموافقة على خطة التقشف الصارمة.

ومن جهته قال وزير المالية اليوناني الاشتراكي (ايفانغيلوس فنيزيلوس) في نهاية الاجتماع ان العديد من الدول عثرت على ثغرات في خطة التقشف والقى باللوم على زعيم المحافظين (انتونيس ساماراس) الذي لم يوقع على كل التدابير. وطالب فنيزيلوس من المحافظين ان يقرروا "ان كانوا يريدون ان تبقى اليونان ضمن منطقة اليورو، فعليهم ان يقولوا ذلك صراحة. وان كانوا لا يريدون، عليهم ان يقولوا ذلك ايضا".

وكان فنيزيلوس قد قال: "توصلنا ايضا الى اتفاق مع دائني القطاع الخاص على النقاط الرئيسية". ويدور الاتفاق الذي يجري التفاوض عليه مع القطاع الخاص منذ اسابيع حول الغاء ديون بقيمة 100 مليار يورو للبلاد تعود الى المصارف وصناديق الاستثمار.

طالبت الترويكا الاوروبية (صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الاوروبي والمفوضية الاوروبية) اليونان بتطبيق اجراءات صارمة تنص على خفض الحد الادنى للاجور بنسبة 22 في المئة ليصبح 586 يورو على مدى 14 شهرا واقتطاع في معاش التقاعد الاضافي والغاء 15 الف وظيفة خلال السنة في القطاع العام.

والهدف الذي حدده قادة منطقة اليورو هو تقليص مستوى الديّن العام الاجمالي اليوناني مجددا الى نسبة تعتبر "معقولة" حيث حددت بـ 120% من اجمالي الناتج الداخلي في 2020. ويشكل هذا الحد شرطا فرضه صندوق النقد الدولي لمواصلة اقراض اثينا.

الشكوك تتزايد بشأن" خطة الإنقاذ "

بالمقابل، شكك كثيرون [16] بـ " خطة الإنقاذ " الضخمة التي قدمها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. ويرجع عدم التفاؤل والحذر الشديد في الترحيب بـ " الإصلاح " إلى الشك في قدرة خطة الإصلاح التقليدية الصادرة عن صندوق النقد الدولي والتي تعكس الوصفة النيوليبرالية وهي التي ثبت عجزها على امتداد أزمات دول العالم المختلفة. وجاءت ازمة 2008 لتبرهن مجددا على فشل هذه الوصفة في حل هذه الازمة [17]. يبدو ان حال الفوضى والاضطراب الاقتصادي التي تبع اندلاع هذه الازمة قد وضعت النهاية لايديولوجيا الليبرالية الجديدة وفرسانها وادخلتها الى متحف الايديولوجيات الخائبة. واذا اردنا استعمال تعبير صار طاغياً في العقود الاخيرة فإن الأزمة الحالية تؤشر الى "نهاية التاريخ" بشكل مزدوج: نهاية " الثورة " الريغانية - التاتشيرية التي حملت النيولبرالية الاقتصادية وسمحت بهيمنة الراسمالية المالية وكذلك بالحرية المطلقة لآليات السوق، وقضت بشكل كبير على أي دور تدخلي للدولة واعتبرت دور هذه الأخيرة عائقا اساسيا أمام النمو والازدهار الاقتصادي.

ومن جهة اخرى حذرت هذه التحليلات من أن تخفيض عجز الموازنة العامة، وما يعنيه من تخفيض الإنفاق العام مع سعي الحكومة لفرض المزيد من الانضباط الضريبي على القطاع الخاص لضمان تحصيل الإيرادات الأكثر والأوفر سيؤدي بالضرورة إلى فرض أوضاع الركود على الاقتصاد اليوناني وتخفيض معدلات النمو وتراجع التجارة الخارجية وزيادة معدلات البطالة، وهي جميعا مؤشرات سلبية لا بد وأن تتسبب في تعميق المشاكل الهيكلية للاقتصاد.

وتؤكد التحليلات أن خطة الإنقاذ **تجاهلت** بشكل كامل مقتضيات الإصلاح الضرورية التي كانت تستوجب أن يتم إعادة جدولة المديونية العامة اليونانية القائمة بشكل كامل بما يضمن تخفيضها بصورة ملحوظة، خاصة أنها مرتفعة، وتتسبب أقساطها وأسعار فائدتها المرتفعة في أعباء كبيرة تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة وتؤدي إلى مزيد من الإقراض والاستدانة لسداد مستحقات الدين الحالي في حلقة مفرغة.

---

[16] قارن على سبيل المثال: جهاد المحيسن، اليونان .. **أزمة الديون وأزمة المستقبل**. المقال متاح على الرابط التالي:
http://www.aleqt.com/2011/07/29/article_563691.html

[17] لمزيد من التفاصيل قارن: صالح ياسر حسن، **الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي – محاولة في فهم الجذور ....**، مصدر سبق ذكره.

هذا وكانت حكومة حزب "الديمقراطية الجديدة" اليميني، هي التي وافقت على شروط الاتحاد الأوروبي، فهذه الشروط هي في الواقع شروط الاحتكارات الأوروبية الرأسمالية الكبرى. إذ أرغمت اليونان على التخلي عن زراعات استراتيجية مهمة كالزيتون والحمضيات، والتخصص باستبدال زراعة هاتين المادتين بزراعة الأزهار والورود؛ لأن زراعة الزيتون والحمضيات من اختصاص إيطاليا وإسبانيا، أما تربية الماشية فهي من اختصاص هولندا، وهكذا تحت ذريعة التخصصية فقدت اليونان قطاعا حيويا من قطاعاتها الاقتصادية المهمة جدا، وتدفقت على اليونان رؤوس الأموال الاستثمارية في مشروعات تخدم في الواقع استثمارات دول رأس المال، دون الأخذ في عين الاعتبار قدرة اليونان على سداد المستحقات المترتبة عليها حيال هذه المشروعات. ولجأت الحكومة اليونانية إلى سياسة الخصخصة لجمع ما يمكن من مبالغ لسداد الديون، ووصل الأمر بالاتحاد الأوروبي أن طلب من الحكومة اليونانية أن تبيع عددا من جزرها الجميلة جدا كي تسدد ديونها البالغة حوالي اكثر من 400 مليار دولار.

جوهر الأزمة: اختلالات بنيوية وليس عجزا ماليا

لا يمكن فهم الأزمة موضوع حديثنا وتفسيرها تفسيرا صحيحا إلا من خلال تحديد طبيعة الاقتصاد اليوناني وبنيته الفعلية. وهذا يتطلب قبل ذلك مدخلا نظريا لفهم الاشكالية وتفسيرها تفسيرا صحيحا.

الاطار المنهجي لفهم الازمة وتجلياتها

سبق وان قدمتُ مقاربة انطلقت من مواقع الاقتصاد السياسي كانت تبحث في الاسباب الفعلية للازمة الاقتصادية في 2008 [18]. وعند متابعة ما كتب من مساهمات انطلقت من مواقع ومرجعيات فكرية مختلفة وجدت من المناسب العودة مجددا الى هذه الاشكالية بهدف المساهمة في توضيح بعض الجوانب وبما يمكن من تعميق معرفتنا بما جرى (ويجري حقا) على المشهد الاقتصادي العالمي الراهن والمضطرب والذي ما زال يعتريه الغموض وتتنازعه الخيارات المختلفة. ويبدو ان احد اسباب هذا الغموض ناجمة عن ازمة الفكر المسيطر الذي يحاول بكل السبل منع انجاز قراءة نقدية للواقع الراهن بهدف بلورة حلول ناجحة لمشكلاته وليس اعادة انتاجه.

ودون الدخول في مزيد من التفاصيل، أود الاشارة هنا الى انه يمكن فرز **اتجاهين رئيسيين** هيمنا على المناقشة حينذاك (وان تفرعت عنهما تفاصيل عديدة) بصدد الازمة المالية التي تحولت الى ازمة اقتصادية شاماة انفجرت في الثلث الاخير من عام 2008.

الاتجاه الاول فسر هذه الازمة باعتبارها أزمة نقدية.

تتميز التحليلات ضمن هذا الاتجاه بإرجاع الازمة الى اسباب دولية، والتي يمكن ان يضيف اليها البعض الاخر " الضعف الداخلي " بصفة هامشية.

- وعادة ما ترجع الازمة من زاوية اسبابها الدولية الى الفوضى النقدية الدولية.
- آو / و فوضى اسواق المواد الاولية وخاصة النفط، عندها تصبح الازمة هي "أزمة الطاقة" والحالة انها "أزمة طاقة رخيصة".

[18] لمزيد من التفاصيل انظر: د. صالح ياسر حسن، **الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي**...، مصدر سابق.

وعندها تتم الاشارة الى ارتفاع الاجور المرتبط بضغوط النقابات الذي يؤدي الى ارتفاع التكلفة والى تضخم غير مقبول لعدد العمال في المصانع.

ثمة اسئلة عدة تطرح هنا:

- ما هي نقاط الضعف في تلك التحليلات؟
- هل ترجع ازمة العملة الى ازمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ام ترجع ازمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي الى ازمة العملة؟
- هل "الازمة النفطية" سببا ام نتيجة لازمة اعم واشمل هي ازمة النظام الرأسمالي؟
- ايهما السبب وأيهما النتيجة؟

النقد العام لتفسير الازمة باعتبارها ازمة نقدية

دون الدخول في تفصيلات نستطيع ان نتلمس عثرات تفسيرات الازمة التي تعتبرها **ازمة نقدية**، والتي ما كان يمكن ان تصل الى قلب الحقيقة وهي مشوبة بخطأ المنهج اساسا. ان جميع المؤشرات تدلنا على حقيقة مهمة جدا هي ان المشكلة تتم في هيكل الاقتصادات القومية وخاصة في مجال الإنتاج فالسلعة تنتج قبل ان تتداول. ولكن جميع التحليلات التي تنتمي الى هذا التيار تتجاهل واقع الانتاج وعلى الاخص في مجال العلاقات بين القوى الاجتماعية المختلفة اثناء وبسبب عملية الانتاج. ومن الطبيعي ان تأتي تفسيراتها مشوبة بالخطأ، ان لم تكن مضللة.

ان التحليل الذي يرجع الازمة الى ازمة النظام النقدي **يتجاهل** في الواقع جملة من الحقائق من بينها:

(1) ان النقود، رغم انها أداة للسيطرة في الاقتصادات الرأسمالية، ليست في النهاية إلا انعكاسا للموقف الحقيقي، أي لما يتم في بنية الاقتصاد وخاصة في مجال الانتاج. اما اذا نظرنا الى النقود كرأسمال نقدي، أي كصورة من الصور التي يوجد فيها رأس المال اثناء دورته الإنتاجية فان الصراع بين العملات الرئيسية المختلفة يكون انعكاسا للصراع بين رؤوس الاموال القومية في مجال راس المال المصرفي الذي تتم من خلاله الاستثمارات التي هي وسيلة سيطرة رأس المال على الموارد والقوة العاملة في الاجزاء المختلفة في الاقتصاد الرأسمالي.

(2) يتجاهل هذا التحليل حقيقة ان ما يفرض هيمنة او سيطرة اقتصاد رأسمالي على الصعيد العالمي هو الامكانيات الحقيقية لهذا الاقتصاد على المستوى القومي بكل تناقضاته الداخلية، وليس مركز عملته في السوق الدولية.
(3) ان رد الازمة الى ارتفاع الاسعار الناجم عن زيادة الاجور وبالتالي ارتفاع التكاليف يتناقض مع حقيقتين اساسيتين لا يجوز نسيانهما عند التحليل السليم:
- زيادة البطالة بالحجم المطلق والنسبي.
- زيادة معدلات احلال الآلة محل اليد العاملة البشرية وإدخال مبدأ الاتمتة الكاملة في اغلب الصناعات التحويلية في اعقاب الحرب العالمية الثانية.

(4) ان هذه المحاولة المعتمدة على التحليل الكينزي تتجاهل ان مثل هذا التحليل – الذي نجح في تنظير وضع المالية العامة في المجتمع الرأسمالي تحت تصرف من الاحتكارات – لا بد ان ينتهي الى اظهار افلاسه المتمثل في:

أ. التركيز على التجليات النقدية للظواهر مهملا مظاهرها الحقيقية، وهو ما يكون طبيعيا في تحليل يقتصر على مجال التداول النقدي للسلع، معتبرا كل ما يتعلق بالهيكل كمعطي لا ينشغل إلا بإنقاذه والبحث عن سبل لتشخيصه وإخراجه من الكساد.

ب. يتأكد هذا العجز من كون التحليل الكينزي يقوم على افتراض غياب الاحتكار، وهذا ما يتنافى تماما مع احد السمات الاساسية للرأسمالية المعاصرة. لقد ادى التناقض بين الفرضيات النظرية للتحليل الكينزي والواقع الحالي للرأسمالية الاحتكارية المتعولمة باستمرار الى وقوف المحللين عاجزين عن تفسير موقف يتسم بارتفاع حاد في الاسعار جنبا الى جنب مع البطالة والركود.

وإذا كان عقد الثلاثينات من القرن العشرين قد اثبت عجز النظرية الحدّية عن مواجهة مشكلات الاقتصاد الرأسمالي، وكان مناسبة ليدرك الحدّيون ان المشكلة الرئيسية هي تلك الخاصة بأداء الاقتصاد القومي في مجموعة في ظل اطار هيكلي محدد وليس مشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية معزولة عن بقية الاجزاء. وقد جاءت ازمة السبعينات من القرن العشرين لتبين فشل التحليل الكينزي لأنه انشغل بحقل التداول النقدي غير عابئ بهيكل الانتاج.

الاتجاه الثاني يفسر الازمة باعتبارها ازمة بنيوية

يلاحظ داخل هذا الاتجاه وجود تيارين، يبدوان ظاهريا في موضع اتفاق على ان الازمة تمس بنية النظام الرأسمالي، يستعملان نفس ادوات التحليل، وينطلقان منهجيا من دائرة الانتاج.

التيار الاول ينطلق من مجال الانتاج ويمر عليه سريعا لكي ينقلنا فورا، وبصورة مفاجئة الى مجال التداول ليظل تحليله منحصرا في نهاية الأمر كما اوضح الاقتصادي الفرنسي المعروف (كريستيان بالوا) بصواب، في اطار تحليل الاقتصاد السياسي الكلاسيكي (ريكاردو) اعتبارا من موضوعيه الأساسيين نظرية التوزيع ونظرية الاسعار [19].

يركز هذا التحليل، في أغلبه على فكرة ان الرأسمالية جابهت دائما ازمات " بنيوية " تختلف عن ازماتها الدورية. لذلك فان تاريخ الرأسمالية هو تاريخ لأطوار للتوسع تعقبها اطوار الأزمات ويرتبط هذا التطور بوجود صناعة محركة (طور التوسع) او انتفاء حركية الصناعة القديمة (طور الازمة). وتظل تلك الازمة قائمة طوال مدة تكوّن وخلق صناعة محركة جديدة. ومع ولادة تلك الصناعة الجديدة، يبدأ طور جديد لفترة توسع جديدة، ويترتب على ذلك تغيير كيفية التراكم، ونموذج المنافسة، ووضع المؤسسات، ويتعدل توزيع الوظائف بين " المركز " و " الاطراف "، ويتحدّد ايضا طراز تحالف الطبقات المتعلق بكيفية التراكم.

يمكن القبول بمثل هذا التحليل بشرط ان توضح الاسباب الموضوعية التي " تقضي على حياة " منتوج ما، والتي تحدد ايضا التطلع الى صناعة معينة جديدة وليس لأي صناعة.

ان الاقتصار على القول بأنها **صناعة محركة جديدة** يتضمن معنى ان خلق تلك الصناعة المحركة الجديدة مرهون بالاكتشاف العلمي والتكنولوجي، وليس العكس، ومن ثم فان رأس المال سيتوجه نحو

[19] لمزيد من التفاصيل قارن: كريستيان بالوا، **الاقتصاد الرأسمالي: المرحلة الاحتكارية والإمبريالية الجديدة**. ترجمة عادل عبد المهدي (بيروت: دار ابن خلدون، 1978).

الاختراع الجديد في قسم من اقسام الصناعة إنتاجية، وسيطة، استهلاكية) ما دامت تتوفر فيها القوى المحركة لتغيير كيفية التراكم المصاحبة للازمة.

أليس من الأفضل إذن الحديث عن اساس تكنيكي قائم وتغييرات تكنيكية تحدث ثورة في تركيب رأس المال بدلا من صناعة محركة قديمة وصناعة محركة جديدة. وإذا كان الامر كذلك فان الحديث عن التركيب العضوي لراس المال يطرح علينا فورا مشكلة انتاج فائض القيمة. فالوقوف على شروط انتاج فائض القيمة وتطوره يعني التعرف على الدوافع وراء التغيرات التكنيكية في التركيب العضوي لرأس المال. وسيمثل حدوث تلك التغييرات شرطا للخروج من الازمات التي تعترض انتاج فائض القيمة، وسيعني التأخر في صدورها ازمة النظام.

التيار الثاني ينبه الى ان تحليل ازمة النظام الرأسمالي لا يتم على مستوى عملية التثمير Valorisation (باعتبارها عملية لتحقيق القيمة)، لكن الازمة تنمو في مجال وحدة عمليتي التداول والإنتاج. وحيث ان السلعة تنتج قبل ان تتداول، فان المغالطة لن تكون في الاقتصار على تحليل التداول فقط، بل في البدء في تحليل التداول حتى ولو بغرض الوصول الى تحليل الانتاج. فعملية الانتاج هي عملية تثمير، أي انها عملية انتاج القيمة (باعتبارها قيمة استعمالية وقيمة تبادلية). وفي هذا الاطار فان عملية الانتاج الآنية ليست عملية انتاج السلع او انتاج فائض القيمة فقط، بل انها تنتج ايضا رأس المال كعلاقة اجتماعية. فمن المعلوم ان تحول النقود الى سلع في شكل وسائل انتاج وحدة عمل (عملية التثمير) هو في نفس الوقت تحول الى رأس مال ثابت ورأس مال متغيير (عملية اعادة الانتاج الحقيقية) من اجل اخضاع عملية العمل بالشكل الذي يسمح بامتصاص فائض قيمة نتيجة هذه العملية لصالح عملية التثمير.

ينبغي التمييز، إذن بين عمليتي عمل مزدوجة: احداهما مركزة على انتاج فائض القيمة وموجهة للإنتاج الجماهيري والأخرى مركزة على السيطرة الرأسمالية على اعادة انتاج العلاقات السلعية.

وينبي على الافكار أعلاه عدة نتائج مهمة:

أ. ان الشروط الموضوعية لعملية العمل (وسائل الانتاج والقدرة على العمل) لا تنتج ولا تتجدد إلا داخل عملية اعادة الانتاج الحقيقية وليس داخل عملية التثمير.
ب. ان تجزئ وتقسيم المهام في عملية العمل لا يعود لمتطلبات سيطرة الطبقة الرأسمالية على اعادة انتاج العلاقات السلعية فقط ولكن طبقا لمتطلبات فائض القيمة وضرورة قلب عملية العمل لتتوجه للإنتاج الجماهيري ايضا.
ت. ان رأس المال الثابت ورأس المال المتغيير هما انماط تواجد راس المال في عملية الانتاج الآنية من اجل انتاج فائض القيمة، بينما رأس المال/نقد ورأس المال/سلع هي بمثابة اشكال وظيفية لرأس المال في عملية التداول.

وانطلاقا من ذلك، فان الفكرة المحورية التي ينطلق منها هذا التحليل لأزمات الرأسمالية يمكن تلخيصها كما يلي:

بخلاف الازمات الدورية، فان عملية الانتاج الرأسمالية قد مرّت في تطورها وتناقضاتها بعدة ازمات عضوية Organic. جميع تلك الازمات هي **ازمات شروط انتاج فائض القيمة**. ويمكن بالتالي تمييز **ثلاثة**

انواع من الازمات العضوية تكون قد عرفتها الرأسمالية حتى الآن. ويتعلق كل منها بشروط انتاج معين (متطور دائما) من فائض القيمة، أي يتعلق بشكل خضوع العمل لراس المال:

1. ازمة شروط انتاج فائض القيمة المطلق.
2. ازمة شروط انتاج فائض قيمة مطلق/نسبي.
3. ازمة شروط انتاج فائض قيمة نسبي. هذا النوع الاخير هو الذي تعيشه الرأسمالية حاليا

علينا اذن ان نتعرف على شروط انتاج فائض القيمة في كل حالة حتى يمكننا بعد ذلك تلمس مواقع الازمة المترتبة عن الخلل او التبدد الحادث في تلك الشروط من جهة، والالتزامات المفروضة للتحول الى شروط جديدة لإنتاج فائض قيمة متطور من جهة اخرى.

نعلم ان قيمة الانتاج الاجتماعي هي:

$$Q = C+V+M$$

وان هدف الرأسمالي هو زيادة معدل فائض القيمة = V/M ، وتتم هذه الزيادة بإحدى طريقتين:

(1) **عن طريق زيادة فائض القمة (M) وثبات الاجور (V) (قوة العمل ثابتة)**. نكون في هذه الحالة امام **فائض قيمة مطلق** (أي خضوع العمل شكليا لرأس المال). ولكي يمكن زيادة فائض القيمة في هذه الحالة، فانه ينبغي اطالة يوم العمل أو/و زيادة شدّة العمل. لقد تحققت هذه الشروط تاريخيا في مراكز النظام الرأسمالي، لكن حدّ منها صراع الطبقات.
(2) أو عن طريق **تخفيض الاجور وثبات فائض القيمة M**، حيث نكون في هذه الحالة امام **فائض قيمة نسبي** (خضوع العمل فعليا لراس المال). وكما نعلم فان قيمة قوة العمل، كسلعة، تتحدد على اساس قيمة السلع الضرورية اللازمة لتجديد قوة العمل، ومن ثم فلكي يمكن تخفيض قيمة قوة العمل فانه ينبغي:
أ. تخفيض قيمة " سلعة العمل " اللازمة لتجديد قوة العمل. ويتحقق ذلك عن طريق زيادة انتاجية العمل.
ب. زيادة انتاجية العمل تعني تغيير الشروط المادية لإنتاج، اذن تغيير التركيب العضوي لراس المال.

تجلى ازمة شروط انتاج فائض القيمة النسبي في ان تخفيض وقت العمل اللازم لتجديد قوة العمل تستلزم زيادة انتاج السلع الاستهلاكية وما يؤدي إليه من نتائج تتعلق بتفوق القسم 2 (قسم انتاج وسائل الاستهلاك) على القسم 1 (قسم انتاج وسائل الانتاج) وهذا ما يشكل جوهر الازمة الحالية للرأسمالية.

هنا ينطرح سؤال مهم: **ما هو ميكانيزم الازمات العضوية للرأسمالية؟**

كما قلنا سابقا مرّ اسلوب الانتاج الرأسمالي بثلاثة اشكال لإنتاج فائض القيمة. لكل مرحلة من تلك المراحل طورا للتوسع يعقبه ازمة عضوية. تعني الازمة العضوية تواجد تنمية غير متكافئة للأقسام المنتجة (أ + ب). وسيأخذ عدم التكافؤ اوضاعا معاكسة (طبقا لشكل فائض القيمة وتبعا للعلاقة داخل تراكم راس المال بين القطاع 1 والقطاع 2):

أ. زيادة عرض سلع الانتاج عن الطلب عليها (الاستثمار)، المصحوب في نفس الوقت ينقص عرض سلع الاستهلاك على الطلب عليها. في هذه الحالة نكون امام عدم تكافؤ بين القطاع 1 والقطاع 2 لصالح القطاع 1 الذي يعرف ازمة (ازمة شروط انتاج فائض قيمة مطلق، أو مطلق/نسبي).
ب. نقص عرض سلع الانتاج عن الطلب عليها، المصحوب بزيادة عرض سلع الاستهلاك عن الطلب عليها. في هذه الحالة نكون امام عدم تكافؤ بين القسمين لصالح القطاع 2، الذي سيعرف ازمة (ازمة شروط انتاج فائض قيمة نسبي).

تمثل الازمة العضوية، إذن في **طور** يتم فيه اعادة ملائمة عدم التكافؤ بين الاقسام المنتجة، أي انه يمثل " فترة انتقال " الى شكل جديد من انتاج فائض القيمة. ان اتمام عملية اعادة الملائمة تعني الدخول في طور جديد من اطوار توسع اسلوب الانتاج الرأسمالي. يتم الخروج من الازمة – بالإضافة لتغيرات شكل انتاج فائض القيمة – عبر عملية " اعادة الانتشار " على الصعيدين الوطني والعالمي.

اهم التغيرات اللازمة للخروج من الازمة

سنكتفي هنا بالإشارة الى اهم التغيرات التي تصاحب عملية الخروج من ازمات الرأسمالية بشكل عام وهي:

أ. **نموذج التراكم وإعادة الانتاج الاجتماعي**: عدم التكافؤ المتحقق بين القسمين 1 (انتاج وسائل الانتاج)، و 2 (انتاج وسائل الاستهلاك)، والسبب الجوهري للأزمة يدفع الى ضرورة البحث عن كيفية جديدة للتراكم تمكن من اعادة ملائمة انتاجية القسمين. ان بحث رأس المال عن تحقيق فائض قيمة بمعدلات عالية يدفعه – عند اجراء عملية اعادة الانتاج – الى الاحتفاظ بالأقسام ذات المعدلات المرتفعة لفائض القيمة، ومحاولة التخلص من/ او تقليل الاعتماد على الاقسام التي تعاني من الأزمة، ولكن التحديث او الابتكار التكنولوجي يدفعه ايضا للبحث عن جديد سواء من الناحية الانتاجية الصرفة، او بواسطة اعادة ضبط تنظيم عملية الانتاج الرأسمالي.
ب. **نمط التنافس**. لكل ازمة مخرجاتها التي تتناسب مع مشكلاتها، وتحدد تلك المخرجات نمط التنافس بين المؤسسات الرأسمالية، وسيجد هذا النمط اشكالا مختلفة تبعا للتطور التاريخي لطبيعة الازمة. فعلى سبيل المثال، يتطلب الخروج من ازمة فائض القيمة المطلق – والتي تستدعي ادخال الآلة التي سترفع من انتاجية العمل – تجميع رؤوس الاموال والتي اعتمدت على الشركات المساهمة. وينبغي ان يدخل تفسير تطور تنظيم رؤوس الاموال (شركات مساهمة، مؤسسات متعددة الجنسيات، مصارف .... الخ) ودور الدولة (الحماية، التوجيه، تاميم بعض القطاعات) في هذا الاطار.
ت. **التحالفات الطبقية**. تفرض الطبيعة التنافسية لأسلوب الانتاج الرأسمالي حدوث الازمات. و اعتبارا من التناقض الاساسي لعملية الانتاج الرأسمالي بين نظام القوى المنتجة الاجتماعي من جهة ونظام علاقات الانتاج الخاص من جهة أخرى تنشأ وتتطور الازمات. ويعمل الرأسمالي من جهته دائما على تحقيق فائض القيمة بأعلى معدل استغلال، ويعارض العامل بمنطقه الخاص هذا الاستغلال. وتفرض تلك الوحدة المتناقضة لأسلوب الانتاج الرأسمالي تحالفات طبقية جديدة في كل مرة يراد فيها الخروج من الأزمة فصل العمل المركب عن العمل البسيط، الفصل بين عمل ذهني وعمل يدوي، التأهيل وعدم التأهيل، تقسيم الطبقة العاملة....الخ. ولكن هناك ايضا التناقض بين الامبرياليات الذي تزيد الازمة من حدته وتفرض ترتيبا جديدا ايضا للعلاقات فيما بينها: صعود قوى جديدة، تبدل الامبريالية المهيمنة، تكتلات .....الخ.

ث. وأخيرا هناك **التناقض بين النظام الرأسمالي المسيطر وبلدان " العالم الثالث "** عن طريق فرض تقسيم عمل دولي [20] يتلاءم دائما مع مصالح رأس المال، وبإجراء تحالفات طبقية مع الفئات الاجتماعية المسيطرة داخل اغلب بلدان " العالم الثالث "، ويحتاج تقسيم العمل اذن الى تحالفات جديدة في كل مرة يراد فيها اعادة التقسيم.

****

من المجرد الى الملموس

طبيعة الازمة في اليونان

بعد هذه الملاحظات المنهجية المكثفة نعود الى الملموس: الاقتصاد اليوناني وما يعينه من ازمة وكيفية تفسيرها.

كما معلوم، عند اندلاع الازمة كان الاقتصاد اليوناني يقوم على **ثلاث ركائز أساسية**، هي:

- **قطاع الخدمات** الذي يساهم بحوالي 75% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب 68% من قوة العمل.
- **قطاع الصناعة** ويساهم بحوالي 21% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يستوعب حوالي 20% من قوة العمل.
- **قطاع الزراعة** ويساهم بحوالي 4% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب 12% من قوة العمل.

كما لا يمكن فهم الأزمة بمعزل عن التعرف على **السمات الأساسية** التي تميز بها الاقتصاد اليوناني حينذاك، ومن بينها:

1. **بنية قطاعية تتمثل بانعدام التوازن بين القطاعات وهيمنة قطاع الخدمات فيها**. فالقطاع الخدمي يشكل بمفرده أكثر من ثلاثة أرباع حجم الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب أكثر من ثلثي قوة العمل مقارنة بالقطاعين الصناعي والزراعي. **ودلالة** هذا الواقع أن قطاع الخدمات أكثر حجما واتساعا من قطاع الإنتاج الحقيقي.
2. **بلغت نسبة البطالة 12.7%، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بمعدلات البطالة في بعض الاقتصادات الأوروبية**. ولهذه النسبة **دلالة** تتمثل في عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على خلق فرص عمل جديدة، وهو مؤشر لضعف الاستثمارات، وتحديدا عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على جذب تدفقات رأس المال الاستثماري المباشرة وغير المباشرة.

---

[20] لمزيد من التفاصيل حول هذه الاشكالية قارن: د.صالح ياسر حسن، موضوعات حول الاتجاهات والآليات الجديدة في القسمة الدولية الرأسمالية للعمل، " ***دراسات عربية*** " العدد 4/1985؛ كذلك: صالح ياسر حسن، الاقتصاد العالمي كمستوى للتحليل النظري. ملاحظات منهجية ونظرية، " ***النهج*** "، العدد 35 – 36/ 1991، كذلك: صالح ياسر حسن، **العلاقات الاقتصادية الدولية. الابستومولوجيا – الانطولوجيا – الاكسيولوجيا**، مطبعة دار الرواد المزدهرة، بغداد، 2006، كذلك: **التقسيم الجغرافي للعمل في ظل الرأسمالية (الدول الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية)**. ترجمة د. على محمد علي القزويني. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991، كذلك: بول هيرست، جراهام طومبسون، **ما العولمة – الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم**، ترجمة د.فالح عبد الجبار، " عالم المعرفة " العدد273 ، الكويت سبتمبر 2001

وإضافة لذلك لا يكتمل تفسير الأزمة بدون الإشارة الى مصادرها الأخرى المتمثلة بما تعانيه البلاد من **فساد** متعدد الأبعاد: **مالي** (رشوة، تهريب، تهرب ضريبي، عمولات غير مشروعة)، و**سياسي** (التمييز، المحسوبية، تحالفات النخب السياسية واستحواذها على القرار السياسي) **واجتماعي**.

ويمكن القول أن **الاختلالات الاقتصادية الهيكلية**، إضافة إلى **مكونات الفساد** المالية والسياسية والاجتماعية، شكلت **منابع** الأزمة اليونانية الراهنة. وثمة الكثير من الدلائل التي تشير إلى أن هذه العناصر ظلت تتطور بشكل خفي تحت السطح لفترة امتدت لأكثر من عقد من الزمن. ويبدو أن الحكومات اليونانية المتعاقبة نجحت في إخفاء تفاعلات وتداعيات الأزمة الاقتصادية وذلك بلجوئها المتزايد للاستدانة مما أدى إلى ارتفاع معدلات الديّن ضمن مستوى فاق مستوى الادخار، هذا إضافة الى اللجوء المتزايد لاستلام المعونات والمساعدات من الاتحاد الأوروبي، مما ساعد، مؤقتا، على منع تفاقم هذه المشاكل وتحولها إلى أزمات (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول رقم 8).

جدول رقم (8)
الإيرادات، النفقات الحكومية، الدين الحكومي الاجمالي في اليونان
ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي GDP
خلال الفترة 2003- 2010

التفاصيل	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العجز في الموازنة (% من الناتج المحلي الاجمالي GDP)	5.7-	7.4-	5.3-	6.0-	6.7-	9.8-	15.6-	10.4-
الايرادات الحكومية (% من GDP)	39.0	38.1	36.6	39.2	40.0	39.9	37.3	39.1
النفقات الحكومية (% من GDP	44.7	45.5	44.0	45.2	46.6	49.7	52.9	49.5
الدين الحكومي الاجمالي (% من GDP)	105.8	108.6	110.6	107.7	105.7	110.6	127.0	147.8

Source: OECD Factbook statistics.

هكذا اذن فانه ومنذ عدة عقود، قام الاقتصاد اليوناني في ظل الحكومات اليمينية و "الاشتراكية" المتعاقبة علي اساس العلاقات النفعية وفرض الضرائب التي تصب في مصلحة الشركات وأرباب العمل، وعلى حساب بناء دولة ذات مصداقية وفعالة. فحيتان الرأسمالية اليونانية (المصارف الكبري وأصحاب احواض صناعة السفن) كانوا يعيثون فسادا في ادارات الدولة، ويمتنعون عن دفع الضرائب (30% من الضرائب غير مستحصلة).

ورغم ان دور الدولة علي الصعيد الاجتماعي لم يكن قويا في اليونان، لكنه ضعف اكثر بسبب السياسات الليبرالية الجديدة المطبقة منذ حوالي اكثر من عقدين قبل اندلاع الازمة. وقد كان لعجز الدولة عن جمع الضرائب بصورة عادلة وفعالة نتائجه المأساوية.

وزاد من خطورة الامر ان الحكومات اليونانية، وخاصة اليمينية منها، حاولت جهدها منذ سنوات عديدة اخفاء خطورة هذه الارقام على شعبها وعلي شركائها الاوروبيين عبر تزييف الحسابات. لكن اعلان المجلس الاحصائي الاوروبي عن ان الثغرة الموجودة في الميزانية هي اكبر من ذلك، اسفر عن موجة بيع جديدة للسندات اليونانية وهروب رؤوس الاموال خارج اليونان، مما عرض بنوكها، كما عرض الدولة نفسها للخطر. والأمر لم يقتصر على رأس المال الأجنبي بل تشير التقارير كذلك الى ان

اليونانيين الاثرياء قد سحبوا ما يقدر بـ 10 مليارات يورو من اموالهم المودعة في البنوك اليونانية وحولوها الى الخارج.

ويمكن القول أن ازمة اليونان في 2010 كانت ناجمة عن عدة عوامل وليس عاملا واحدا:
- أزمة النظام الرأسمالي العالمي والمصارف العالمية والاحتيال الحسابي المصرفي والاستهلاك المفرط ونظام دول منطقة اليورو.
- سوء إدارة موازنات الدولة والفساد المتعدد الأبعاد، ماليا (رشوة وتهرب ضريبي وعمولات غير مشروعة)، وسياسيا (المحسوبية السياسية والتمييز وتحالفات الحيتان الاقتصادية الداخلية والتعامل الرخيص مع الطغم المالية و التجارية الأوروبية والأميركية).
- إضافة الى ذلك هناك التداخل بين العامل السياسي والعاملين الرأسماليين اليوناني والأوروبي، بحيث فرض أصحاب رؤوس الأموال سلطتهم على حساب السلطة السياسية [21]. وهكذا فقد نجحت الشركات الكبرى في زيادة حجم إنفاق الدولة اليونانية وسرقة أموال الطبقة العاملة والوسطى والفئات الكادحة وذوي الدخل المحدود. وباعتراف الجميع في الغرب والولايات المتحدة الأميركية، فإن اليونان كانت تعاني من تفاقم أزمة مالية خانقة، ولكن لا احد من أتباع النظام الرأسمالي العالمي استطاع حتى لحظة اندلاعها تقديم الأدوات المالية وآليات السوق القادرة على إخراج اليونان من أزمتها.

وبدلا من تشخيص الأزمة المالية اليونانية بالعمق باعتبارها أزمة بنيوية متعددة الصُعد وليست أزمة أرقام مالية ومؤشرات اقتصادية متدنية، اعتبر المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي وصاحب الفضائح الجنسية المعروف (دومينيك ستراوس – كان) بأن الأزمة هي أزمة سيولة مالية، مستبعداً استخدام أدوات الرقابة والتشريع، ورافضا إعادة جدولة الديون السيادية اليونانية من منطقة اليورو. كما راهن على استعادة اليونان ثقة الأسواق المالية والاستدانة منها مجدداً في عام 2012، ولكنه تناسى أن الأسواق المالية الاوروبية والعالمية تتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية خلق الازمة المالية اليونانية والعالمية.
وبالمقابل أجبرت اليونان في حينه على تنفيذ حزمة إجراءات تقشفية متطرفة وجاهزة، طالت معاشات موظفي القطاع العام والمتقاعدتين وزيادة شرائح الضريبة المباشرة وغير المباشرة، والضريبة المقطوعة على المحروقات والسجائر والمشروبات الروحية. وأدت هذه الاجراءات إلى ركود الاقتصاد، وانخفاض حجم الناتج الوطني اليوناني بنسبة 2.8%، وانخفاض واردات الدولة بقيمة 10 مليارات يورو، وانخفاض الاستهلاك المحلي والاستهلاك العام، وارتفاع البطالة الى 16.5% في عام 2011. وعوضاً عن تحقيق النمو الاقتصادي، دخلت اليونان في دوامة تراكم الديون السيادية والفوائد المستحقة. وفي هذا السياق، صرح وزير المالية اليوناني في حينه بأن "السيولة المالية المتوافرة في خزينة الدولة تكفي لغاية 15 تموز 2011. وفي حينه جرت الاشارة الى أنه في حال عدم استلام اليونان الدفعة الخامسة (12 مليار يورو) من قرض صندوق النقد الدولي ومنطقة دول اليورو والمصرف المركزي الأوروبي بقيمة اجمالية 110 مليار يورو، ستجمد اليونان سداد ديونها السيادية".

ولم تطل التدابير الاقتصادية التقشفية المصارف والشركات الكبرى وأصحاب السفن والأوقاف الكنسية... لا بل عمد النظام الرأسمالي منذ عام 2008، الى ضخ مئات المليارات بحجة دعم النظام المصرفي والسيولة المالية المصرفية وحماية الربح المصرفي ضد الاقتصاد الحقيقي والإنتاج والتشغيل. وهذا ما دفع المصارف الى استعادة أرباحها، وبالوقت عينه خنقت الحركة الاقتصادية بنسبة 60% في أكثر من مكان. وتجدر الاشارة الى أن الحكومة اليونانية اليمينية المحافظة السابقة وحكومة باباندريو "الاشتراكية " لاحقا منحتا 80 مليار يورو لدعم القطاع المصرفي اليوناني، ويعني ذلك حماية رأسماليها

[21] قارن: وليد نسيب الياس، أزمة المالية اليونانية وفشل أدوات وآليات صندوق النقد الدولي، "**النداء**"، العدد 163 في 2011/06/11.

من الاثار السلبية على حساب المتضررين من الازمة، وهم الكادحين وذوي الدخل المحدود وشرائح من الطبقة الوسطى.

ومن جهة أخرى تحولت اليونان الى حقل تجارب اقتصادية لصندوق النقد الدولي، واقتصر دور دول منطقة اليورو والمصرف المركزي الاوروبي والاتحاد الاوروبي على الموافقة على الوصفة المالية الجاهزة لصندوق النقد الدولي، فيما التزاحم بين ألمانيا وفرنسا على بسط نفوذهما الاقتصادي والسياسي على اليونان على قدم وساق. ووصل التدخل الاوروبي الفاضح في الشؤون الداخلية اليونانية الى حد طلب موافقة الحزبين الأساسيين في اليونان، حزب باسوك وحزب الديموقراطية الجديدة، على " برنامج الإصلاحات المالية المتوسطة المدى "، الذي تضمن مجموعة من الاجراءات من بينها تخفيض الاجور في القطاع العام، وتخفيض عدد المتعاقدين ورفع ساعات العمل الأسبوعية من 37.5 ساعة الى 40 ساعة، ورفع الشرائح الضريبية ورفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 13 % الى 23 % على المواد الغذائية وخصخصة الشركات العامة، وإغلاق عدد من المؤسسات العامة وتقليص النفقات العامة، وبيع الأملاك العامة بما يعادل قيمة 50 مليار يورو حتى العام 2015.

والقراءة الصحيحة لهذه الاجراءات تبين ان الائتلاف الطبقي الحاكم الواقع الذي كان واقعا تحت تأثير الحيتان الكبيرة في اليونان وأيضا تحت تأثير المؤسسات المالية والنقدية الاوربية والدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، كان يسعى جاهدا الى تحميل عبء الازمة المالية الراهنة على اكتاف الطبقة العاملة والفلاحين وأصحاب المهن الحرة والطبقة الوسطى.

أمام هذا الواقع السوداوي، توجب على الحكومة اليونانية التي أقرت البرنامج أن تنفذه قبل انعقاد قمة الاتحاد الاوروبي في 25 حزيران 2011. وبهدف تخفيض نسبة العجز العام بما يعادل 1 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2015، وتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، طرح وزير المالية اليوناني في احد اجتماعات مجلس الوزراء إقرار إجراءات تقشفية إضافية بهدف تسهيل توقيعه على اتفاقية اقتراض جديدة بقيمة 60 مليار يورو لتغطية حاجات المالية العامة لعامي 2012-2013 .

وفي ظل هذه الضبابية السياسية والمالية في اليونان، اشار تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD الى انه لا يمكن لليونان خدمة الديّن العام في حال استمرار ارتفاع نسبة فائدة الديون، حتى ولو حققت أهداف خطط الإنقاذ المالي الأوروبية والدولية. واقترح التقرير تخفيض فوائد الاستدانة من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي أو تمديد مهلة تسديد الديون السيادية، ولم يستبعد احتمال إعادة بعيدة المدى لجدولة الديون السيادية بالربط مع إنقاذ النظام المصرفي.

اتفاق حول الأسباب... واختلاف حول سبل العلاج

سيناريوهات احتواء الأزمة اليونانية

تنوعت التحليلات والآراء حول أسباب الأزمة، وظهر المزيد من **الخلافات** التي كانت تدور **حول كيفية علاجها واحتوائها.**

فمثلا تنشغل الأوساط الاقتصادية والسياسية الأوروبية، في العمل من أجل **محاصرة ضغوط الأزمة اليونانية، وعدم السماح بانتقال عدواها إلى اقتصاديات الاتحاد الأوروبي الأخرى.** وانطلقت هذه المقاربات من واقع انه وفي حال عجزت اليونان عن سداد تلك الديون، فإن وضعها سيشكل تهديداً للمصداقية العالمية لمنطقة اليورو، وسيبث الذعر في قلوب المستثمرين، وسيبعدهم حتى عن الاقتصادات الأوروبية الأخرى التي تعاني من الأزمة !.

وبالمقابل انشغلت الأوساط الاقتصادية والسياسية اليونانية من أجل **إيجاد " مخرج مناسب " يتيح لليونان الإفلات من محرقة الأزمة**. وتشير المعلومات المتوفرة، الى أن الحكومة اليونانية حصرت خيارات علاج الأزمة في ضرورة الحصول على التمويل اللازم من أجل توفير الغطاء المالي لعجز الميزانية الذي بلغ رقما من غير الممكن تغطيته بالموارد المحلية. **واقترحت** الحكومة، في هذا المجال، **عددا من الحلول** أبرزها طرح سندات خزانة يونانية في الأسواق المالية والبورصات وذلك ضمن أسعار فائدة معقولة، ولفترة عشرة سنوات، وبوجود ضمانات من البنك المركزي الأوروبي لتغطية هذه السندات ودفع قيمتها فورا عند تقديمها للسداد.

ومن جانب آخر اتخذت الحكومة اليونانية في حينه **إجراءات تقشفية** تمثلت في:

- **خفض الإنفاق العام؛ وتجميد المرتبات،**

- تبني إجراءات لمكافحة الاختلاس،

- وخفض علاوات موظفي الدولة أو الحد من نفقات المستشفيات.

وأعلنت عن تدابير إضافية مثل:

- التجميد التام لرواتب موظفي الدولة.

- ورفع السن القانوني للتقاعد.

- زيادة الضرائب على الوقود.

- التوجه الى الزيادة في الضرائب وجدولة الديون الكبيرة واجبة السداد.

- ومحاولة الاقتراض مرة أخرى من جهات خارج الاتحاد الأوربي الأمر الذي أثار غضب بعض الدول القيادية مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا.

ومن المهم الإشارة أيضا الى أن الحكومة اليونانية، التي كانت تقارع أزمة مالية حادة جدا في ظروف ركود اقتصادي، خضعت لأول امتحان لسياستها أمام المفوضية الأوروبية و " الترويكا " عموما التي وافقت في نهاية المطاف على خطتها لمعالجة الأزمة، لكنها في المقابل وضعتها تحت رقابة اقتصادية غير مسبوقة. و وبدا أن اليونانيين سيدفعون ثمنا كبيرا لمعالجة الأزمة الاقتصادية، وتظهر أيضا مخاطر للمديونية على السيادة الوطنية اكبر من أي وقت مضى.

ومن جهة اخرى فان التقييم الموضوعي لهذه الاجراءات يتيح **الاستنتاج** بان القوى المسيطرة في اليونان تريد التخلص من اعباء هذه الازمة بتحميلها الى من لم يكن مسؤولا عنها، أي الطبقة العاملة والكادحين عموما (وهو ما تقوم به حكومتنا "الرشيدة" في العراق بالتمام والكمال في عام 2020 !!)، بينما تبتعد عن المس بالمسؤول الفعلي عن تلك الأزمة أي تلك **السياسات النيوليبرالية**، وأدواتها المعروفة والقوى التي تقف وراءها : المصارف والشركات المالية والأرباح الطائلة التي جنتها ولا تزال، التي طبقت خلال العقود الثلاثة الاخيرة وأفضت التناقضات الناجمة عنها الى انفجارها في ازمة بنيوية عميقة تعصف بالعالم واليونان ليس بعيدا عن حريقها اللاهب.

الاجراءات التقشفية لم تمر بسلاسة

ضحايا الازمة كُثّر وغضبهم عارم !

واجهت اليونان إذن تحديا مزدوجا في تنفيذ برنامج " الإصلاح الاقتصادي" في ظل حالة الغضب الشعبي والتضحيات المطلوبة من الشعب اليوناني، حيث جوبهت تلك الإجراءات بغضب شعبي عارم احتجاجا على تدابير التقشف الصارمة، وفي ظل معدل بطالة جامح وصل إلى 20% .

لهذا كان المشهد مكرراً في اليونان خلال تلك الفترة [22] : النواب يقرّرون **الجرعة الثانية** من السياسات التقشفية القاسية التي ضربت الفئات المحدودة الدخل، والشعب في الشوارع رافض بالمطلق المس بما تبقي من حقوقه.

لم تكن تلك الإجراءات التقشفية اذن تمر دون ردود فعل من ضحايا الأزمة. فقد تزايد الغضب الشعبي والمظاهرات والإضرابات ومختلف اشكال الاحتجاج الاخرى ضد الإجراءات التقشفية المشار إليها أعلاه ودعا المتظاهرون الحكومة الى توزيع عادل لأعباء الأزمة بتحميلها للمسؤولين عنها وليس لضحاياها من العمال والشغيلة ومحدودي الدخل.

هكذا هبَّ المتضررون من سياسة التقشف الجائرة بإضرابات واسعة جدا شملت أكثر من 20 مدينة يونانية. فقد تظاهر الآلاف في اثينا وسالونيكي في ظل اضراب عام في اليونان احتجاجا على سلسلة اجراءات التقشف فرضها دائنو البلاد. وشمل الاضراب في احد الايام المدارس والوزارات والمستشفيات ووسائل الاعلام الرسمية والمصارف كما توقفت وسائل النقل في المدن كقطارات الانفاق والحافلات عن العمل، ولزمت السفن الموانئ فيما توقفت القطارات. ولكن لم يتم اعلان الغاء اي رحلة في قطاع النقل الجوي.

وتحت شعار "يكفي، لم نعد نتحمل " تظاهر انصار النقابتين المركزيتين للقطاع الخاص (700 الف منتسب) والعام (350 الف منتسب) في ساحة سينتاغما في وسط العاصمة اليونانية، اثينا، التي شهدت تظاهرات عارمة منذ وقوع الازمة. وكان الحشد الاكبر من انصار النقابة المؤيدة للشيوعيين " جبهة نضال العمال ". وتحت لافتات تقول "لا لتسريح موظفي القطاع العام" و " لا لخفض الحد الادنى للأجور " و " لا لتقليص رواتب التقاعد الاضافية " واصل المتظاهرون احتجاجهم على " الاصلاحات " التي طلبها دائنو اليونان ومنطقة اليورو (البنك المركزي الاوروبي وصندوق النقد الدولي).

دفع الحراك المجتمعي وضغوطات الازمة الى البحث عن مخارج للإفلات من تحديات الواقع. تغيرت الحكومة، ذهب اليمين وعاد "الاشتراكيون" ثم استقالت " الحكومة الاشتراكية " وتلتها حكومة " انقاذ وطني " عمادها "الاشتراكيون" واليمينيون ومن يماثلهم.

ولكن تشكيل " حكومة ائتلافية " لمواجهة الازمة لم يقدم حلولا لتلك الازمة ويكمن السبب في ذلك أنها كانت مجرد تشكيلة حكوميّة خاضعة لمشيئة طبقة سياسيّة معيّنة غير قادرة على بناء سياسات تتجاوز الازمة بل اقصى ما تقدر عليه هو إعادة إنتاجها كما انها بعيدة كلّ البعد عن حكومة " انقاذ وطني " أو حكومة " تكنوقراط ". وبدايةً، كان سيتعين على هذه الحكومةُ ان تمتثل إلى قيود أسواق المال غير مبالية

[22] لمزيد من التفاصيل قارن: عثمان تزغارت، **الضغوط التقشفيّة تشعل آثينا**. مقال على الانترنيت متاح على الرابط التالي:
http://al-akhbar.com/node/35073

بتحسين أوضاع المواطنين وبإنقاذ البلاد. فوزراء الطّبقة السّياسيّة المشاركة في " حكومة الانقاذ " يصرّون على ضرورة تطبيق " تدابير لن تحظى بتأييد الشّعب "، غير أنّها في الواقع " تدابير ضدّ الشّعب ".

من جانبهم و بالتشاور مع صندوق النقد الدولي و " خبرائه " ضع الاوروبيون " خطط مساعدة " وفرضوا اجراءات تقشف، فالقوى المسيطرة تتبادل التجارب، في السراء والضراء.. انها وحدة المصالح الطبقية على الصعيد العالمي أيضا لكن الحلول تبدو صعبة، والوضع كارثي.

لم تنجح التظاهرات العارمة التي احتشدت أمام مقر البرلمان اليوناني، في ثني " نواب الشعب " عن التصديق على برنامج جديد من الإجراءات التقشفية التي فُرضت على الحكومة اليونانية كشرط مسبق لصرف الحزمة الثانية من المساعدات الأوروبية المقدّرة بـ (130) مليار يورو لأثينا. فقد تفجّرت مواجهات عنيفة أثناء التصديق على الخطة التقشفية، تخللها إحراق للعديد من المباني العمومية ومحال السلع الفخمة. وعكست هذه الأحداث استياءً شعبياً متزايداً حيال هذه الإجراءات التقشفية الجديدة. فبالنسبة إلى المواطن اليوناني لم تعد هناك احزمة ليشدها، كلها تقطعت على مدى سنوات اليورو العجاف، وفي كل يوم كانت تلتحق بأسواق البطالة آلاف جديدة ممن يفقدون عملهم، فتتهدد حياتهم الاجتماعية من سكن وطبابة وتعليم. انه وضع من الصعب تحمله ويزيد في حدته الارتفاع الهائل للأسعار وتراجع القدرة الشرائية وانخفاض قيمة اليورو.

من جهته، دعا رئيس الحكومة النواب إلى " تحمّل مسؤولياتهم القومية "، ملوّحاً بأن " عدم التصديق على هذه الخطة التقشفية سيكون معناه إشهار إفلاس البلاد ". هذا مع العلم ان البرنامج التقشفي الجديد قد حضي بدعم قيادتي الحزبين الرئيسيين في البلاد، " الحزب الاشتراكي" و" الديمقراطية الجديدة " اليميني، المشاركين في الائتلاف الحكومي حينها. غير ان معارضة غالبية الرأي العام اليوناني لهذه السياسات ذات العواقب الاجتماعية القاسية، دفعت بـ41 نائباً من الحزبين الرئيسيين إلى الانضمام إلى 74 نائباً معارضاً صوّتوا ضد المشروع، إذ لم ينل تأييد سوى 199 صوتاً من أصل 298 نائباً.

وبالمقابل فقد وضعت ضغوط المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي الحكومة اليونانية في موقف حرج، إذ إنها قبلت بسنّ المزيد من سياسات التقشف، رغم النقمة الشعبية التي اثارتها، وتشكيك العديد من خبراء الاقتصاد في نجاعتها في إخراج البلاد من أزمة الديّن العام التي تخنق الاقتصاد.

ورأى العديد من خبراء الاقتصاد أن " خطة التقشف " التي وافقت عليها " حكومة الانقاذ الوطني " **ربما** ستضخ في الأداء الحكومي اليوناني جرعة أوكسيجين مؤقتة، ستكون كفيلة بأن تحدّ من انعكاسات الأزمة اليونانية على استقرار منطقة اليورو، لكنها لن تكفي على الإطلاق لمعالجة خلل الاقتصاد اليوناني الذي يعاني من ازمة بنيوية عميقة وليس ازمة دورية عادية، وبالمقابل ستكون بدفع ثمن اجتماعي باهض وخطير لم يعد اليونانيون يتحملونه. وعندما بدأ النقاش في البرلمان حول الخطة التقشفية الجديدة، كان أمام النواب خياران لا ثالث لهما: إما التجاوب مع مطالب الشعب ورفض الخطة والقبول بحتمية إفلاس البلاد وحتى مبدأ الخروج من منطقة اليورو بكل ارتداداته المزلزلة للاقتصاد اليوناني والأوروبي، وحتى العالمي، أو عدم مسايرة الشعب والمصادقة على الخطة التي تجلب للحكومة مائةً وثلاثين مليار يورو من مساعدات الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي مقابل اقتطاع حوالي ثلاثةِ مليارات ونصفِ المليار يورو من بعض ما تبقى من مداخيل اليونانيين. لأسباب طبقية معروفة فان الحكومة اليونانية، ببنيتها المتناقضة حينذاك، اختارت على ما يبدو خيار **الارتهان لمشيئة صندوق النقد الدولي والاتحاد الاوربي**.

لكن ما هي عواقب الاقدام على مثل هذه الخطوة؟

من الناحية الإجرائية، الحكومة الائتلافية التي شكلها الاشتراكيون والمحافظون بقيادة رئيس الوزراء (لوكاس باباديموس) كانت تتمتع بالأغلبية داخل البرلمان، وهذا ما سهل لها الحصول على موافقة النواب على " خطة التقشف " رغم معارضة ما يقارب المئة نائب !

لكن المصادقة على هذه الخطة احدث حالة استقطاب في البرلمان وخصوصا في أوساط عدد من النواب "الاشتراكيين"، الذين استقال ثلاثة منهم رفضا لهذه الخطة. كما ان شوارع اثينا اصبحت مسرحا للاحتجاجات على خطة التقشف الجديدة، فاليونانيون كانوا يرفضون ضغوط الجهات الدائنة على بلادهم لتطبيق اجراءات صارمة، مثل خفض الإنفاق وخفض المعاشات وتقليص عدد الموظفين في القطاع العام.. ورأى المحتجون ان الحكومة تحمّلهم لوحدهم اعباء ازمة الديون وعليها بالمقابل محاسبة من تسبب فيها من الطبقة السياسية وسراق المال العام.

على انه ورغم كل هذه المعطيات، لم تترك ضغوط المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي أي خيار آخر للحكومة اليونانية سوى سنّ إجراءات تقشف جديدة، وخصوصاً أن اليونان كانت تواجه استحقاقاً مالياً مهماً يتطلب منها تسديد 14.5مليار يورو من خدمات ديونها قبل 20 آذار/مارس 2012. وهو أمر لن تتمكن حكومة أثينا من أن تفي به، ما لم تتلقَّ الحزمة الثانية من المساعدات الأوروبية.

وثمة مفارقة جديرة بالإشارة هنا وهي انه في حين كانت الحكومة اليونانية تستعدي غالبية رأيها العام المعارض للمزيد من التقشف، فإن " الابتزاز " الأوروبي تواصل حتى بعد تصديق البرلمان على الإجراءات الجديدة المثيرة للجدل. وفي مقابل الترحيب الأوروبي الرسمي، تواصلت الضغوط وراء الكواليس، مع مطالبة المفوضية الأوروبية الحكومة اليونانية بتعهدات جديدة تتمثل في إعداد " وثيقة إجماع " تتعهد بموجبها كل الأحزاب الممثلة في البرلمان اليوناني بألا تعيد النظر في إجراءات التقشف التي جرى التصديق عليها، وذلك مهما كانت النتائج التي ستسفر عنها الانتخابات التشريعية اليونانية التي ستجري في نيسان 2012 !.

ان هذه الضغوط تعطي الانطباع بأن الاتحاد الأوروبي يريد مصادرة " الإرادة الشعبية "، وهو ما كان يخشى البعض أن يمتد إلى دول أوروبية أخرى على شكل إملاءات سياسية مماثلة، وبالتالي التأسيس لـ " ديكتاتورية تكنوقراط بروكسل "، بحسب تعبير المرشح اليساري للرئاسة الفرنسية آنذاك، (جان لوك ميلانشون).

والمتابع للسياسات والاجراءات التي اتخذتها المفوضية الاوربية وصندوق النقد الدولي المدعومة من طرف القوى المسيطرة في القارة العجوز للتغلب على الازمة في اليونان، يلاحظ ان هذه القوى تدفع الرأي العام الى القبول بوجه النظر القائلة بان هذه الاجراءات التقشفية والسياسات هي الوحيدة وبديلها الانهيار الذي لن يشمل اليونان فقط بل العديد من الدول الاوربية ويهدد الجماعة الاوربية عموما.

لكن ثمة خيار آخر وبديل آخر كانت القوى المسيطرة تحاول التعتيم عليه والتهرب من التفكير به لأسباب طبقية معروفة، وهو البديل المتمثل بمحاربة الفساد بكافة انواعه والتوزيع العادل لأعباء الازمة وليس تحميلها على كاهل من هم ليسوا مسؤولين عنها بل هم ضحاياها، ونقصد بهم الطبقة العاملة والكادحين وذوي الدخل المحدود. ففي حالة اليونان مثلاً، بيّنت تحقيقات منظمة الشفافية الدولية " Transparency International" أن مقدار أموال التهرّب الضريبي اليونانية التي جرى تهريبها إلى المصارف السويسرية، تعادل 278 مليار يورو، أي إن استردادها يكفي لتغطية 98% من الدين العام في

البلاد. لكن ضغوط الأوساط المالية المتنفذة واحتكاراتها تحول دون اقدام المفوضية الأوروبية على إجراءات اتحادية كفيلة باسترداد أموال التهرّب الضريبي، مع أن ذلك من شأنه أن يغنيها عن المساعدات الاتحادية التي تُصرف للدول المتضررة، والتي تُقتطع من أموال دافعي الضرائب في دول الاتحاد.

الصراع حول برنامج التقشف لتجاوز الازمة

اوربا موحدة.. ولكن على الورق !

لم يكن سهلا التوصل الى برنامج للتقشف بسبب تباين المقاربات للأزمة وبالتالي تنوع الحلول " المناسبة " خصوصا بعد دخول صندوق النقد الدولي على خط الازمة وهو المهموم بفكرة " التوازنات المالية الكبرى " والغير معني بالآثار الاجتماعية السلبية لبرامج التقشف التي يطرحها اذ يراها – أي الآثار الاجتماعية – " تكاليف ضرورية " يجب تحملها من اجل استعادة " التوازن العام ".

فقد ألغى الاتحاد الأوروبي اجتماعاً لوزراء مال منطقة اليورو، كان مزمعاً أن يُعقد في 6 شباط 2012، في بروكسل، لدراسة الوضع في اليونان، وإعطاء الضوء الأخضر لانطلاق المرحلة الثانية من المساعدات المالية الأوروبية الهادفة إلى إنقاذ اليونان من الإفلاس. يأتي ذلك قبل استحقاق كان يجب على حكومة اليونان خلاله أن تسدد 14 مليار يورو من ديونها الخارجية.

وقد جاء إلغاء الاجتماع الأوروبي إثر تعثّر المفاوضات بين الحكومة اليونانية والبنوك الخاصة الأوروبية حيال إلغاء 100 مليار يورو من الديون الحكومية اليونانية، وذلك في مقابل تعاون حكومة أثينا في تنفيذ برنامج " الإصلاحات " الذي يطالب به الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. وكانت التصريحات المتداولة، في كواليس المفوضية الأوروبية تعطي رسائل باتجاهات متعددة مفادها احتمال انسداد آفاق حلّ أزمة اليونان خاصة في ظلّ تشدد الاتحاد الأوروبي بشأن ضرورة التزام الحكومة اليونانية ببرنامج الإصلاحات. ووصل هذا التشدّد إلى حدّ إعلان رئيس منطقة اليورو (**جون كلود يونكر**)، في تصريحات إلى الصحافة الألمانية، أنه لا يستبعد احتمال إعلان إفلاس الدولة اليونانية في شهر آذار 2012، مؤكداً أن «مثل هذا السيناريو أصبح أمراً وارداً بالنسبة إلى قادة الاتحاد الأوروبي، بفعل سوء التسيير الذي اتّسم به أداء الحكومة اليونانية في الفترة الأخيرة، واستمرار تفشّي الرشوة على مختلف مستويات الإدارة في البلاد" [23].

ومن الجدير بالذكر ان تطبيق برامج التقشف المفروضة على اليونان، كانت تهدف إلى خفض نسبة الدين العام إلى 120% من الدخل القومي مع حلول سنة 2020. هذا مع العلم ان الحكومة اليونانية لم تنجح في تحقيق ما التزمت به بخصوص خفض الإنفاق العام، حيث كانت تطالب دول الاتحاد بـ 170 مليار يورو لدعم ميزانيتها، بعد أن اتفقا على ألا تتعدى هذه المساعدات 130 ملياراً. ان عدم نجاح الحكومة اليونانية في تطبيق برامج التقشف الصارمة قد دفع ببعض الدول الأوربية وفي مقدمتها ألمانيا، الى المطالبة بوضع حكومة أثينا تحت الوصاية المباشرة للمفوضية الأوروبية، في حين تطالب دول أخرى بتجميد المساعدات الاتحادية لليونان، ما يعني القبول بإفلاسها وخروجها من منطقة اليورو، وهو ما حذر منه العديد من الخبراء، خشية أن يؤدي ذلك إلى هزة إقليمية من شأنها أن تعصف بمستقبل العملة الأوروبية المشتركة.

[23] قارن: لخضر فراط، خلافات أوروبية حول وضع اليونان المتعثّر، "**الاخبار**"، العدد 1628، الاثنين 6 شباط 2012.

وبالمقابل طرحت صيغة اخرى بموجبها توضع اليونان تحت آلية مراقبة أوروبية كلّفت رسمياً المفوضية الأوروبية بالتفكير في آلياتها واقتراحها على وزراء المال الأوربيين وهي على ما يبدو صيغة وسط بين مطالبة ألمانيا ودول أخرى بوضع اليونان تحت الوصاية، بعد فشلها في تطبيق برنامج المرحلة الأولى.

والمثير للانتباه ان القادة السياسيين والاقتصاديين الاوربيين كانوا يحاولون في تصريحاتهم المتكررة تحميل الازمة على اليونان وحكومتها. لا بد من الاشارة هنا الى انه وان كانت الحكومة اليونانية والقوى الحاكمة، من يمينها الى " اشتراكييها "، تتحمل المسؤولية عن الاوضاع التي وصلت اليها اليونان، إلا ان ما يطرحه القادة السياسيون والاقتصاديون الاوربيون لا يمثل سوى نصف الحقيقة. فهم لا يريدون الاقرار بان المسؤول عن هذه الازمة هو النسق الاقتصادي الرأسمالي وعلاقات الملكية السائدة التي تنتج التفاوتات الاجتماعية والاستقطاب والتهميش والأزمات المختلفة. ان تصريحات هؤلاء لا يمكن تفسيرها سوى بأنها محاولات للهروب من مواجهة هذه الازمة والإصرار على معالجتها بذات الوسائل التي انتجتها. فالإصرار على تطبيق برنامج تقشف صارم لا يراد منه وضع حلول جذرية للمشكلة بل مجرد محاولات لتحميل اعبائها على الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية المتضررة من تلك الازمة. فمثلا أكد رئيس اليوروگروب، (**جون كلود**)، أن الاتحاد الأوروبي لن يفرج ولو عن مليم واحد من دون أن يرى ويتحقق من تطبيق البرنامج الجديد الذي وضعته أثينا، علما ان هذا البرنامج هو منتوج صندوق النقد الدولي بطبعاته المعروفة. ويبرر البعض هذه الاجراءات مؤكدين على انه لم يكن أمام الاتحاد الأوروبي إلا القيام بمثل هذه الخطوة لمحاصرة الأزمة اليونانية ووقف امتدادها لبقية أعضاء الاتحاد على اعتبار أن العجز عن السداد أو إعلان الإفلاس سيكبد المؤسسات المالية والمصارف الأوروبية مليارات من "اليورو". وإذا دفعنا هذه الاطروحة الى نهايتها المنطقية لوجدنا ان الجهد كان منصبا على تجنيب " المؤسسات المالية والمصارف الأوروبية مليارات من اليورو" وليس على اولئك الذين تطحنهم الازمة في اليونان. ها نحن هنا مجددا امام الاستراتيجية التي اعتمدتها القوى المسيطرة منذ اندلاع ازمة سبتمبر 2008 وهي **تشريك الخسائر وخصخصة الارباح**. إن هذا يدلل ايضا على الطبيعة الطبقية للاتحاد الاوربي باعتباره مؤسسة ما فوق قومية لحماية مصالح القوى والطبقات المسيطرة في بلدان الاتحاد.

" التكييف الهيكلي "- الوصفة " الساحرة " حاضرة رغم ان التاريخ لم يزكها

برنامج "الإنقاذ" الجديد يبيع الوقت والأمل ولكن بسعر مرتفع للغاية !

فى 15 كانون الثاني/يناير 2011 قدمت الحكومة اليونانية برنامجها الاقتصادي لـ " الإصلاح "، بعد مخاض عسير وضغوطات هائلة من الدائنين بمختلف تنويعاتهم. احتوى البرنامج المذكور على تدابير للخروج من دائرة الأزمة والتغلب عليها وفي مقدمة اهداف الخطة **الحد من نسبة العجز العام** بنسبة 4 في المائة إلى 8.7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي والاستمرار في ذلك ليصل إلى 5.8 ٪ في عام 2011، ثم إلى 2.8 ٪ في عام 2012 و 2 ٪ في عام 2013.

وتضمنت الخطة التقشفية جملة تدابير من بينها:

- تخفيض وترشيد النفقات؛
- وزيادة الإيرادات الضريبية من خلال رفع الرسوم الجمركية على منتجات الوقود؛
- ورفع سن التقاعد؛
- الحد من النفقات العامة؛
- عدم زيادة أجور موظفي الخدمة المدنية 2010، وتحديد سقف للرواتب العامة.

وبالمقابل أعلنت المفوضية الأوروبية وزعماء الاتحاد الأوروبي دعمهم لـ " برنامج الاستقرار " المقدم من الحكومة اليونانية. ولكنها بالمقابل اكدت على ضرورة فرض رقابة صارمة على اليونان من

أجل ضمان كفاءة تنفيذ الخطة وقدمت بعض الاقتراحات الإضافية للوصول إلى الهدف المتمثل في خفض العجز العام. وعلى هذا الأساس، طلبت المفوضية الأوروبية من الحكومة اليونانية " تنفيذ مزيد من الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها تحسين الشفافية والإدارة فضلا عن بعض الإصلاحات في قطاعي الضمان الاجتماعي والصحة. تحسين سوق العمل والمحافظة على استقرار القطاع المالي والمصرفي. وإعادة هيكلة الإدارة العامة والمالية وإشرافها من أجل تحسين كفاءتها مع ملاحظة أن نفقات الضمان الاجتماعي تشكل نسبة عالية إلى حد كبير من ميزانية البلاد مقارنة مع بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى ".

ولمتابعة تنفيذ البرنامج التقشفي اجتمع المجلس الاقتصادي المشكل من وزراء المالية في الاتحاد الأوروبي خلال يومي 15 و 16 شباط/فبراير 2011 لتقييم برنامج التثبيت الاقتصادي المقدم من اليونان والذي تم عرضه من قبل المفوضية الأوروبية. واقر الاجتماع انه وابتداء من منتصف شهر مارس 2011، يتعين على اليونان أن تقدم تقريرا كل ثلاثة أشهر مشتملا على " مدى التزامها بتنفيذ البرنامج لضمان عدم تزوير المؤشرات الاقتصادية على ان تتخذ الإجراءات اللازمة لإعطاء المفوضية الأوربية السلطة للتحقق من البيانات الصادرة عن اليونان، والتي فقدت مصداقيتها من خلال الممارسات الاحتيالية، بعد انضمامها إلى منطقة اليورو في عام 2001، وقدرتها على إخفاء إدارة ديونها للحفاظ على الدين العام في إطار الحدود التي تسمح بها معاهدة ماستريخت ".

ولاحقا وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على عقد اتفاق مع اليونان يغطى ثلاث سنوات بقيمة تبلغ 26.4 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (30 مليار يورو) دعما لـ " برنامج التثبيت الاقتصادي " اليوناني.

وجرى التأكيد على انه يتعين على البرلمان اليوناني ان يوافق على خطة تقشف صارمة وافقت عليها الاحزاب السياسية اليونانية وممثلي الجهات الدائنة العامة. كما طالب الاجتماع المذكور الحكومة اليونانية بتامين 325 مليون يورو من الوفر الاضافي من ميزانية 2012.
ومن جهته قال وزير المالية اليوناني الاشتراكي (ايفانغيلوس فنيزيلوس) في نهاية الاجتماع ان العديد من الدول عثرت على ثغرات في خطة التقشف والقى باللوم على زعيم المحافظين (انتونيس ساماراس) الذي لم يوقع على كل التدابير. وطالب فنيزيلوس من المحافظين ان يقرروا "ان كانوا يريدون ان تبقى اليونان ضمن منطقة اليورو، عليهم ان يقولوا ذلك صراحة. وان كانوا لا يريدون، عليهم ان يقولوا ذلك ايضا". وكان فنيزيلوس قد قال: "توصلنا ايضا الى اتفاق مع دائني القطاع الخاص على النقاط الرئيسية". ويدور الاتفاق الذي يجري التفاوض عليه مع القطاع الخاص منذ اسابيع حول الغاء ديون بقيمة 100 مليار يورو تعود الى المصارف وصناديق الاستثمار.

الحزمة الثانية من المساعدات هل ستحل الازمة أم تفاقمها؟

نجح المسؤولون الأوروبيون، ولو مؤقتا، في إنهاء جلساتهم التفاوضية، التي شهدت عقبات عدة على مدار عدة أشهر، لإقرار **حزمة مساعدات ثانية** لليونان، بعدما سبق وأن تمت الموافقة عليها بصورة مبدئية في إحدى القمم الأوروبية، التي أقيمت خلال شهر تموز/ يوليو 2011.

هكذا تمت إذن الموافقة يوم 2012/2/21، على **خطة إنقاذ ثانية** لليونان بعد مفاوضات ماراثونية، وهو المعنى الذي أكد عليه مفوض الشؤون النقدية في الاتحاد الأوروبي (**أولي ريهن**)، حين قال "لقد علمت أن الماراثون هي كلمة يونانية بامتياز"، وذلك في تعليق من جانبه على الجهد المضني، الذي تم بذله، بغية الموافقة على حزمة الإنقاذ الإضافية، بعدما تأجّلت على خلفية الاضطرابات السياسية في اليونان والتردد في منطقة اليورو.

الخطة بلغ حجمها 237 مليار يورو، منها 130 مليارا على شكل قروض يقدمها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، و107 مليار يورو ستأتي كنتيجة لشطب القطاع الخاص، من مصارف وصناديق استثمارية.

هكذا تمت الموافقة على خطة الإنقاذ قبل فجر يوم الثلاثاء 2012/2/21، بعدما قام وزراء المالية والمصرف المركزي الأوروبي وممثلون عن دائني القطاع الخاص بتقليص المبلغ، وإخراج رزمة إنقاذ، تعتبر مقبولة سياسياً للدائنين. وبحسب ما ورد في البيان الأخير، فإن الاتفاق كان من المتوقع أن يقلص نسبة ديون اليونان إلى 120.5 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020، مع عدم الاحتياج إلى أكثر من 130 مليار يورو (173 مليار دولار) في صورة مساعدات مالية إضافية خلال العامين التاليين. كما تم الاتفاق على أمور عدة في هذا الاتفاق[24] من بينها:

- موافقة دائني القطاع الخاص على شطب 53.5% من القيمة الاسمية للأسهم اليونانية التي يحملونها، إضافة إلى خفض في الكوبون بالنسبة إلى السندات الجديدة، لتبدأ من 2%، وترتفع لتصل إلى 4.3 %، اعتباراً من العام 2020.
- خفض بمعدل 50 نقطة أساسية في سعر الفائدة، الذي تُحَاسَب عليه الدول الأعضاء في منطقة اليورو على قروض الإنقاذ الممنوحة لليونان، والذي يطبق بأثر رجعي.
- موافقة الحكومات على أن تمرر لليونان بشكل مباشر أي أرباح يتم تحقيقها من جانب مصارفها المركزية على السندات اليونانية التي كانوا يمتلكونها.

غير ان هذا كله جاء مشروطاً بإقدام المسؤولين في اليونان على إكمال مجموعة من "الإجراءات الاستباقية" بحلول نهاية شهر شباط 2012، كقيامهم على سبيل المثال بتخفيض الحد الأدنى للأجور لجعل أسواق العمل "أكثر مرونة" والخضوع لمراقبة "معززة ودائمة" من جانب مسؤولي المفوضية الأوروبية في اليونان.

صندوق النقد الدولي... كعادته.. حارس الغابة !!

رفضت (**كريستين لاغارد**)، رئيس صندوق النقد الدولي التي حضرت الاجتماع، أن تكشف عن القيمة التي يعتزم الصندوق المساهمة بها. لكن من الواضح أنها لن تكون حصة الثلث التي يتحملها الصندوق حتى تلك اللحظة في عمليات إنقاذ منطقة اليورو. وأوضحت (لاغارد) أيضاً أن استجابة الصندوق ستتأثر بما إذا كانت منطقة اليورو ستتمكن من خلق " جدار ناري " أكثر مصداقية في مواجهة مخاطر انتقال العدوى أم لا.

خطة الانقاذ... من الرابح ومن الخاسر ؟

من المؤكد ان اتفاقا من هذا النوع، والذي ظهر الى العلن بعد مفاوضات مضنية وماراثونية كما قلنا سابقا، يطرح جملة من الاسئلة الحارقة من بينها:

- هل خرجت اليونان رابحة من " خطة الإنقاذ "؟
- من هو، في الواقع، الرابح الأكبر فيها؟
- ثم من هي القوى المتضررة منها؟

[24] لمزيد من التفاصيل انظر: اشرف ابو جلالة، **مسؤولو منطقة اليورو يكللون جهودهم بالاتفاق على انقاذ اليونان**. متاح على الرابط التالي:http://www.elaph.com/Web/Economics/2012/2/718045.html

ومن الطبيعي ان الاجوبة على هذه الاسئلة تتنوع بحسب الخلفية الفكرية لأصحابها والمصالح التي يدافعون عنها، وبالتالي يمكن حصرها في مقاربتين مختلفتين[25]:

- **المقاربة المتشائمة** التي تعتبر أن المكسب الوحيد الذي خرجت به اليونان هو أنها " ستكسب بعض الوقت "، اذ ستجنب " خطة الإنقاذ " اليونان التخلف عن سداد ديون مستحقة في 20 آذار 2012، وهذا هو التقدم الوحيد الذي حصل. وترى هذه المقاربة ان القطاع الخاص سيكون رابحا على المدى القصير، لكنه سيخسر على المدى المتوسط والطويل، في حين ان **الخاسر الأكبر**، بحسب هذه المقاربة، هو " القطاعات الرسمية، يعني اليونان وأيضا دول اليورو ". وتنتقد هذه المقاربة التقشف الصارم، وتقول أنه كان بالنسبة للاقتصاد كمن يقطع أطراف مريض مصاب بالبدانة ليخفف وزنه، وتتساءل: " صار خفيفا نعم، لكن كيف سيسير؟ الركود عميق وإنعاش الاقتصاد بعيد جدا ".

ولعل ملاحظة (فاسيليس كوركيديس)، رئيس اتحاد التجارة اليوناني، بليغة الدلالة حين قال: "لقد زرعنا الرياح والآن نحصد العاصفة "، ويتابع ملاحظاته بالقول أن " *برنامج الإنقاذ الجديد يبيعنا الوقت والأمل بسعر مرتفع للغاية ويواصل فرض إجراءات تقشف قاسية تبقينا في ركود طويل وعميق* ".

- **المقاربة المتفائلة** وعبر عنها بوضوح رئيس وزراء اليونان انذاك (لوكاس باباديموس) حينما اشار الى " ارتياحه الكبير " للاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤكدا في المقابل على أن "الإصلاحات " المقررة ستتحقق بعد الانتخابات المقبلة. ولكن ليس من حق باباديموس ان يفرح كثيرا لان " برامج الانقاذ " لن تحل المشكلة بل ستتفاقم الازمة لأن التكاليف الاجتماعية لهذه البرامج كبيرة وخطيرة ولن تتحملها الطبقات والفئات الاجتماعية التي صارت اكثر فقرا.

وبعيدا عن المقاربات "المتشائمة" او "المتفائلة"، فقد كان ما يجري وراء الكواليس يخالف ما ظهر للعلن. فقد تسرب، خلال الاجتماعات، تقرير سري نقلته كل من (فايننشال تايمز) و (رويترز)، وهو تقرير تحليلي وضع لصالح " الترويكا " (المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي)، ويعطي مهندسوه تقييما " سيئا " لبرنامج الإنقاذ. التقرير يقول إن خليط التقشف الشديد مضافا إليه كون اليونان صارت منبوذة من الأسواق المالية، سيعني انه " من المستحيل " جعل الديون اليونانية مستدامة أو قابلة للتحمل. هذا يعني، أن الوضع كما هو لن يحقق " أبدا " أهداف خطة الإنقاذ، أو بمعنى أدق لن يمكن "أبدا" تجنب إفلاس اليونان.

إذا منح القروض سيضع اليونان تحت وصاية مباشرة من " الترويكا "، التي سترسل إلى أثينا ممثلين عنها ليراقبوا أداء الحكومة والمالية العامة بشكل دائم. ولا مجال للحديث عن الثقة، فالانتخابات اليونانية العامة كانت ستجري في نيسان 2012. وبحسب استطلاع للرأي نشرته شبكة (ميغا تي في) اليونانية توقعت في حينه ان حزبي الديمقراطية الجديدة، وحزب " باسوك " (اللذين كانا يشكلان الائتلاف الحكومي في حينه)، سيحصلان في الانتخابات التالية على 32.5% من الأصوات، وهما الحزبان الوحيدان اللذان وقعا على التزام بالتقشف، فيما ستحصل أحزاب الشيوعي والديمقراطي اليساري والحلف الراديكالي اليساري على 30% من أصوات الناخبين. عندها ستدخل البلاد في ازمة جديدة.

[25] قارن: وسيم إبراهيم، **خطة ثانية لإنقاذ اليونان: 237 مليار يورو ... لتشتري مزيدا من الوقت**. مقال متاح على الرابط التالي:
http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=2082&ChannelId=49572&ArticleId=2225&Author=%D9%88%D8%B3%D9%8A%D9%85%20%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85

الطبقات المسيطرة تؤمن مصالحها

انقاذ الديون .... لا انقاذ الشعوب

إذا انتقلنا الى " خطة الانقاذ " وبحثنا بما تحتويه من اجراءات لوجدنا أن تخفيض عجز الموازنة العامة، وما يعنيه من تخفيض للإنفاق العام مع سعي الحكومة اليونانية لفرض المزيد من الانضباط الضريبي على القطاع الخاص لضمان تحصيل الإيرادات الأكثر والأوفر قد أدى الى جملة من التداعيات من بينها:

- فرض أوضاع الركود على الاقتصاد اليوناني.
- تخفيض معدلات النمو.
- تنامي معدلات البطالة وهي المرتفعة اصلا.
- تراجع التجارة الخارجية.
- وهذه جميعا تسببت في تعميق المشاكل البنيوية للاقتصاد اليوناني.

ونظرا لان " خطة الانقاذ " قد وقِّعت بين اطراف قوية (الاتحاد الاوربي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات الدائنة "، وهي في الواقع تمثل شروط الاحتكارات الرأسمالية الكبرى، وبين طرف ضعيف هو الحكومة اليونانية فانه يمكن اعتبار هذه الخطة بمثابة ما يطلق عليه الحقوقيين " عقد اذعان " قبلت بموجبه هذه الحكومة – مضطرة - بالشروط التي املاها الدائنون. وما يدلل على هذا الاستنتاج هو أن خطة الإنقاذ تجاهلت بشكل كامل مقتضيات الإصلاح الضرورية التي كانت تستوجب أن يتم إعادة جدولة المديونية العامة اليونانية القائمة بشكل كامل بما يضمن تخفيضها بصورة ملحوظة، خاصة أنها مرتفعة، وتتسبب أقساطها وأسعار فائدتها المرتفعة في أعباء كبيرة تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة وتؤدي إلى مزيد من الإقراض والاستدانة لسداد مستحقات الدين الحالي في حلقة مفرغة.

هذا ومن الجدير بالذكر ان البرلمان الاوروبي كان قد اقر في اواخر عام 2011 مجموعة تدابير لضبط موازنات الدول الاعضاء في مواجهة أزمة الدين بفرضه عقوبات مالية على الحكومات التي تترك العنان لعجزها. وقد تم تبني هذه العقوبات بفضل اصوات المحافظين والليبراليين. اما الاشتراكيون والخضر فقد اقروها جزئيا فقط معتبرين ان النصوص التشريعية التي طرحت على التصويت تتمحور بشكل كبير حول التقشف ولا تركز بشكل كاف على النهوض بالاقتصاد. بالمقابل رفض الشيوعيون المشروع بالكامل لأنه "يضر بمصالح الطبقة العاملة والكادحين".

وطبقا لهذه الإجراءات اصبح من الممكن، في المستقبل، فرض عقوبات مالية على شكل وديعة مالية في حسابات مقيدة - يمكن ان تتحول الى غرامات - على الدول التي تترك العنان لعجزها. كما سيكون بإمكان المفوضية الاوربية ان تطلب " اجراءات تصحيحية " بل وحتى معاقبة الدول التي لا تحترم معايير العجز (3% من اجمالي الناتج الداخلي) والديّن العام (60% من اجمالي الناتج الداخلي) عبر مطالبة الدولة المخالفة بإيداع مبلغ يعادل 0.2% من اجمالي ناتجها الداخلي. وهذا المبلغ الذي سيتم ايداعه يمكن ان يتحول الى غرامة تفرض على الدول التي لا تمتثل لتلك الاجراءات.

وقد اثارت هذه الاجراءات جدلا واسعا في الاوساط الاجتماعية والاقتصادية. فقد انتقدت نقابات ومنظمات المجتمع المدني في رسالة قبل تصويت النواب الاوروبيين بالقول "ان المواطنين سيدفعون ثمن تجاوزات البنوك وشركات اخرى ". واعتبرت الرسالة "ان سياسات التقشف التي ستعززها هذه الاجراءات وتطبقها تجعل هذه الخطة كارثية. كما ستلزم الدول الاعضاء التي تقع ضحية الازمة

الاقتصادية على مواصلة الحد من النفقات الاجتماعية وتقليص المعونات الاجتماعية وحقوق العمل لسنوات مقبلة عدة ".

وإمام حالة الفزع الذي أصاب الأسواق وانخفاض اليورو إمام الدولار فضلا عن الأثر السلبي على الأسواق المالية في المجموعة الأوربية أعلنت المفوضية الأوربية عن خطة إنقاذ جديدة موازية للبرنامج اليوناني بهدف استعادة الثقة للأسواق، وتعد هذه الخطة الأكبر تاريخيا حيث تبلغ 750 بليون يورو لمساعدة دول إقليم اليورو واحتواء أزمة مالية تهدد بالانتشار في العالم بأسره.

تداعيات الازمة المالية في اليونان ودروسها

كما ذكرنا سابقا فان هذه الازمة تعد واحدة من أكبر التحديات لـ " النظام العالمي الجديد " منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية في سبتمبر 2008 وأكبر تحدٍ للاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه.
لقد ساهمت هذه الأزمة في تسليط الضوء على مدى جدية الاستراتيجية الخاصة بالاتحاد الأوروبي في إدارة أزمات مالية واقتصادية من هذا النوع ما بين دول الاتحاد الأوروبي.

كما ادت الازمة الى هزات عنيفة متتالية شهدتها الأسواق المالية العالمية وسط عمليات بيع كبيرة جراء مخاوف المتعاملين من ان أزمة الديون اليونانية كانت قد تمتد إلى دول أوروبية أخرى تواجه نفس التحديات مثل البرتغال واسبانيا وايطاليا وإيرلندا، وأيضا بإمكان هذه الازمة ان تهدد الاقتصاد العالمي وتجنب تكرار ما يعرف بأزمة (بنك ليمان براذرز) [26] التي كانت بمثابة الشرارة التي اطلقت بدايات الانفجار الذي اشعل فتيل الازمة المالية في اواسط سبتمبر/ايلول 2008.

لقد كشفت ازمة اليونان عن أوجه القصور الكبيرة من جانب الدول الأوروبية ومنطقة اليورو في تعاملها مع اختبار حقيقي شكلته هذه الأزمة، الامر الذي أدى إلى إقبال المستثمرين في مختلف دول العالم على شراء الذهب كملاذ آمن. وتعني الملاحظات اعلاه ان مصير اوروبا السياسي والاقتصادي ومصير اليورو كان على المحك في أخطر أزمة مالية وسياسية مرّت بها دول منطقة اليورو منذ تأسيسها عام 1999.
إن انكشاف العجز المالي اليوناني أدى الى التعزيز من عمق التداعيات للأزمة المالية العالمية، وبيّن بوضوح ان أزمة اليونان هي انعكاس قوي ومُباشر للازمة البنيوية للنسق الرأسمالي العالمي وتلاعبات البنوك الاستثمارية. فعلى سبيل المثال جري تحقيق سري من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي مع البنك الاستثماري الأمريكي (جولدمان ساكس) عن دوره في تجارة العملات وفي اخفاء حقيقة العجوزات المالية لليونان.
لم يكن حريق الازمة خاصا باليونان وحدها بل شمل كل اوربا. وفي ظل عدم بلورة سياسات ناضجة للتغلب على الازمة فان واحدة من اخطر عواقب هذه الازمة وآثارها هو **تفاقم العنصرية وتصعيدها من قبل الأحزاب الفاشية الجديدة** في محاولة منها لحرف الأنظار عن مكامن المشكلة وتوجيهها باتجاه أولئك "الفقراء القادمين من خارج الحدود والتراث الاوربي ". ولا بد من الإشارة هنا، الى تزايد شعبية تلك الأحزاب والحركات الفاشية، إن في ايطاليا أم في فرنسا أم، خاصة، في ألمانيا والبلدان الاسكندينافية. وبحسب (فرانكو فراتيني)، المسؤول الأوروبي عن العدالة والأمن، فقد تزايدت الهجمات العنصرية بما نسبته 45% الى 70% في كل البلدان الأوروبية.

[26] لمزيد من التفاصيل حول هذه الازمة قارن: د.صالح ياسر، **الاقتصاد السياسي للازمات**...، مصدر سابق

عام 2015 ...انعطافة سياسية في اليونان
والأزمة تدخل مرحلة حرجة

في أوائل عام 2015 حدثت انعطافة سياسية هامة في توازن القوى السياسي في اليونان، وذلك عندما نجح تحالف اليسار (سيريزا) فى الانتخابات النيابية فى كانون الثاني/يناير 2015، فقد حصل هذا التحالف على 149 نائبا من أصل 300 نائب. فور ظهور النتائج أعلنت الحكومات الأوروبية رفضها لبرنامج التحالف المذكور الداعي إلى إنهاء التقشف وإعادة التفاوض حول الديّن وإعادة إطلاق النمو.

وكان التفويض الشعبى لهذا التحالف هو وقف التدهور الاقتصادى والاجتماعى نتيجة تطبيق برامج التقشف التى أصر عليها ثلاثى جماعة الدائنين "التروبكا".

فمن المعروف ان هذا التقشف، فرضته التروبكا الأوروبية (صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والاتحاد الأوروبي) وكانت ألمانيا تعد أكبر دائن لليونان وتليها فرنسا، فلهما 80 بالمئة من الديون. وأدى هذا التقشف إلى انهيار كامل في الخدمات الاجتماعية وتراجع التعليم والصحة والقيام بطرد 20 ألف عامل سنويا منذ عام 2011 ولاحقا، وتقهقر الطبقة المتوسطة وهروب آلاف المعامل الصغيرة إلى بلدان أخرى. وقد ساعد في ذلك التهرب الضريبي الكبير للشركات اليونانية الكبرى، الذي حدث بالتوافق والتلاعب مع الاتحاد الأوروبي، والذي صار يتحكم باليونان بدءا من 2010، مع بداية الأزمة الاقتصادية الكبرى، ثم سنة 2011 حيث اعتمدت سياسات "المنيمونيو"، أو "اتفاقية الإنقاذ الثانية".

وقد تسببت هذه السياسة في ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل بنسبة تجاوزت 27 بالمئة، وإيقاف العمل بالعقود الجماعية للعمال، وتخفيض قيمة الأجور إلى النصف، واشتمال الضرائب للأجور المتدنية وتوقف الإنتاج الصناعي والزراعي وارتفاع الاستيراد وتوقف عجلة الإنتاج.

من جانب آخر، فقد مثلت الانتخابات ونتائجها صدمة بالنسبة للبرجوازية اليونانية، إذ كان هدف الرأسماليين هو تجنب الأغلبية المطلقة لسيريزا والتي كانوا يرونها ـ أسوء نتيجة محتملة، لذا كان تحالف العديد من الأحزاب الصغيرة أنجع حل من وجهة نظرهم، فلقد كانت نتائج الانتخابات ثاني أسوء سيناريو محتمل من زاوية نظرهم.

وبالرغم من أن أكبر حزب في البرلمان اليوناني يتلقى 50 مقعدا إضافيا إلا أن (سيريزا) فاته الحصول على الأغلبية المطلقة، مما يعني أنه لم يكن بمقدوره تسيير الحكومة لوحده، وفي ليلة الانتخابات أعلن سيريزا ائتلافه مع حزب برجوازي صغير هو حزب "اليونانيون المستقلون" الذين قبلوا برنامج سيريزا "سالونيك" الذي يحوي سلسلة من وعود الإصلاح الملموسة، كما أنهم كانوا يتفقون مع سيريزا في معارضة مذكرة الاتحاد الأوروبي "التي تنص على التقشف". وبالرغم من أن العديد من اليساريين شكّوا بالأمر إلا أن قطاعات واسعة من العمال قبلوا بالتحالف من حيث هو ضرورة، لأنه بدا كالسبيل الوحيد بالإضافة لقبول "اليونانيون المستقلون" ببرنامج سيريزا.

عكست نتائج الانتخابات المذكورة الانقسامات الطبقية في اليونان، فقد صوّت أكثر من 50% من العاطلين عن العمل لـ (سيريزا) وفي أحياء الطبقة العاملة في جميع المدن الكبرى ربح أكثر من 40% من الأصوات، بينما حصل حزب الديمقراطية الجديدة على 15-20% أو أقل، وفي الأحياء الغنية ربح "الديمقراطية الجديدة" أكثر من 55% بينما حصّل (سيريزا) على أقل من 15%، وفي أوساط الشباب المتراوح مابين 18-37 سنة ربح (سيريزا)41.1%من الأصوات ، وكانت الفئة العمرية الوحيدة التي هزم

فيها "الديمقراطية الجديدة" سيريزا هي الأكثر تقدما في السن، فبين من هم فوق 65 سنة حصلوا على 37% من الأصوات.

ولابد من الاشارة الى ملاحظة اضافية هنا ذات شأن بنتائج الانتخابات. فالرأسماليون لم يكونوا يخشون (تسيبراس) بل كانوا يخشون القوى التي تقف وراءه، فهم لا يملكون مع سيريزا ذات القبضة التي شدوا بها (باسوك) لسنوات عديدة، والأصل إنهم يهابون مما يمكن أن تفعله الطبقة العاملة في المستقبل.

والحقيقة أن **ثمة تناقضا جوهريا مابين الديمقراطية والرأسمالية**، فلقد عبر الشعب اليوناني بوضوح عن إرادته من خلال الوسائل الديمقراطية، **وكان طلبهم واضحا ألا وهو إنهاء التقشف !!**، ولكن مباشرة بعد الانتخابات هرع بيروقراطيّو الاتحاد الأوروبي إلى اليونان لإخبار الحكومة الجديدة بضرورة التخلي عن وعودها. وبدأ الرأسماليون بسحب أموالهم وبدأت الأسهم بالتهاوي، فهم كانوا يحاولون من خلال إجراءاتهم الغير ديمقراطية إحلال أجنداتهم.

بعد الانتخابات مباشرة، أعلن (تسيبراس) ووزرائه عن مجموعة من الإصلاحات الإيجابية فأشار بالتالي إلى أن (سيريزا) يسعى لتحقيق برنامجه الانتخابي.

ومن بين الإصلاحات التي أعلنت هي الرفع من الحد الأدنى للأجور من 600 يورو إلى 750 يورو وإعادة إدخال حقوق المفاوضات الجماعية وإلغاء قوانين اتحاد مناهضة النقابات العمالية (التي أدخلها المجلس العسكري واستخدمها حزب الديمقراطية الجديدة عدة مرات إبان وجوده في السلطة، وإلى جانب هذه التدابير أعلنت الحكومة إعادة توظيف عمال القطاع العام الذين تم تسريحهم في الأشهر الماضية، ورفع المعاشات ووقف خصخصة ميناء بيراوس بالإضافة إلى محو ديون سكان الطبقات الفقيرة.

فى شهر حزيران/يونيو 2015 ونتيجة إصرار جماعة الدائنين (صندوق النقد الدولى، البنك المركزى الأوروبى، الاتحاد الأوروبى) على عدم تقديم أى تنازلات للتخفيف من أعباء أزمة المديونية الخارجية الثقيلة التى كان يعانى منها الاقتصاد اليونانى، دخلت الأزمة فى اليونان **مرحلة حرجة جديدة**. فقد أصر الدائنون على ضرورة تطبيق برنامج قاسٍ للتقشف كشرط ضرورى قبل تقديم أى تسهيلات مالية جديدة تساعد اليونان على تسديد بعض التزاماتها الخارجية ودفعها للقبول الجبرى بهذه الشروط القاسية وإلا فإنها ستصبح على شفا الإفلاس.

ووفقا لتعبير الاقتصادي المعروف (جوزيف ستيجلز Joseph Stiglitz) أن النزاع الذي اندلع في حينه لم يكن أساسا حول المديونية والاقتصاد وإنما كان يدور حول علاقات القوة ونمط الهيمنة السائد داخل الاتحاد الأوروبى، حيث أصرت ألمانيا التى لها نفوذ اقتصادى أكبر فى الاتحاد الأوروبى على عدم تقديم تنازلات. وكانت اليونان قد عانت خلال الخمس سنوات السابقة من النتائج السلبية لبرامج التقشف التى طبقتها الحكومات السابقة فى هذا البلد وأدت إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى نحو 25% وإلى 60 % فى صفوف الشباب.

وأمام هذا الإصرار على ضرورة تطبيق برنامج التقشف، فإن حكومة تحالف اليسار التى تم انتخابها حديثا فى كانون الثاني/يناير 2015 كانت مهددة بالسقوط، وفى تقدير بعض الباحثين [27] فإن هذا كان مقصودا من جانب البلدان المتنفذة فى الاتحاد الأوروبى، لأن نجاح الحكومة الجديدة اليسارية فى اليونان

[27] انظر على سبيل المثال: محمود عبد الفضيل، انتصار الإرادة الشعبية فى اليونان، "**الشروق**"، عدد 9 يوليو 2015

فى التصدى لبرامج التقشف ووقف تدهور الأحوال المعيشية فى البلاد سيؤدى إلى انتشار "العدوى" إلى بلدان أوروبية أخرى مثل إسبانيا التى اكتسح فيها اليسار الانتخابات البلدية في حينه، ومرشح للنجاح فى الانتخابات التشريعية مستقبلا فإنه يمكن أن يقتدى بالسابقة اليونانية.

ولمواجهة هذه التحديات، وفي يوم الأحد 5 تموز/يوليو 2015 بادر رئيس وزراء اليونان (اليكسس تسيبراس) الى طرح موضوع قبول أو رفض حزمة التقشف التى تقترحها جماعة الدائنين على الاستفتاء الشعبى العام لكى يكون قرار الرفض أو القبول لحزمة إجراءات التقشف قرارا شعبيا ديموقراطيا وليحصل تسيبراس على تفويض شعبى جديد. وقد وجه رئيس وزراء اليونان خطابا إلى الشعب اليوناني بتاريخ 26 حزيران/يونيو 2015 جاء فيه ما يلي: "خاضت الحكومة اليونانية على مدى الستة أشهر الماضية معركة شديدة فى ظل اختناق اقتصادى غير مسبوق. وذلك من أجل تنفيذ التكليف الممنوح لها من قبل الشعب فى 25 يناير. وخلال هذه الفترة من المفاوضات طلب منا تنفيذ الاتفاقات التى أبرمتها الحكومات السابقة التى تتلخص فى: تحرير إضافى لسوق العمل ما يعنى تسريح مزيد من العمالة، تخفيض المعاشات، تخفيض إضافى فى أجور القطاع العام، زيادة فى ضريبة القيمة المضافة خاصة المفروضة على السلع الغذائية والمطاعم، وكذلك إلغاء الإعفاءات الضريبية الخاصة بالجزر اليونانية. هذا بالرغم من رفض الشعب اليونانى لمثل هذه الإجراءات فى الانتخابات الأخيرة. وعلى الرغم من ذلك، فلم نفكر ولو للحظة فى الاستسلام، الذى هو بمثابة خيانة لثقتكم".

مدفعية الدائنين تدك الحصون !

خلال الفترة المحمومة ما بين خطاب رئيس الوزراء وموعد عقد الاستفتاء فى 5 يوليو/تموز 2015 شنت وسائل الإعلام ودوائر المال الغربية حربا نفسية عنيفة لخلق حالة من الذعر لدى المواطنين اليونانيين من خلال رسالة مفادها أن التصويت بـ "لا" فى الاستفتاء سيدفع باليونان إلى التهلكة !!

قبل الاستفتاء.. صندوق النقد الدولي يثير الرعب

من جهته، اعلن صندوق النقد الدولي في تقرير نشر قبل الاستفتاء ان اليونان ستحتاج الى مساعدات اضافية بقيمة 36 مليار يورو من الاوروبيين خلال السنوات الثلاث المقبلة حتى ولو وافقت على خطة الدائنين المطروحة للاستفتاء .واكد ان احتياجات البلاد التمويلية الشاملة، التي تفاقمت بعد "تغييرات سياسية مهمة" في اثينا، تقدر بحوالي 50 مليار يورو حتى العام 2018، وسط انخفاض للنمو بنسبة 2,5 في المئة الى صفر في المئة العام 2015 . واوضح الصندوق انه اضافة الى هذه الاموال الجديدة سيضطر الاوروبيون الى تأجيل استحقاقات تسديد اليونان لديونها بـ "مضاعفة" مدّة سنداتهم وفترة السماح على الفوائد.

وافاد التقرير الاولي حول الديون اليونانية انهم سيتعرضون ايضا لخسارة تزيد قيمتها عن 53 مليار يورو في حال لم تحقق اليونان اهداف الموازنة في خطة الدائنين. واضاف التقرير الذي قرر صندوق النقد الدولي نشره استثنائيا قبل اربعة ايام من استفتاء حاسم في اليونان "اذا اضعفت حزمة الاصلاحات التي يتم درسها حاليا اكثر فان شطب جزء من الديون سيكون ضروريا". وطيلة اسابيع كان صندوق النقد الدولي يؤكد بان على شركائه الاوروبيين القيام بخطوة لتخفيف عبء ديون اليونان التي تقارب 180% من اجمالي الناتج الداخلي. لكنها المرة الاولى التي يعرض الجهد المطلوب بالارقام . وكتب الصندوق وهو من الجهات الثلاث الدائنة لليونان مع الاتحاد الاوروبي والبنك المركزي الاوروبي "للتأكد من انه يمكن الايفاء بالديون (...) ستكون عمليات تمويل جديدة اوروبية لازمة في السنوات المقبلة".

واعتبر الصندوق ان التفاقم "الكبير" في حاجات اليونان المالية عائد الى التغيرات السياسية التي حصلت "في مطلع العام الحالي" في اشارة الى وصول حزب سيريزا اليساري المعارض للتقشف الى

السلطة في اثينا (2015) الذي علّق الاوروبيون المفاوضات معه. وقد تكون الارقام اكثر خطورة اذ قالت المؤسسة المالية انها لم تأخذ في الاعتبار في تقريرها التطورات الاخيرة التي شهدتها البلاد كاغلاق المصارف ومراقبة الرساميل والعجز عن سداد دين مستحق لصندوق النقد، في حين انه قد يكون لها "آثار سلبية" مهمة. ووفقا لصندوق النقد فان النقص في الموازنة المقدر بـ 13 مليار يورو سياتي من خفض اهداف الفائض الاولي (خارج اعباء الدين) كما تطلب اليونان في الخطة الجديدة 1% في 2015 (مقابل 3% في الخطة السابقة). وكان يتوقع ان تكون عائدات عمليات الخصخصة التي تطالب بها اليونان خصوصا بيع حصة الدولة في المصارف الخاصة ادنى بكثير مما هو مرتقب ما يعني خسارة تسعة مليارات يورو.

من جانبها، كانت الحكومة اليونانية تعرف أنها امام معركة صعبة وتحدٍ للجبروت الاقتصادى لثلاثى جماعة الدائنين "التروبكا"، وبادرت ببعض الإجراءات الاحترازية: تعليق نشاط البنوك لوقف سحب الودائع، وفرض قيود على خروج رؤوس الأموال، وتوفير السيولة للمواطنين من خلال ماكينات الصرف الآلى التى تكدست أمامها الطوابير.

اعتراضات الدائنين الدوليين على العرض اليوناني

جبهة نيوليبرالية محصنة

أشار خبراء إلى أن الدائنين الدوليين كانت لديهم اعتراضات على بعض البنود التي تضمنها العرض اليوناني .ويأتي هذا الخلاف رغم أن خطة تسيبراس الجديدة للإصلاح والتي تضمنت توفير 7.9 مليارات يورو خلال عامين، تتفق إلى حد بعيد مع مقترح الدائنين الذي قدموه للحكومة اليونانية.
ويمكن القول إن مقترح الإصلاحات اليوناني الذي قُدّم، اعتمد أكثر على زيادة الدخل المتحصل من الضرائب، من اعتماده على خفض النفقات الحكومية.

وحسب قراءة البروفسور الزائر بكلية لندن للأعمال (جون ديفي) للعرض اليوناني الجديد في حينه فإن هذا "العرض يعني أن تسيبراس وحزب سيريزا اليساري الراديكالي رغب في تقديم تنازلات لا تمس بوعوده الانتخابية وتفسد عليه "النصر السياسي" الذي حققه في يناير/ كانون الماضي".

وفي المقابل فإن زعماء منطقة اليورو، الذين لا يرغبون في التعامل مع اليسار، كانوا يريدون إحراج تسيبراس مع جماهيره، وبالتالي، فإن معركة السياسة كانت تلقي بضلالها على مشهد مفاوضات تسوية الديون اليونانية. وكلا الجانبين كان يستخدم أوراقه ليربح المعركة. فقادة أوروبا من جانبهم كانوا يرغبون في اليونان داخل منطقة اليورو ولكن بدون تسيبراس وحزبه اليساري، وفي المقابل كان تسيبراس يرغب في لي ذراع منطقة اليورو لقبول برنامج إصلاح اقتصادي لا يتعارض مع وعوده الانتخابية.

وهكذا، وضع قادة منطقة اليورو، وفي يوم 13 تموز/يوليو 2015، شروطا للتفاوض مع اليونان على **حزمة إنقاذ مالي ثالثة** للإبقاء على البلد الذي اقترب من حافة الإفلاس في منطقة اليورو. ومن بين هذه الشروط:

* ستطلب اليونان دعما متواصلا من صندوق النقد الدولي اعتبارا من مارس 2016.

* ستقوم اليونان بحلول 15 يوليو/تموز 2015 بتمرير إجراءات تشمل تبسيط معدلات ضريبة القيمة المضافة، وتطبيق الضريبة على نطاق أوسع، وخفض معاشات التقاعد ومنح الاستقلالية لوكالة الإحصاءات الوطنية.

* تقر اليونان بحلول 22 يوليو/تموز 2015 إجراءات لإصلاح نظام العدالة المدنية، وتطبيق قواعد الإنقاذ المالي الخاصة بالاتحاد الأوروبي.

* ستضع اليونان جدولا زمنيا واضحا للإجراءات التالية:

- إصلاح طموح لمعاشات التقاعد.

- إصلاح أسواق المنتجات بما في ذلك معاملات الأحد وملكية الصيدليات والحليب والمخابز.

- خصخصة شبكة نقل الكهرباء.

- مراجعة عملية المفاوضات الجماعية والإجراءات العمالية والفصل الجماعي.

- تعزيز القطاع المالي بما في ذلك التصدي لمشكلة القروض المتعثرة والقضاء على التدخلات السياسية.

* كما سيتعين على اليونانيين اتخاذ الإجراءات التالية:

- الخصخصة بما في ذلك نقل الأرصدة إلى صندوق مستقل في اليونان مخصص لجمع 50 مليار يورو سيستخدم 75 بالمائة منها لإعادة تمويل البنوك وخفض الدين.

- خفض إنفاق الإدارة العامة والحد من النفوذ السياسي عليها.

* التأكد من موافقة الدائنين على التشريعات الهامة قبل طرحها للحوار العام أو رفعها إلى البرلمان.

وهكذا اصرّ الدائنون على خفض اليونان الانفاق العام ومعاشات التقاعد ورفع ضريبة القيمة المضافة، وهي إجراءات قالت اليونان إنها تفوق طاقتها، وذلك بعد برنامجي «إنقاذ» وصفهما مراقبون بالـ «عقابيين»، طُبقا منذ عام 2010 بقيمة 240 مليار يورو. ورفض الدائنون، ولا سيما صندوق النقد الدولي، التدابير الضريبية التي اقترحتها اليونان كبديل عن خفض الإنفاق الاجتماعي، وهي تدابير كانت ستزيد الضرائب على أرباح الشركات وعلى الإنفاق الاستهلاكي على السلع الفاخرة. وربما تكون نقطة الخلاف الأكبر هي رفض العديد من الجهات الاوروبية، في طليعتها ألمانيا، إعادة هيكلة الديون اليونانية، أو تخفيف أعبائها المقدرة بأكثر من 174% من اجمالي الناتج المحلي اليوناني. وفي حينه ذكرت مصادر حكومية في اثينا أن (تسيبراس)، الذي خاض حزبه (سيريزا) الانتخابات على أساس برنامج معارض للتقشف، عاد عن اقتراحه بزيادة سن التقاعد، وهو كان يبحث عن اجراءات اخرى يطرحها للتعويض عنه. وكان (تسيبراس) قد أشار إلى المعايير المزدوجة للدائنين، حيث كان صندوق النقد الدولي قد أعلن استمراره بإقراض أوكرانيا، حتى لو لم تكن الأخيرة قادرة على خدمة الديّن، بينما يتشدّد مع اليونان، رافضاً حتى تمديد مهلة سداد الدين . وفي إشارة تدل على الضغوط التي كانت تتعرض لها الحكومة اليونانية من كتلتها البرلمانية وناخبيها، قال وزير المالية الالماني آنذاك، وولفغانغ شاوبليه، قبيل اجتماع وزراء مالية منطقة اليورو إن "اليونانيين تراجعوا خطوات الى الوراء؛ وبدلا من تضييق الخلافات (مع الدائنين)، اصبحت المواقف متباعدة".

من جانبه قال تسيبراس، إنه يرفض ما أسماها " محاولة لإذلال حكومته"، مشيراً إلى أن إصرار المقرضين الدوليين على مزيد من التخفيضات وراءه دوافع سياسية. وأضاف أنه يريد اتفاقاً ينهي الحديث عن خروج اليونان من منطقة اليورو، لكنه لفت في الوقت نفسه إلى أن حكومته انتخبت لإنهاء التقشف. وقال تسيبراس لمشرّعين من حزبه اليساري سيريزا:" يتمثل التفويض الذي منحنا إياه الشعب اليوناني في إنهاء سياسة التقشف.. ولتحقيق ذلك.. علينا أن نسعى لإبرام اتفاق تتوزع فيها الأعباء بالتساوي ولا يضر أصحاب الأجور والمعاشات".

وذكر تسيبراس أن البنك المركزي الأوروبي يصر على "التضييق المالي" على اليونان، ملقيا باللوم على البنك والاتحاد الأوروبي بسبب رفض تقديم إعفاءات من الديون.

معركة لي الاذرع... مستمرة !

كان إصرار دائني اليونان، أي الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي، على تجاهل طلبات أثينا الملحة والمتكررة لخفض ديونها أو إعادة هيكلتها السبب الأساسي لقرار الأخيرة وقف المفاوضات حول الشروط التي حاول الدائنون فرضها لقاء تمديد برنامج القروض . ورداً على "ابتزاز" الدائنين الذين استغلوا حراجة وضع المالية العامة اليونانية، محاولين فرض شروطهم "العقابية" في الربع الساعة الأخير قبل انتهاء مدة برنامج القروض، قررت اليونان الاحتكام إلى إرادة الشعب في استفتاء للبتّ في مسألة قبول شروط الدائنين أو رفضها. القي عدد من الخبراء الاقتصاديين الضوء على خلفية موقف اليونان الرافض لأي اتفاق مع الدائنين لا يشمل خفض الديون وإعادة هيكلتها، مبينين أن من شأن تصويت اليونانيين بـ "نعم" أن يُغرق البلاد أكثر في أزمتها، ويضطرها في النهاية إلى بيع أصولها الثابتة

وقال رئيس الوزراء اليوناني، تسيبراس، إن تصويت غالبية اليونانيين بـ "لا" من شأنه أن يحسن الموقع التفاوضي مع الدائنين، آملاً أن يؤدي ذلك إلى التوصل إلى اتفاق أفضل معهم؛ لكن قادة الاتحاد الأوروبي كانوا قاطعين في قولهم إن الـ "لا" تعني الخروج تلقائياً من منطقة اليورو، وربما أيضاً من الاتحاد الأوروبي. وفي حين أن الـ "نعم" معروفة النتائج تقريباً، فإن الـ "لا" تعيد لأثينا السيادة على سياساتها المالية والنقدية، فاتحة أمامها آفاقاً غير واضحة المعالم، حيث الأمل بمستقبل أفضل تتهدده مخاطر عديدة تحدق باليونان والاتحاد الأوروبي بأسره، وربما أيضاً الاقتصاد العالمي.

اليونانيون يقولون "لا" لشروط "الترويكا" المذلة !

رغم حملة التهويل التي سبقت الاستفتاء، صوّتت غالبية من اليونانيين (اي 61.31% من اليونانيين)، يوم الاحد 2015/7/5 بـ «لا» ضد الشروط التي حاول الدائنون، أي المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي (الترويكا)، فرضها على أثينا لقاء تمديد برنامج القروض الذي انتهت مدته في آخر حزيران 2015.

ورأى رئيس الوزراء اليوناني، تسيبراس، أن نتيجة التصويت ستحتّم على الدائنين مناقشة إعادة جدولة الدين اليوناني الهائل البالغ 250 مليار يورو (267 مليار دولار)، والذي رأى خبراء اقتصاديون كُثر أن لا إمكانية لتعافي الاقتصاد إن لم يُشطب جزء مهم من الديّن المذكور. وهو ما حصل لاحقا بالفعل.

وبرغم تهديد العديد من القادة الأوروبيين لليونانيين بأن رفضهم للمزيد من سياسات "التقشف" الكارثية سيعني خروج بلادهم من منطقة اليورو، وربما أيضاً من الاتحاد الأوروبي، عبّر رئيس الوزراء اليوناني، أليكسيس تسيبراس، عن ثقته بأن «طريقاً سيُفتح .... باتجاه العودة إلى المبادئ المؤسسة لأوروبا»، أي إن رفض اليونانيين للضغوط سيقوي موقف الحكومة الرافض لشروط الدائنين، وسيفتح الباب أمام العودة إلى مبادئ الديمقراطية والتضامن، حسبما صرّح تسيبراس بعد تصويته بـ **"لا"** لشروط الدائنين، هو ووزير المالية في حكومته يانيس فاروفاكيس، الذي رأى أنه "أياً تكن نتيجة الاستفتاء، سيتم التوصل الى اتفاق".

ان قرار رئيس الوزراء اليوناني بالذهاب الى الاستفتاء حول الشروط التي وضعتها "الترويكا" المتحكمة في الاقتصاد اليوناني، لم يكن قراراً وطنياً فقط يلجأ الى حكم الشعب في مسألة مصيرية، بل هي **عملية سياسية** كشفت عن الوجه الديكتاتوري للانظمة الرأسمالية الاوروبية في ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية منذ الازمة في 2010. واليونان كانت الضحية الاكبر لهذه السياسات؛ فمنذ ذلك الوقت خضعت اليونان للتقشف، أي خفض النفقات الحكومية وخفض الاجور وزيادة الضرائب وتغيير أنظمة الضمان الاجتماعي، وخصوصاً أنظمة التقاعد.

كما لم يكن الاستفتاء مجرّد أداة تفاوضية استعملتها الحكومة اليونانية في وجه «الترويكا» الدائنة، بل محاولة لكسر نوع معين من التفاوض قام على اعتبار الاقتصاد "علماً" لا يحتاج إلّا إلى خبراء معينين ومحميين من "الشعبوية الديموقراطية".

غير أنّ هذه الأزمة تجاوزت أيضاً الحدود السياسية لتأخذ شكل الأزمة الأيديولوجية، وتعيد طرح مسائل دفنها البعض بسرعة العارف أنّ الراحل لم يمت، بل أنه ما زال حياً في أشكال مختلفة. وقد تكون الإشارة الأوضح إلى الطابع الأيديولوجي لهذه الأزمة **الهوة** بين سبب الخلاف ونتائجه المحتملة . فالفارق الذي يفصل اقتراحات الحكومة اليونانية عن عرض "الترويكا" بات طفيفاً، خاصة بعد اعتراف صندوق النقد الدولي باستحالة قدرة اليونان على سداد ديونها. لكن على الرغم من هذا الاعتراف المتأخر، استمرّ التفاوض وكأنّ السبب مجرّد عامل تقني، له علاقة بجدولة الإصلاحات والمساعدات. ولكن ما كشفه موقف الدائنين الأوروبيين والحملة المعادية للاستفتاء هو فراغ "المشروع الأوروبي"، بعد هذه الفترة الطويلة على تأسيسه وتبعيته، ليس لفكرة أوروبا، بل لنظامها المالي.

من جانبه، هدد رئيس "الحركة الديمقراطية الاشتراكية" المعارضة ورئيس الوزراء اليوناني الاسبق، (جورج باباندريو)، بتبعات "خطيرة" لرفض اليونانيين شروط الدائنين الأوروبيين، قائلاً إن من شأن ذلك أن يؤدي إلى "الفوضى وانقسام البلاد"، ذلك أن استطلاعات الرأي المختلفة تشير إلى أن نسبة كبيرة من اليونانيين، حتى من بين رافضي شروط الدائنين، تؤيد البقاء في منطقة اليورو . وبالنسبة إلى العديد من المراقبين، يعني خروج اليونان من منطقة اليورو انهيار المصارف المحلية، ومعها سعر صرف العملة الوطنية، وارتفاع الأسعار . ووفقاً لهذا السيناريو، سيتقلص الاقتصاد اليوناني خلال العامين 2015 و 2016 ، بفعل انخفاض حاد في الاستثمارات التجارية ومستوى الاستهلاك؛ وذلك فيما توقع بعض نماذج المحاكاة أن يعود الاقتصاد اليوناني إلى النمو عامة 2017.

مع تصويت اليونانيين بكثافة على رفض خطة التقشّف التي طرحها الدائنون، بات الإتحاد الأوروبي وفي مقدمه ألمانيا أمام معضلة دفع اليونان إلى الخروج من منطقة اليورو أو إبقائها فيها رغم كل الصعوبات.

البرلمان اليوناني يقول كلمته بشأن الاتفاق

بعد اقرار الاتفاق بين الحكومة اليونانية و "الترويكا" جاء الدور البرلمان اليوناني فتبنّى سلسلة قاسية من "الإصلاحات" التي طالب بها دائنو اليونان في شكل مسبق لخطة الإنقاذ الجديدة، على رغم الانشقاقات في معسكر رئيس الحكومة (ألكسيس تسيبراس).

وفي حساب أولي، وافق 229 نائباً على النص وامتنع 6 عن التصويت وعارض 64، ومن بينهم وزير المالية السابق ينيس فاروفاكس ورئيسة البرلمان زوي كونستانتوبولو، على هذه الإجراءات، خصوصاً رفع الضريبة على القيمة المضافة وإصلاح نظام التقاعد. وصوّت 32 نائباً من "حزب سيريزا" الذي يتزعمه تسيبراس ضد هذه الإجراءات، في حين امتنع ستة عن التصويت.

وسبق التصويت نقاش حاد في البرلمان عارض خلاله عشرات النواب من حزب "سيريزا" هذه الإجراءات . وبذلك، تمكن رئيس الحكومة من التعويل على أصوات شريكه في الائتلاف الحكومي "حزب اليمين القومي" وعلى أصوات المعارضة. وإذا كان تسيبراس نجح في فرض هذه الإجراءات فهو خسر الغالبية النيابية، إذ لقي معارضة واسعة داخل صفوف حزبه "سيريزا".

وفي مسعاه لتبرير موقفه، قال (تسيبراس) في كلمة أمام البرلمان قبل عملية التصويت: "كان أمامي خياران واضحان، الأول القبول باتفاق لا أوافق على نقاط كثيرة فيه، والثاني هو تخلف عن التسديد وسط الفوضى". وأضاف: "لن نتراجع عن التزامنا المقاومة حتى النهاية من أجل حق الشعب العامل"، مؤكداً أن "لا خيار أمامنا سوى تقاسم عبء هذه المسؤولية". وفتحت نتيجة التصويت الطريق أمام محادثات حول بدء خطة إنقاذ ثالثة مع الشركاء الأوروبيين، وتبلغ قيمة الخطة الجديدة في حينه (82) مليار يورو.

بالمقابل كان رد **"التيار الشيوعي"** في حزب سيريزا غاضبا. فقد اكد على ان المذكرة التي تم توقيعها من طرف رئيس الوزراء في قمة الاتحاد الأوروبي، والتي تضم إجراءات تقشفية عديدة ومستويات عالية جديدة من فرض الضرائب على الشعب والخصخصة الشاملة والتخفيضات في الأجور والمعاشات التقاعدية، ليست سوى خيانة وخضوع لمطالب الترويكا. كما أنها أيضا عقاب للشعب على تصويته الطبقي الشجاع بـ "لا" في الاستفتاء.

أما **الحزب الشيوعي اليوناني** ومجموعات يسارية تروتسكية فكانت تنتقد رئيس الحكومة ألكسيس تسيبراس، بسبب تحالفه مع "اليونانيين المستقلين" الذي يرفض سياسة التقشف، ولكنه لا يرفض السياسات الليبرالية عامة؛ وكانت هذه الأحزاب تعتقد أن تحالف سيريزا مع هذا الحزب سيجبره على تخفيض راديكاليته على حساب الطبقات الفقيرة، وهناك من طالب حزب سيريزا برفض نتائج الانتخابات.

تجاوزت ديون اليونان 300 مليار يورو، وأكثر من 60 بالمئة من الشباب عاطل عن العمل، وكافة فقراء اليونان كانوا يتطلعون إلى سيريزا لتنفيذ برنامجه الذي انتخبوه بسببه؛ ولكن الحكومات الأوروبية ومصارفها كانت تعلن بوضوح **رفض شطب قسم كبير من الديون أو تخفيض الفائدة**، أو إعطاء أموال إضافية دون التقيّد بالشروط التي وقعتها من قبل حكومة حزب "الديمقراطية الجديدة" والذي حلّ في المرتبة الثانية في الانتخابات.

على كل حال، الاستفتاء كسر محظورات عديدة، وليس فقط على جبهة تحطيم "تابو" الحديث عن خروج اليونان من الاتحاد الاوربي. لقد فتحت السابقة اليونانية الباب أمام دول مأزومة أخرى، على رأسها اسبانيا والبرتغال، كي تطلب استفتاءات على شروط التقشف. ولهذا فان نجاح الحكومة اليسارية في انتزاع

صفقة، كان سيكون بمثابة انتصار لحزب "بوديموس" الاسباني الذي كان يستعد لانتخابات عامة نهاية 2015. ولطالما رددت بروكسل أن آخر ما تريده هو منح "مكافأة" لحكومة متمردة على "القواعد"، خصوصا أن ذلك سيعتبر مثالا يحتذى به في بقية دول التكتل.

لم يعد هناك مفرّ من الخطوات الصعبة، ومفترق الاستفتاء جعلها واضحة للجميع. بات هناك إقرار متزايد، رغم مقاومة بروكسل وبرلين، بأن اليونان تحتاج شطباً معتبراً لديونها. لم يعد الأمر مجرد مطالب يرددها فريق رئيس الوزراء أليكسيس تسيبراس، خصوصا بعدما "زلّ" بذلك لسان صندوق النقد الدولي. فقد كان هناك تقريرا لصندوق النقد الدولي "تسرب" منه يؤكد أن ديون اليونان غير قابلة للاحتمال، ويجب شطب نحو ثلثها. بالمجمل، مجمل الديون كانت تصل الى نحو 340 مليار يورو، وآجال سدادها تمتد حتى العام 2057 !!. مع ديّن كهذا، كما بات جلياً، سيستحيل تحقيق نمو يعول عليه، وسيكون الاقتصاد عبارة عن آلة تلهث لتحقيق فائض بالكاد سيكفي لدفع القروض وفوائد الدين، وهو ما حصل بالفعل.

****

خلاصة القول ان الأزمة المالية اليونانية والأوروبية عموما هي **نتاج** أزمة التناقضات الكبرى للنظام الرأسمالي وليست أزمة سيولة مصرفية أو أزمة نظام مصرفي سخّر لخدمة العلاقة الديالكتيكية المتوترة بين الدين العام والفائض المالي والنمو الاقتصادي والركود والبطالة والثروة والفقر، وهي أيضاً ليست أزمة إدارة افلاس للدولة اليونانية، وإنما عدم توازن بين الانتاج والطلب والتمسك بما نصت عليه اتفاقية ماستريخت. كما انها في حينه كانت نتاج رغبة الكثير من القادة الأوروبيين بالتخلص من حكومة أليكسيس تسيبراس المتنافرة مع النموذج السياسي ـ الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، الذي يعمّق اللامساواة ويطلق سلطة رأس المال المتفلتة من الضوابط الاجتماعية. هذا ما قاله جوزيف ستيغلز Stiglitz، نائب رئيس البنك الدولي سابقاً، وكبير المستشارين الاقتصاديين للرئيس الأميركي الأسبق، بيل كلينتون، وذلك في مقال بعنوان "هجوم أوروبا على الديمقراطية اليونانية"، نشره موقع Project Syndicate في عام 2015.

والتجربة بينت انه كان أمام "تسيبراس " جبهة نيوليبرالية محصنة ممثلة بـ "الترويكا" لا يمكن تحطيم سورها إلا عبر تقدم العامل السيادي على العامل المصرفي ومواجهة الفساد والتهرب الضريبي والقضاء على أولغارشية تمسك بزمام الاقتصاد اليوناني والأوروبي على حد سواء، وتقدم الانسانية على جشع الربح الاحتكاري

جنت اليونان الثمار المرّة لبرنامج القروض الذي فرضته "ترويكا" الدائنين (المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي) عليها منذ 2010، فأدت السياسات التي أملتها الشروط الملازمة إلى تقلص الناتج المحلي للبلاد بنحو 25%، وتجاوز نسبة بطالة الشباب 60%، في سيناريو يقول **Stiglitz** إنه **متعمّد وكارثي** على نحو قلّ نظيره، وخاصة أن "الترويكا" لم تكتفي بالتنصل من مسؤوليتها عما آلت إليه حال اليونان، بل ظلت تطالب اليونان برفع الفائض الأولي في ميزانيتها إلى 3.5% من الناتج عام 2018، ما يعني تعظيم حصة خدمة الدين من الموازنة، على حساب سائر أوجه الإنفاق العام، الاجتماعي والاستثماري خاصة. وبحسب **Stiglitz**، دان الكثير من الاقتصاديين حول العالم إملاءات الدائنين بوصفها "عقابية"، قائلاً إن من شأن تطبيقها أن يؤدي على نحو حتمي إلى ركود أعمق من ذاك الذي كانت تعانيه اليونان في حينه. ويشير **Stiglitz** إلى حقيقة في غاية الأهمية، هي أن النزر اليسير فقط من أموال "مساعدات" المؤسسات الدائنة الثلاث ذهب إلى خزائن اليونان، مقارنة

بالمبالغ الضخمة التي دُفعت للمقرضين من القطاع الخاص، ولا سيما المصارف الألمانية والفرنسية؛ ما يعني أن اليونان "دفعت ثمناً باهظاً لتعويم النظام المصرفي في هذين البلدين".
واضاف **Stiglitz** ان تصويت اليونانيين بـ "نعم" لشروط الدائنين كان سيؤدي إلى "ركود بلا نهاية"، وإلى بيع أصول البلاد وهجرة شبابها، **مشيراً** إلى أن التصويت بـ "لا"، وإن كان ينطوي على مخاطر كبيرة، سيعني استعادة اليونان قرارها، ووضع حد لـ "عذابها"، ويمنحها الأمل بمستقبل أفضل.

****

والخلاصة التي يمكن استخلاصها من العرض السابق للازمة، تاريخا وحاضرا، هو أن مسار الأحداث الفعلي لتطورات الأزمة اليونانية بيّن أن **هناك خللا بنيويا (كان ولا يزال وسيستمر !) تعاني منه المنظومة الرأسماليّة العالمية**. وهذا الخلل يترجم على شكل **انفجار فقّاعات متتاليّة** في قطاعات نمت بطريقة مصطنعة. وبلغة الاقتصاد السياسي، يمكن الاستنتاج أن هذه الأزمة وعمقها وتداعياتها والإجراءات التي اتخذتها السلطات اليونانية، بالتعاون مع الأقطاب الرأسمالية الأخرى وتحت ضغوطاتها واملاءاتها، تبين أننا كنا أمام أزمة بنيوية عميقة وليس أزمة مالية عابرة. وكان الخروج منها مكلفا واحدث تبلور أنماط جديدة من التحالفات وأشكال جديدة للتراكم وآليات جديدة للمنافسة.

وبالملموس، كان للازمة " المالية " اليونانية تداعيات تجاوزت الجانب المالي لتطرح تساؤلات حادة حول البنية الاقتصادية المشوهة التي أنتجت هذه الأزمة والدور الذي تتحمله الطبقات المسيطرة في مفاقمتها وعلاقات الإنتاج التي أنتجتها.

ولا بد من إثارة الانتباه الى أن الإجراءات التي اتخذتها القوى المسيطرة في اليونان بيّنت أن الرأسمالية ما زالت قادرة على إيجاد مخارج لأزماتها من خلال تغيير المسارات التي تسلكها وتعميم اعبائها على المتضررين منها بالاساس. لذلك تعودت هذه القوى دوما أن لا تكلف نفسها بطرح السؤال الاستراتيجي عن **التكاليف الاجتماعية المرافقة للخروج من تلك الأزمات**. ولا يتعلق الأمر باليونان فقط .. ففي بلادنا، العراق، أيضا هناك من ينافح لتأكيد مدى " صواب " هذه الوصفة " السحرية " و إلى مثل هذه المخارج التي حفظها بعض " خبرائنا " عند ظهر قلب!!

كما ان "درس التقشف"، الذي تدعو له حكومتنا الرشيدة، هو درس مؤلم حقا.

فلا تبدو نتائج سياسات التقشّف التي اتبعت في مناطق اخرى من عالمنا المعاصر مشجّعة على الإطلاق، بل يمكن القول إنها فاقمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً الدَّيْن العام. فهل كان ذلك يستأهل كل هذه المأساة الاجتماعية والمعيشية التي أفقرت الناس وجعلتهم من دون عمل، ولا سيّما الشباب منهم؟

جاءت نتائج سياسات التقشّف التي اعتمدتها مختلف البلدان التي طبقت وصفة صندوق النقد الدولي كارثية، بحيث فاقمت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك مشكلة الدَّيْن الحكومي التي وضعت سياسات التقشّف بحجّة حلّها! ويعود ذلك إلى ضيق أفق السياسات النيوليبرالية.

الدرس اليوناني بليغ الدلالات... فهل سيتعظ " المقلدون " للوصفات الجاهزة المقطوعة الجذور عن الواقع الفعلي وحركته وتناقضاته الملموسة، كما جرى في اليونان وليس وحدها قطعا؟

اواخر 2020